

جامعة مولود معمري- تيزي وزو-
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية



الشراكة الأجنبية و المؤسسات الإقتصادية الجزائرية

مذكرة مقدمة استكمالاً لمتطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية
تخصص دراسات متوسطة

إشراف الأستاذ:

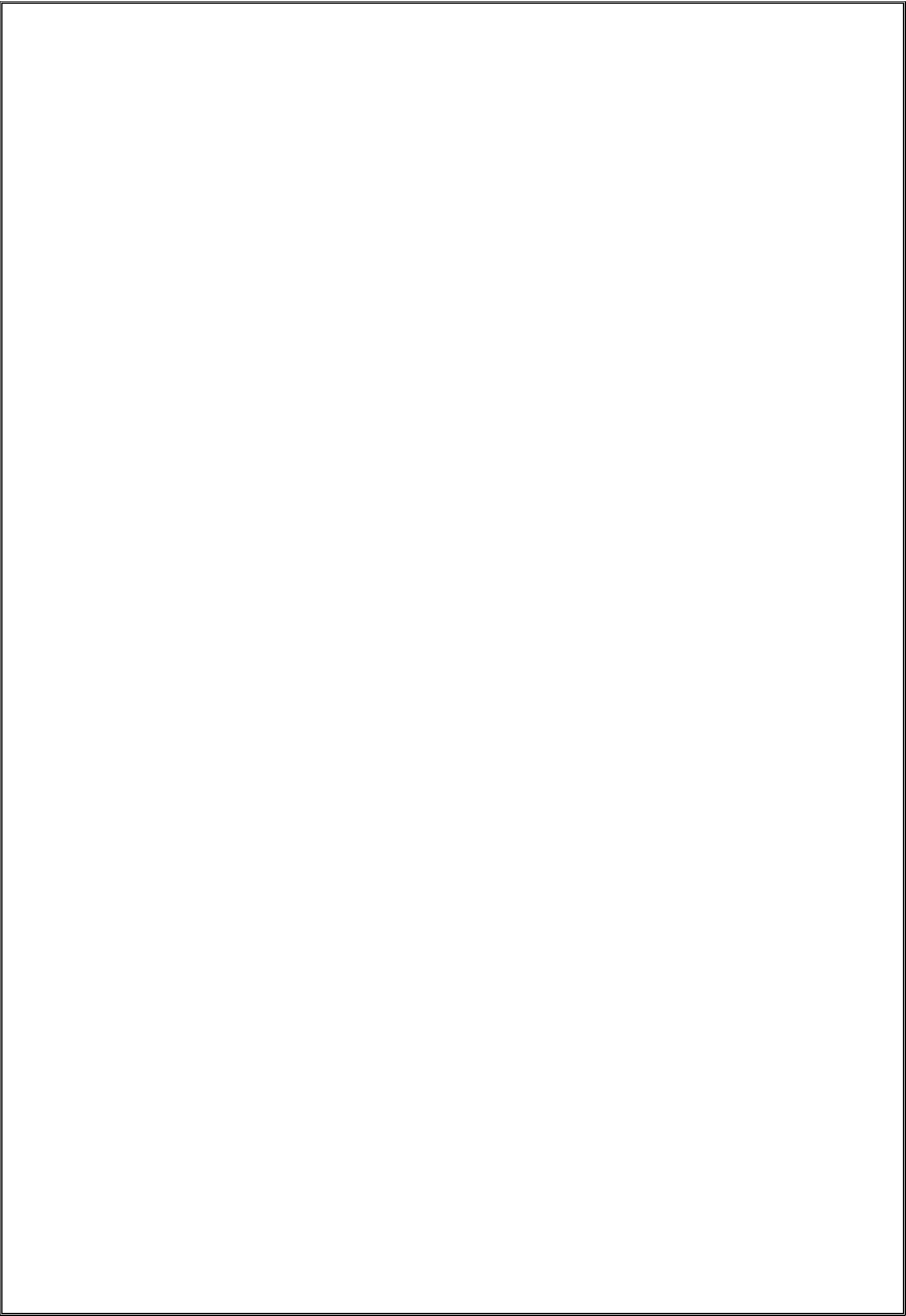
أ. كبير سيد أحمد

إعداد الطالبتين:

➤ جبارة يمينة
➤ براهيم يمينه

لجنة المناقشة

أ. جوابي مراد.....رئيسا
أ. كبير سيد أحمد..... مشرف ومقرا
أ. فتاك مهدي..... عضوا مناقشا





قال الله تعالى: ﴿يرفع الله الذين آمنوا منكم والذين أوتوا العلم درجات﴾
(المجادلة: 11)

الشكر و التقدير

لا يسعنا بعد هذا الجهد الذي وصل إلى نهايته، إلا أن نتقدم بجزيل الشكر
وجليل العرفان إلى المشرف الأستاذ سيد أحمد كبير الذي قبل الإشراف على هذا
البحث ولم يبخل علينا يوماً بنصائحه وتوجيهاته القيمة،
فهو بذلك مدينا لنا بفضل لا ينسى .

تحية شكر وتقدير إلى الأساتذة الذين تفضلوا بتسخير جزء غير يسير من وقتهم
لقراءة هذه المذكرة ومناقشتها .

كما نتوجه بالشكر الخالص إلى كل من ساعد وشجع ولو بالسؤال حتى
يرى هذا البحث النور.

شكراً

الإهداء

لك الحمد ربي على عظيم فضلك وكثرة عطائك.

إنه لا ينسى في هذه اللحظات التي لعل لا أملك أغلى منه.

أن أهدي ثمرة هذا العمل المتواضع إلى:

فضاء المحبة و بحر الحنان، ريحانة الدنيا وبهجتها أُمِّي الغالية حفصتها الله.

الذي علمني أن الحياة كفاح ونضال، أبي العزيز حفظه الله.

أحد رموز الحب

الاعمدة التي أظل أرتكز عليها للصمود: أختي **منال وزوجها** وأخواتي **حمزة وزوهير**.

إلى زميلة العمل التي تقاسمت معها أعباء البحث وعائلتها الكريمة.

المعادلة التي ترسم منحى الحياة، أصدقائي وزملائي في الجامعة

إلى أستاذي المشرف "**سيد أحمد كبير**".

إلى كل الذين عرفناهم من قريب أو بعيد.

إلى من فتح هذه الوريقات وتصفحها بعدي.

جبارة يمينة

الإهداء

الى الله خالقي وحببي رسول الله

الى من لهما الفضل في وجودي و اعز واغلى ما املك في هذا الكون والذي اطل الله
في عمرهما.

الى شموع حياتي اختي نادية و اخي حميد و إلى كل أفراد أسراتي.

الى زميلة العمل التي تقاسمت معها أعبأ البحث وعائلتها الكريمة.

الى الاستاذ المشرف "سيد احمد كبير"

الى رفقاء الدرب و كل من تقاسمت معهم كأس المحبة و الصداقة

الى كل اساتذتي و معلمي من الطور الابتدائي الى الجامعي .

براهيمي يمينة

قائمة المحتويات

01.....	مقدمة
04.....	الإطار المنهجي المفاهيمي والنظري
28.....	الفصل الأول: الإطار القانوني للشراكة الأجنبية في الجزائر
30.....	المبحث الأول: ماهية الشراكة
31.....	المطلب الأول: أنواع وأهداف الشراكة
38.....	المطلب الثاني: أسباب ودوافع الشراكة
42.....	المطلب الثالث : خصائص الشراكة
44.....	المبحث الثاني: العوامل المساعدة على الشراكة
44.....	المطلب الأول: مزايا الشراكة وسلبياتها
46.....	المطلب الثاني: آثار الشراكة الأجنبية
48.....	المبحث الثالث: ماهية الشراكة الأجنبية في الجزائر
48.....	المطلب الأول: العوامل المساعدة على دخول الجزائر في الشراكة
50.....	المطلب الثاني: أنواع الشراكة الأجنبية في الجزائر

الفصل الثاني: تأهيل المؤسسات الجزائرية الصغيرة والمتوسطة من خلال الشراكة الأجنبية. 53

المبحث الأول: المفاهيم المرتبطة بالتأهيل المؤسساتي في الجزائر..... 55

المطلب الأول: مفهوم التأهيل..... 55

المطلب الثاني: مبادئ ودوافع التأهيل..... 56

المطلب الثالث: متطلبات التأهيل وأهدافه..... 57

المبحث الثاني: البرنامج الجزائري للتأهيل..... 62

المطلب الأول: برنامج تأهيل المؤسسات الصناعية..... 62

المطلب الثاني: برنامجي التأهيل المؤسسات الجزائرية الصغيرة والمتوسطة..... 74

المبحث الثالث: آفاق تطبيق الشراكة الأجنبية في الجزائر..... 85

المطلب الأول: مستقبلية الشراكة الأجنبية في الجزائر..... 85

المطلب الثاني: الشراكة الأجنبية كوسيلة هامة لتأهيل المؤسسات الجزائرية الصغيرة

والمتوسطة..... 86

خاتمة..... 90

قائمة الجداول والأشكال

الجدول رقم 01 : تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب التشريع الجزائري.....14

الشكل رقم 01: التكامل عند HASSP.....20

الشكل رقم 02 علاقة الشراكة بين المؤسسات الاقتصادية.....30

الشكل رقم 03: أهداف برنامج التأهيل.....64

الشكل رقم 04: محاور برنامج ميدا.....83

مقدمة

مقدمة

يعيش العالم الآن عصرا تختلف سماته، وملامحه، آلياته ومعاييره عن كل العصور السابقة، وقد كان أخطر آثار هذا العصر الجديد بروز التنافسية كحقيقة أساسية، تحدد نجاح أو فشل المؤسسات الإقتصادية والشركات الكبرى بدرجة غير مسبوقة.

وبتزايد حدة المنافسة التي أصبحت تهدد الكثير من المؤسسات و الشركات العالمية، تم اللجوء إلى إستراتيجية بديلة تمثلت في التحالف والمشاركة وأصبحت أمرا شبه محتم، ففي ظل هذه الإستراتيجية تبدلت العلاقة من التنافس السلبي العدائي، إلى مزيج من التعاون والتنافس الذي يتيح للأطراف الحصول على التكنولوجيا الجديدة، أو لتطوير تلك التكنولوجيا الموجودة، فضلا عن توسيع السوق المحلية أو الخارجية، وجلب المزيد من المعرفة، وبهذا ظهرت الشراكة في حوض المتوسط كضرورة إقتصادية ملحة.

لقد أدخل الإتحاد الأوروبي مفهوم الشراكة مع الدول المتوسطية وهذا بسبب الأهمية الإستراتيجية للمتوسط، التي تستند إلى بعد حضاري، وتكتل بشري، وموارد طبيعية مهمة، عادت به إلى الإهتمام الدولي، هذه العودة تجسدت في تطوير الإتحاد الأوروبي لسياسته المتوسطية سنة 1989 حيث أصدرت اللجنة الأوروبية في نفس العام وثيقة بعنوان إعادة توجيه السياسة المتوسطية بصفة أساسية، هذه السياسة تمثلت في الشراكة الأورومتوسطية التي تأتي حسب بيان برشلونة الذي يحث على التعاون الشامل والمتضامن.

تعتبر الشراكة الأجنبية فرصة هامة تفتح الطريق على مصادر جديدة للربح والتطور فتكتسب المؤسسات الإقتصادية من خلالها الخبرة والتكنولوجية التي تستطيع تطبيقها فعليا خارج المشروع المشترك أي خارج اتفاق أو عقد الشراكة، وتقوم أساسا على الثقة المتبادلة بين طرفيها فهي تمثل روح التعاون بين طرفين لهما أهدافا محددة ومشتركة فيما بينهما.

يتطلب إتباع إستراتيجية الشراكة مع المؤسسات الأجنبية كوسيلة فعالة وضرورية لتأهيل المؤسسات الإقتصادية الجزائرية وتحقيق التنمية الإقتصادية خاصة مع تسارع

الإلتجاه نحو ظاهرة تدويل الإنتاج إضافة إلى ظهور التكتلات والتحالفات الإقتصادية التي توسع الفجوة بين الدول الفقيرة و الغنية.

وسعيا لتحقيق هذا الهدف فقد إعتبرت الشراكة الأجنبية في الجزائر من المحاور التنموية الكبرى للمؤسسات العمومية والخاصة على حد سواء وذلك من أجل تحقيق كفاءة وفعالية المؤسسات الجزائرية إضافة إلى تأهيلها من أجل تمكينها من المنافسة في الأسواق العالمية في إطار إنفتاح الحدود والمساهمة في تحسين أداؤها، كما عُدت عقود الشراكة المبرمة مؤشرا لقياس نجاح المؤسسة، وبهذا التوجه توسع مجال الشراكة الأجنبية في الجزائر ليشمل قطاعات أخرى خارج قطاع المحروقات مما قد يعطي دفعا لتشجيع و تنويع الإنتاج ودعم الصادرات خارج المحروقات.

وعلى هذا الأساس، وإستجابة لمقتضيات معالجة هذا الموضوع وتحليله قامت الدراسة ببناء خطة بحثية بداية من مقدمة إلى استنتاجات، مروراً بإطار منهجي حددت فيه مشكلتها الجوهرية، ومناهجها وإقترباتها التي استعان بها واعتمدتها كأساس للتحليل. وقسمت الموضوع إلى فصلين :

تناولت الدراسة في فصلها الأول المعنون ب : **الإطار القانوني للشراكة الأجنبية في الجزائر**: ماهية الشراكة من خلال دراسة مختلف أنواعها وكذا أهدافها ثم تناولت بالتحليل أسباب الشراكة ودوافعها وخصائصها، ثم في المبحث الثاني العوامل المساعدة على الشراكة من خلال التعرض إلى مزاياها وسلبياتها، ثم بعدها أثار الشراكة الأجنبية، وأخيرا في المبحث الثالث إلى ماهية الشراكة الأجنبية في الجزائر من خلال التطرق إلى العوامل المساعدة لدخول الجزائر في الشراكة ومختلف أنواع الشراكة الأجنبية في الجزائر.

كما تطرقت في الفصل الثاني والأخير بعنوان : **تأهيل المؤسسات الجزائرية الصغيرة والمتوسطة من خلال الشراكة الأجنبية** الذي تناول في المبحث الأول دراسة المفاهيم المرتبطة بالتأهيل المؤسساتي في الجزائر من خلال التعرض أولا إلى مفهوم التأهيل، بعدها مبادئه، ودوافعه، وأهدافه ومتطلباته، أما في المبحث الثاني فخصصته الدراسة لأهم البرامج التي سطرته الجزائر قصد تأهيل المؤسسات الإقتصادية الوطنية سواء البرامج الوطنية أو

تلك التي وضعتها بالمساعدة مع الإتحاد الأوروبي في ظل الشراكة الأورو جزائرية، وأخيرا في المبحث الثالث الذي تناول أفاق تطبيق الشراكة الأجنبية في الجزائر من خلال التعرض إلى مستقبلية الشراكة الأجنبية في الجزائر ثم إلى الشراكة الأجنبية كوسيلة هامة لتأهيل المؤسسات الجزائرية الصغيرة والمتوسطة.

ثم خلصت الدراسة إلى جملة من الاستنتاجات فيما يتعلق بالموضوع والإجابة عن المشكلة البحثية في الجانب المنهجي من خلال الفروض المطروحة في صدر الدراسة.

الإطار المنهجي المفاهيمي والنظري

أولاً: الإطار المنهجي للدراسة

1- المشكلة البحثية:

تتبع الشراكة من فكرة متأصلة في المجتمع الدولي و هي فكرة التعاون التي تبنى على مبدأ المصالح المشتركة والمتبادلة بين الدول إلا أن الشراكة كآلية للتنمية والتطور خاصة في المجال الإقتصادي ظهرت في أواخر الثمانينيات فكانت من إبتداع المؤسسات الإقتصادية التي إنتهجتها للحد من السياسات الإحتكارية التي تؤدي غالبا إلى زوالها. فهذه إستراتيجية الشراكة تمثل الطريقة الكفيلة بحقيق بقائها وإستمرارها في الأسواق فهي آلية للنمو والتوسع الخارجي وبذلك الحد من السياسات الإحتكارية وإستبدالها بعلاقات تعاونية ومن ثم تحقيق التكامل وعليه يمكن طرح المشكلة البحثية التالية:

إلى أي مدى يمكن إعتبار الشراكة الأجنبية كوسيلة لترقية وتأهيل المؤسسات الإقتصادية الجزائرية؟

وعلى ضوء هذا التساؤل يمكن طرح مجموعة من المشكلات البحثية الفرعية تفصيلا للمشكلة البحثية الرئيسية وتفكيكا وتصنيفا لها كالآتي:

- 1- ماهو الإطار القانوني للشراكة الأجنبية؟
- 2- ماهي العلاقة التي ترتبط ببرامج تأهيل المؤسسات الجزائرية بموضوع الشراكة؟
- 3- ماهو مستقبل وآفاق المؤسسات الإقتصادية الجزائرية في ظل الشراكة؟

2- الفروض العلمية:

- 1-عبارة عن عقد أو اتفاق ملزم للجانبين من اجل هدف واحد وهو تحقيق المصالح.
- 2-تمثل الشراكة فرصة هامة لترقية وتأهيل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية نظرا لامتيازات التي تقدمها بهدف تحسين تنافسيتها لمواجهة المنافسة الدولية.
- 3-تشهد المؤسسات الاقتصادية الجزائرية في ظل الشراكة تطورا ملحوظا إلا أنها تعاني من جملة من الصعوبات التسييرية والتمويلية والتكنولوجية.

3 - الأهمية العلمية والعملية للدراسة:

أ- الأهمية العلمية

فمن الناحية العلمية يستفيد الباحث من اختبار الفروض العلمية، واستخدام المفاهيم الحديثة في التحليل السياسي، واستثمار المعارف المحصل عليها في إطار عملية البحث هذه، وكذا إثراء المكتبة العلمية بدراسة جديدة حاملة لمفاهيم جديدة في عملية التحليل السياسي.

ب- الأهمية العملية

تكمن الأهمية العملية في إفادة الباحثين والمهتمين بالموضوع والمقررين والسياسيين بنتائج هذا البحث، وكذا عملية فهم الباحثين والدارسين بطبيعة هذه الشراكة الأجنبية والمؤسسات الاقتصادية الجزائرية أسسها ومرتكزاتها.

4 - مناهج الدراسة واقترباتها:

توجد عدة أساليب ومناهج بحث يمكن للباحث الانطلاق منها لدراسة الظواهر الاجتماعية، بما فيها الظواهر السياسية والعلاقات الدولية، ويتوقف اختيار منهج أو أسلوب بحث من المناهج والأساليب على اعتبارات عديدة إضافة إلى المجال العلمي، طبيعة المشكلة البحثية منها معتقدات الباحث، وميوله النظرية، وكذلك القيم التي يؤمن بها، إضافة إلى اهتماماته الشخصية والعامة، وعليه كان للمنهج أهمية من حيث أنه يؤثر في النتيجة التي قد يتم التوصل إليها أو الإقرار بها.¹

حتى يتمكن الباحث والدراسة من الوصول إلى هدفه المنشود وهو الإجابة على المشكلة البحثية محل البحث، يجب أن يكون عمله مبنيا ومتبعا لخطوات البحث العلمي القائم على اعتماد مناهج بحثية واقتربات، حيث أن المنهج هو أسلوب النظر التفكير، وهو

¹ موسى بريزات، التحديات الخارجية للنظام العربي، في أسامة الغزالي حرب وآخرون (محررون)، النظام العربي في بيئة دولية متغيرة، أعمال المؤتمر الإستراتيجي العربي الثاني (القاهرة: مركز الدراسات السياسية و الإستراتيجية بمؤسسة الأهرام، 1989)، ص. 78.

طريق الاقتراب من الظاهرة، وهو المسلك الذي يتبعه الباحث في سبيل الوصول إلى هدفه المحدد مسبقا والمتمثل في الإجابة على المشكلة البحثية، والوصول إلى نتيجة علمية صحيحة. وعليه فالدراسة هنا، وبحكم طبيعة موضوع الإرهاب وما تقتضيه دراسة مثل هذه المواضيع، تستخدم تكاملا منهجيا من خلال اعتماد مركب تحليلي متعدد المتغيرات والمستويات، كون تناولها للموضوع جاء على أساس المستويات التحليلية التالية: المستوى التاريخي، النظام السياسي، السياق الداخلي وما يشمله من بناء سياسي واقتصادي واجتماعي، وكذا السياق الإقليمي والدولي الذي تفاعلت فيه مختلف القوى السياسية والمجتمعية في إطار دراسة الشراكة الأجنبية والمؤسسات الاقتصادية الجزائرية.¹

ومن بين المناهج والإقترابات المستعملة تطرقنا إلى:

- 1- **المنهج الوصفي:** وذلك لوصف وتفسير وتحليل نتائج الدراسة التطبيقية، لاختبار فرضيات الدراسة والتحقق من نتائج الاختبار.
- 2- **المنهج المقارن:** وذلك من أجل المقارنة بين اسهامات الدراسات السابقة المتصلة بموضوع الدراسة للوقوف على النتائج التي توصلت اليها وكيفية الاستفادة منها في التغلب على مشكلة الدراسة.
- 3- **المنهج التاريخي:** الاخر من المناهج في العلوم التجريبية والإنسانية حيث تتميز الدراسات الإنسانية باتصالها بالتاريخ ونظرا لأهمية التاريخ الكبير في الدراسات السياسية فكان من الضروري إدراجه في هذه الدراسة حيث أن سرد تاريخ العلاقات الأوروجزائرية سيساعد حتما في فهم الحاضر المعاش حاليا ولو كانت هذه المقولة نسبية نوعا ما.
- 4- **الاقتراب القانوني :** أول اقتراب الذي أستعمل في دراسة النظم السياسية وذلك من خلال دراسة صلاحيات الأجهزة الحكومية والرسمية مع القواعد القانونية وذلك في منظار المشروعية القانونية الحكومي أو القرار السياسي وتحديد الجهاز أو المؤسسة الدستورية المخولة قانونيا.

¹ Laura Neack and Jeanne Hey, **Generational change in Foreign Policy Analysis** , in Laura Neack and al. (eds), **Foreign Policy Analysis** (New jersey: Prentice Hall, 1995),p.10.

وهو اقتراب غلب عليه الوصف، يصف الظواهر من خلال معيار المشروعية القانونية، التطابق، الخرف، الانتهاك ومن خلال مفاهيم أخرى مثل الحقوق، الصلاحيات، الواجبات، الإلزام، المسؤولية ووصف الإجراءات القانونية المتبعة مثل الوصف البناء القانوني للمؤسسات السياسية والانتخابات والأحزاب، كيفية تمويل النشاطات الحزبية من الناحية القانونية، العلاقة بين السلطات.....إلخ.¹

6 - أدوات جمع البيانات

تعتمد الدراسة هذه وكغيرها من الدراسات العلمية الأخرى على أسلوب جمع البيانات، وتعتمد في هذا على التوثيق من كتب ومجلات ومقالات ودراسات وبحوث ووثائق رسمية وتقارير منظمات دولية ورسمية ورسائل جامعية، وكل ماله علاقة بلب الموضوع شريطة أن يكون علميا أكاديميا يستوفي شروط الدراسة والبحث العلمي.

¹ عبد الرحمن بدوي، *مناهج البحث العلمي*، (الناشر وكالة المطبوعات، الكويت، ط 03، 1977)، ص ص. 18، 19.

ثانيا: الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة

1 - المفاهيم الأساسية:

تقتضي الدراسة العلمية تحديد المفاهيم الأساسية المستخدمة في ثنايا الموضوع، فتحديد المفاهيم مهمة أساسية وضرورية فالمفهوم قد يكون واحدا، لكن المقاصد متنوعة، والمفهوم أحيانا من فرط استخدامه قد يحمل الشيء ونقيضه، مما يحيله إلى مفهوم ملتبس، مشوش، ويحيط به الغموض وهو الامر الذي عبر عنه بإشكالية المفهوم، فأى مفهوم ينتمي دون ريب إلى المنظومة الفكرية والفلسفية للمحيط الذي يولد فيه ويكتسب مناعته وخصوصيته من طبيعة اللون المعرفي الذي يقتضيه ويستلزمه ولا يخلو مفهوم التحول الديمقراطي من خاصية التلوث المعرفي ومن اللبس والغموض الذي يلزمه نتيجة تعدد، تنوع واختلاف المصادر والمنظومات الفكرية والفلسفية التي يستند إليها، وعليه تحدد الدراسة جملة من المفاهيم التي تعتمد عليها في عملية البحث وهذه المفاهيم هي:

● **الشراكة:** يعبر مفهوم الشراكة مفهوما حديثا، حيث لم يظهر في القاموس إلا في سنة 1987 بالصيغة الآتية نظام يجمع المتعاملين الاقتصاديين والاجتماعيين أما في مجال العلاقات الدولية فإن أصل استعمال كلمة شراكة تم لأول مرة من طرف الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (cnuCED) في نهاية الثمانينات، لقد تم استعمال كلمة شراكة كثيرا من طرف الباحثين دون إعطائها مفهوما دقيقا وفي هذا الإطار يقترح مايلي :

التعريف اللغوي للشراكة: "وتعني اختلاف النصيبين بحيث لا يميز الواحد عن الآخر وهي مصدر الفعل شارك تشارك ومعناه وقعت بينهما شراكة". وكما تعني نظام شراكة يجمع بين الشركاء الاجتماعيين أو الاقتصاديين.¹

¹ فاطمة الزهراء رقايقية، الشراكة الأوروبية المتوسطية ورهانات حصيلة وأفاق التجربة الجزائرية والعقبات المحيطة، (دار الزهران)، ص.

التعريف الاصطلاحي للشراكة: ظهرت الشراكة كمنهج نظري وكسياسة اقتصادية في أواخر الثمانينات فأصبحت تمثل الحل الرابط بين القطاع العام والقطاع الخاص¹، قبل أن تتحول إلى آلية التعاون والتكامل بين متعاملين اقتصاديين من جنسيات مختلفة ومنه نذكر بعض التعاريف:

- 1- **الشراكة حسب الدكتور معين أمين السيد** أنها "العلاقة المشتركة والقائمة على تحقيق المصالح المشتركة من جهة وتحديد مدى قدرات ومساهمات كل طرف من جهة أخرى للوصول إلى الغايات المنشودة والمتوقعة"
- 2- **الشراكة حسب B. POOMSON** أنها "شكل من أشكال التعاون بين المؤسسات الاقتصادية مع تقوية فعالية الشركاء من أجل الوسائل تحقيق الأهداف المتفق عليها"
- 3- **الشراكة حسب محمد قويدري** أنها "إحدى الوسائل العلمية الفعالة لتدعيم للإمكانيات والموارد المتاحة لهذه الدول كما أنها تمثل إحدى الوسائل الأساسية لتحقيق التكامل الاقتصادي الإقليمي".
- 4- **الشراكة حسب القاموس (la rousse)** أنها "عبارة عن نشاط اقتصادي نشأ بفضل تعاون الأشخاص ذو المصالح المشتركة، فإنجاز مشروع معين وطبيعة التعاون يمكن أن تكون تجارية، مالية، تقنية أو حتى تكنولوجية".
- 5- **الشراكة حسب الأستاذ حسن إبراهيم** أنها: "النفع المتبادل المتضامن والتكامل المبني على التكافؤ والاعتماد المتبادل interdépendance والمصير الحضاري المشترك "
- 6- **الشراكة حسب JEAN TOUSCOZ** أنها: "عبارة عن تنظيم وإتقان بين بلدين أو أكثر في مجال أو مجالات متعددة بطريقة لا تؤدي إلى نوع من البناء المؤسساتي بل الغرض منها بلوغ أهداف محددة وليست بالضرورة مشتركة كما تعتبر وسيلة لتقريب سياسات الأطراف من أجل تحقيق درجة ملائمة تسمح بالدخول في التكامل الاقتصادي وترجع أهمية الشراكة إلى كونها وسيلة هامة للاستغلال الأمثل للإمكانيات وتحقيق مصالح متبادلة لهذه الدول"²

¹ رجب محمد طاجن، عقود الشراكة، (القاهرة: دار النهضة العربية، 2007)، ص. 10

² رقايقية، مرجع سابق، ص. 09

كما أن مفهوم الشراكة ينطوي على أكثر من علاقة التعاون فهو يشير إلى مستوى معين من التكامل الاقتصادي بين الشركاء يقبلون الخضوع للقواعد تميلها المؤسسات فوق وطنية تكون فيها القرارات قابلة للتطبيق المباشر.

كما أيضا الشراكة من أشكال التعاون تعقد بموجبة اتفاقيات بين طرفين أو أكثر ويؤطرها إطار قانوني يحدد التزامات وتعهدات كل طرف بإنجاز ما تم الاتفاق عليه والشراكة تتبع من رغبة مشتركة في التعاون لتحقيق مصالح معينة تسعى إليها الأطراف المتعاقدة.

ومن جملة التعاريف السابقة فالشراكة عبارة عن تعاون دولتان أو أكثر في نشاط إنتاجي أو استخراجي أو خدمي حيث يقوم كل طرف بالأسهام بنصيب من العناصر اللازمة لقيام الشراكة (رأسمالي، العمال / التنظيم) وقد يتخذ هذا التعاون المشترك بشكل إقامة مشروعات جديدة أو زيادة الكفاءة الإنتاجية لمشروعات قائمة فعلا عن طريق إدماجها في مشروع مشترك يخضع لإدارة جديدة ولا يقتصر الأمر الشراكة التي دعى إليها الاتحاد الأوروبي مع الدول المتوسطة على الجانب الاقتصادي فقط بل يتعداه ليشمل الجوانب الأخرى (السياسية، الاجتماعية، الثقافية).¹

• **الشراكة الأجنبية :** تتبع إستراتيجية الشراكة الأجنبية من فكرة متأصلة في المجتمع إلا وهي فكرة التعاون التي تبني المصالح المشتركة والمتبادلة بين الدول، إلا أن الشراكة الأجنبية كآلية للتنمية والتطور برزت في العقد التاسع من القرن الماضي، حين نصت عليها المواثيق الدولية، وقد أولت العديد من الدول النامية اهتمامها بالشراكة الأجنبية من خلال إجراءات لتغيرات واسعة النطاق على سياستها الاقتصادية، ولعل الجزائر إحداها، حيث تجاوزت الجزائر مع المتغيرات الإقليمية والعالمية التي شهدتها الاقتصاد العالمي مؤخرا باعتماد استراتيجيات الانفتاح الاقتصادي وسياسته أو ما يسمى حديثا.

¹ Aomar Baghzouz, **les relations Europr-pays du meghreb, Mutation, enjeux et implications, Bilan d'un demi siecle (1956-2006)**, thèse doctorat non publier (université d'alger : faculté des sciences politiques et des relations internationales, 2006-2007), p. 52.

مفهوم الشراكة الأجنبية:

يختلف مفهوم الشراكة الأجنبية باختلاف الميادين التي تكون مجالا للتعاون بين المؤسسات إضافة إلى اختلاف الأهداف المرغوب فيها.

تعني الشراكة الأجنبية في المصطلحات الاقتصادية الدولية شكلا من أشكال التعاون والتقارب بين المؤسسات الاقتصادية باختلاف جنسياتها وقصد القيام بمشروع يحفظ لكل المؤسساتين في ذلك.¹

تعتبر كذلك العلاقة القائمة على تحقيق المصالح المشتركة من جهة وتحديد مدى قدرات ومساهمات كل طرف من جهة أخرى للوصول إلى الغايات المنشودة والمتوقعة.²

كما أنها عبارة عن نمط أو نموذج من العلاقات الخاصة والمميزة القائمة بين المؤسسات والمبني على التعاون طويل المدى الذي يتعدى العلاقات الخارجية والهادفة إلى تحقيق غايات تلبي متطلبات المتعاملين.³

عرفت منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية الشراكة الأجنبية على أنها تلك العقود التي تبرم لعدة سنوات بين متعاملين اقتصاديين ينتمون إلى أنظمة مختلفة، تذهب إلى أبعاد من الشراء البسيط للأشياء والخدمات لتشمل مجموعة عمليات تكاملية وتضامنية.⁴

كذلك الشراكة الأجنبية تأخذ مصطلح الشريكات المتعددة الجنسيات التي تعرفها منظمة الأمم المتحدة:

¹ Timothy .M, **Les alliances stratégique** (paris :Ed organisation, 1993), P.123 .

² Bruno Ponson, George Hersh, **Partenariat et mondialisation** (Paris : Edition Khartala, PUF, 1999),P.14.

³ الملتقى الاقتصادي الثامن، الجزائر والشراكة الأجنبية، (الجزائر: معهد العلوم الاقتصادية الخروبة، أيام 9، 10 ماي 1999)، ص. 6.

⁴ Marie Françoise Labouz, **Le Partenariat de L'union Européenne avec Les Pays**, Conflits et convergences (Bruxelles : Bruyant, 2000), P. 48.

• بأنها مؤسسة ضخمة مكونة من عدة وحدات اقتصادية تنشط في أكثر من بلد مهما كان شكلها القانوني، وباختلاف نظام اتخاذ القرار فيها (تتخذ القرارات على مستوى مركز واحد أو عدة مراكز) والذي يسمح لها برسم سياسات متجانسة وإستراتيجية موحدة.¹

• الشراكة الأجنبية حسب القانون الجزائري فقد عرفها المشروع الجزائري على أنها "مشروع استثماري الذي يكون جزء، أو كل من التمويل الذي يأتي إما من الخارج أو إعادة استثمار الشريكات الأجنبية في إطار مشاريعها لتوسيع قدرات الإنتاج في نفس النشاط ونفس الموقع".²

أي أن الشراكة الأجنبية بمفهومها الواسع هي عقد أو اتفاق بين مشروعين أو أكثر قائم على التقارب والتعاون المشترك وتحقيق أهداف في فترات زمنية محددة.

• **الشركات الصغيرة والمتوسطة:** تختلف المعايير التي يتم الاعتماد عليها لتعريف وتصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من دولة لأخرى، حسب إمكانياتها وقدراتها وظروفها الاقتصادية، فالمؤسسات التي تعتبر كبيرة الحجم في دولة نامية، يمكن اعتبارها صغيرة أو متوسطة الحجم في دولة متقدمة. وقد عرفت منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، المؤسسات الصغيرة المتوسطة بأنها: "تلك المؤسسات التي يديرها مالك واحد يتكفل بكامل المسؤولية، يتراوح عدد العاملين فيها ما بين 10 إلى 50 عامل".³

أما في الجزائر فقد استند المشرع الجزائري في تصنيف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب القانون رقم 01-18 الصادر في 12 ديسمبر 2001 إلى ثلاثة معايير: عدد العمال، رقم الأعمال، ومجموع الأصول، وهي المعايير التي اعتمد عليها الكثير من المشرعين في العالم، والجدول التالي يوضح كيفية تصنيف المشرع الجزائري لهذا النوع من المؤسسات:²

¹ Nourddine Benferhat, **Les multinationales et la mondialisation perspective et enjeux pour l'Algérie** (Alger : Ed Dahleb, 1999), P. 23.

² الموقع الرسمية للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، في: <http://www.Andi.dz/index.php/Ar./déclaration-d'investissement>، تاريخ الاطلاع: 2017/02/22.

³ لخضر أوصيف، أحمد علماوي، ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (PME /PMI) كأداة للحد من معدلات البطالة في الجزائر، (جامعة المسيلة، 2016)، ص. 05

² محفوظ جبار، المؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة ومشاكل تمويلها، مجلة العلوم الإنسانية، ع.05 (فيفري 2004)، ص.

الجدول رقم (01): تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب التشريع الجزائري.

نوع المؤسسة	عدد العمال	رأس المال	مجموع الأصول
مصغرة	01 - 09	أقل من 20 مليون دج	لا يتجاوز 10 ملايين دج
صغيرة	10 - 49	أكبر من 200 مليون دج	100 مليون دج
متوسطة	50 - 250	من 200 مليون دج - 02 مليار دج	100 - 500 مليون دج

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، العدد 77، ديسمبر 2001، ص 06.

• **التأهيل:** مصطلح التأهيل يعد وليد التجربة البرتغالية سنة 1988 في إطار وسائل دعم اندماج البرتغال للاتحاد الأوروبي إذ يهدف إلى التسريع من عملية عصرنة الاقتصاد البرتغالي من خلال تقوية قواعد التكوين، المهني والتحكم في تمويل الاستثمارات الإنتاجية للمؤسسات وخاصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبنجاحها ألفتت اهتمام العديد من الدول النامية ومنها الجزائر.¹

هناك عدة تعاريف لمصطلح التأهيل تختلف في صياغتها إلا أنها متفقة جميعها على أن التأهيل هي تلك العملية التي تقتزن دائما بتحسين تنافسية المؤسسة، فالإقتصادي "دوجلاس نورث" يعرف التأهيل بأنه "عملية معقدة تأخذ وقتا طويلا حيث أنها تتضمن مؤسسات القطاعين العام الخاص إضافة إلى المؤسسات الحكومية المساعدة، هو ما يتطلب تغيير في الأفكار السياسات والقوانين والمفاهيم الإجراءات وعلى الدولة أن تضع خطة متوازنة واضحة وصريحة من أجل إيجاد أنجع السبل لتمويل هذا البرنامج".²

¹ سمير عمير، تكنولوجيا المعلومات والاتصال حافز أم عائق أمام تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مداخلة للملتقى الدولي حول: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية (جامعة الشلف: كلية العلوم الاقتصادية، أبريل 2006)، ص. 05.

² أمين عبد القادر عليوش، أثر تأهيل المؤسسات الاقتصادية على الاقتصاد الوطني، رسالة ماجستير غير منشورة (جامعة الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية، 2007)، ص. 85.

فهو كذلك : "مجموعة من القواعد تحث على تحسين منافسة المؤسسة"، كما يعرف على أنه "عملية إصلاح دائمة، تعمل على إدخال فكرة التطور، والتنبؤ والبحث عن نقاط القوة ونقاط الضعف، بتعبير آخر مجموعة من الإجراءات تتبع من إستراتيجية واضحة في التعامل مع محيط المؤسسة" وأن التأهيل يحتوي على: "جملة من العمليات ذات طابع تقني، تكنولوجي وتسييري تقوم بها المؤسسات الاقتصادية، بهدف وضع المؤسسة في نفس المستوى مع مثيلاتها الأجنبية أو القريبة منها على الأقل، أي جعلها تتمتع بقدرة تنافسية من خلال المنتجات الجيدة التي تستجيب للنوعية وتحقق الأرباح، لكن هذا وحده لا يكفي فلا بد من تأهيل محيطها الاقتصادي للاستثمار الأجنبي، هو ما يستدعي أيضا إعادة النظر في دور الدولة اقتصاديا"¹.

عرفت منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية سنة 1995 التأهيل بأنه عبارة عن "مجموعة برامج وضعت خصيصا للدول النامية التي هي في مرحلة الانتقال من أجل تسهيل اندماجها ضمن الاقتصاد الدولي الجديد والتكيف مع مختلف التغيرات."² وفي تعريف آخر هو "عبارة عن مجموعة من الإجراءات والتدابير تهدف إلى تحسين وترقية فعالية أداء المؤسسة على مستوى منافسيها الرائدة في السوق."

أما وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر عرفت عملية التأهيل على أنها "حركة تدعيمية، للخصوصية في إطار عولمة المبادلات، التي غيرت من محددات ومؤشرات التنافسية المحلية والدولية."

وبشكل عام فإن التأهيل يعني: تطوير المؤسسات الاقتصادية من أجل أن تصبح قادرة على المنافسة من ناحية الجودة والكفاءة الداخلية في استخدام مواردها حتى تضمن شروط البقاء تحقيق مرد ودية اقتصادية، بالتالي يعني بالقدرة على المنافسة والتي أصبحت

¹ رتيبة عروب، كريمة وربحي، تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مداخلة للملتقى الدولي حول: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية (جامعة الشلف: كلية العلوم الاقتصادية، أبريل 2006)، ص.12.

² نصيرة قريش، آليات وإجراءات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، الملتقى الدولي حول: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية (جامعة الشلف: كلية العلوم الاقتصادية، أبريل 2006)، ص.10.

عالمية، بمعنى مساعدة المؤسسات الصناعية الإنتاجية، التجارية الخدماتية على مواجهة وضعها الصعب من ناحية الجودة الكفاءة وعدم تركها تواجه مصيرها لوحدها¹.

● **التنمية:** كان مفهوم التنمية ينصب مباشرة للوهلة الأولى إلى النواحي الاقتصادية أي التنمية الاقتصادية فكانت تعرف على أنها قدرة الاقتصاد القومي على تحقيق النمو الاقتصادي، أي تحقيق زيادة سنوية في الناتج القومي الإجمالي.

يؤخذ على هذا التعريف أن حاجات الإنسان ليست كلها مادية بل هناك حاجات معنوية لها نفس الأهمية بالحاجات المادية، كالمحافظة على العادات والحق في التعلم وغيرها. فالتنمية كلمة مثقلة بالقيم وشاملة، لا يوجد هناك إجماع بشأن معناها، فهي ظاهرة متعددة الجوانب والنمو الاقتصادي إحدى عناصرها الهامة نلمسها من خلال تطور قدرات المجتمع على ابتكار أساليب جديدة قادرة على رفع الطاقة الإنتاجية والارتقاء بمستوى المعيشة لكل أفراد وتحسين نوعية الحياة، من خلال الاستخدام الأمثل للموارد والإمكانات المتاحة.

لذلك يمكن القول أن طريق التنمية مستمرا فقط إذا كان المخزون من الأصول الرأسمالية يضل ثابت أو يرتفع مع مرور الزمن .

ضمن هذا الموقف يتضح أن نمو وتحسن المستقبل يعتمد على جودة البيئة، فالبيئة هي خزانة الموارد التي يحولها الإنسان بجهده وبما يحصله من المعارف العلمية والوسائل التقنية إلى ثروة².

وبمفهوم آخر التنمية يظل مرتبطا دوما بالخلفية العلمية والإستراتيجيات النظرية فعلم الاقتصاد يعرفها بأنها الزيادة السريعة في مستوى الإنتاج الاقتصادي عبر الرفع من مؤشرات الناتج الداخلي الخام، في حين يلح علماء الاجتماع على أنها تعبير اجتماعي يستهدف الممارسات والموافقة بشكل أساسي.

¹ خالد مدخل، التأهيل كآلية لتطوير تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة حالة الجزائر 2005-2010، رسالة الماجستير غير منشورة (جامعة الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية، 2006)، ص. 54.

² هاجر بربط، دور الشراكة الجزائرية الأجنبية في تمويل وتطوير الطاقات المتجددة في الجزائر دراسة حالة الشراكة الجزائرية الإسبانية، اطروحة دكتوراه غير منشورة (جامعة محمد خيضر - بسكرة: كلية العلوم الاقتصادية، 2009)، ص. 54.

وقد أصبح مفهوم التنمية حاضرا بقوة في مختلف المناقشات السياسية والعلمية، بل صار تخصصا علميا خالصا في إطار سيكولوجيا التنمية ومبحثا حيويا في كثير من المعارف الأخرى في الجغرافيا والاقتصاد والفلاحة والإدارة وغيرها.¹

2 - الإطار النظري

من الضروري في أي بحث علمي إتباع نظريات محددة من أجل التقييد بها أثناء البحث العلمي، حيث أن النظريات والمقاربات السليمة تساهم في بناء بحث قوى مرتكز على قواعد سلمية بطبيعة الحال، لذلك في هذا العرض استخدمت مجموعة نظريات تتوافق مع موضوع الدراسة.

وفي موضوع هذه الدراسة تم استخدام النظريات التي تبدو أكثر ملائمة وهي:

نظرية التكامل والاندماج: وتتمثل عموما في المدرسة الدستورية، الوظيفية، الوظيفية الجديدة، الليبرالية المؤسساتية بالإضافة إلى اتجاهين آخرين وهما الاعتماد الوطني المتماثل والآخر ما عرف.(Consociationalism) بالكونسوسياسيونايزم.

1)المدرسة الدستورية: تعني اتحاد يضم مجموعة من الدول ويتم هذا على المستوى الفوقي أي بصورة مباشرة دون تمهيدات اقتصادية، تعاونية ويتباين الاتحاد في درجة أو مستوى الروابط الدستورية التي تجمع وحدات هذا الأخير وهنا يمكن التمييز بين الفدرالية والكونفدرالية.

1-1)الفدرالية: هي توجه يسعى إلى تذويب الشخصية الدولية للدول الموجودة في الاتحاد الفدرالي ضمن هذا الأخير، تفقد الوحدات المشكلة له سيادتها هناك مستويين للتعامل يمكن توضيحهما:

أ) تعاون عمودي: هو التعاون القائم بين الحكومة المركزية أو السلطة الفدرالية والسلطة المحلية.

¹ الأمين العوض حاج أحمد، حسن كمال الطاهر، رباب المحينة، الأطر المؤسسية للمجتمع المحلي و الشراكة في تحقيق التنمية، أغسطس 2007، ص.06.

ب) **تعاون أفقي:** القائم بين السلطات المحلية فيما بينها أين يقومون بتبادل المعلومات والعمل على خلق توافق بين تدخلاتهم حتى لا يكونون تابعين مباشرة وبصورة صلبة للهيئة المركزية.

1-2) **الكونفدرالية:** عبارة عن تجمع يضم مجموعة من الوحدات الأساسية الوطنية لكن مع الحفاظ على سيادتها ضمن روابط دستورية تختلف بإخلاف التنظيم الكونفدرالية، يهدف هذا النوع من الاتحاد إلى التنسيق على مستوى السياسة الخارجية والأمنية أو الدفاعية لمجموعة من الدول يربط بينها تطابق المصالح الإستراتيجية.

2- المدرسة الوظيفية

يعتبر دافيد مثيراني من أهم منظري الوظيفية حيث بلور مجمل أفكاره في فترة ما بين الحربين وكذلك الحرب العالمية الثانية بحيث انطلق من مسلمة مثالية ومتفائلة حول إمكانية تحسين وتطوير المجتمعات إذا اعتمدت وسائل عقلانية ومنفعة لذلك وهذا ما ضمنه في كتابه الذي أصدر في سنة 1944م كتاب **"عمل لنظام سلام WORKING PEACE SYSTEM"**

ترتكز الوظيفية على مجموعة من الأسس يمكن إجمالها فيما يلي:

- 1- لابد أن تنطلق العملية التكاملية من السياسة الدنيا بالبدء بالأمور التقنية
- 2- الصراع سببه الدول ولهذا وجب خلق شبك من التفاعلات تتجسد من خلال منظمات وظيفية وليس عن طريق الموائيق والاتفاقيات.
- 3- رضى الشعوب بنتائج العملية التكاملية يؤدي لتحويل الولاء آليا ولا تكون بحاجة لتغيير البنية الدستورية
- 4- الشكل يتبع الوظيفة أي أن مجموع الوظائف التي يؤديه الأفراد تولد مجموعة من التفاعلات التي تحدد شكل التنظيم.
- 5- يؤكد مثيراني على مبدأ الانتشار الذي يعني به أن تطور التعاون في حقل واحد يؤدي إلى خلق تعاون في مجالات أخرى نتيجة الحاجة.

6- تركز الوظيفة على التكامل الدولي كأساس لتحقيق السلم بدلا من التكامل الإقليمي.

تعرضت الوظيفة للعديد من الانتقادات منها:

- لا تسعى لحل المشكلات على المستوى الأعلى واكتفت بالمشكلات الفنية والتقنية .
- الحرب ظاهرة مستمرة في العلاقات الدولية على رغم من التعاون.
- تحقيق تكامل على المستوى الواقعي دون توفر إرادة سياسية يكاد يكون أمر مستحيل.
- فصل القضايا السياسية والأمنية على التعاون الدولي والقضايا الاقتصادية مسألة غير واقعية.

3- المدرسة الوظيفية الجديدة

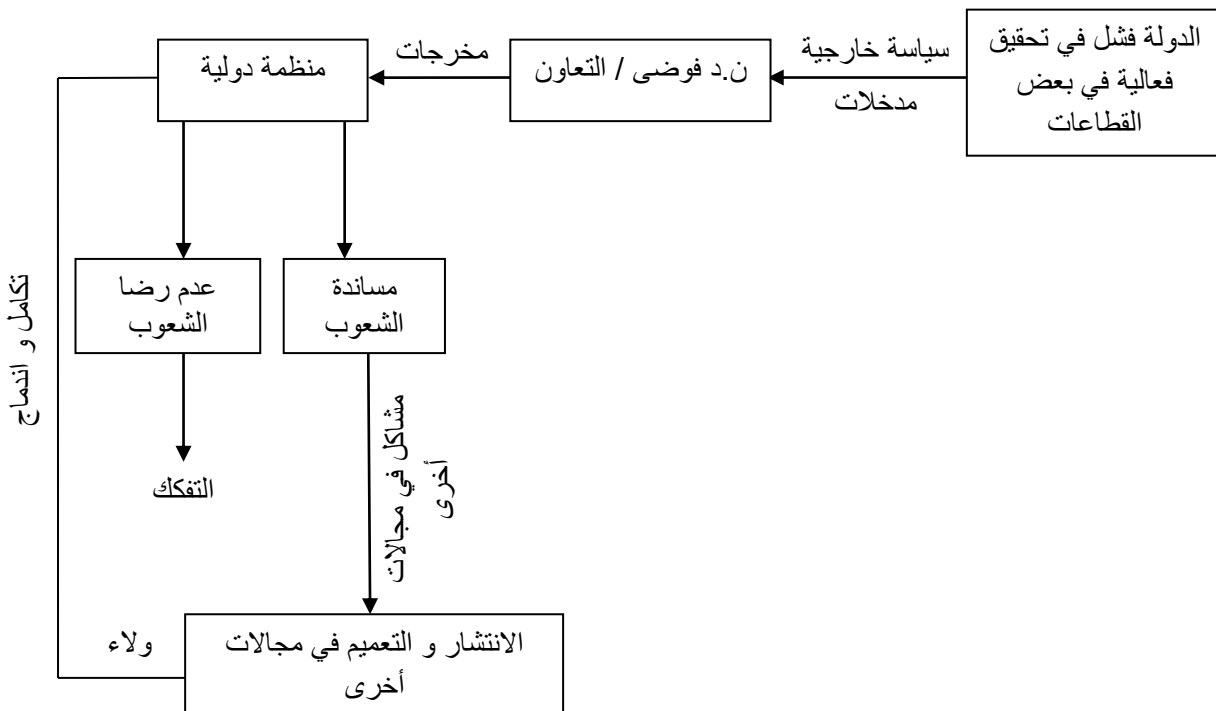
وظهرت نتيجة للانتقادات التي تعرضت لها الوظيفة في محاولة منها لتغطية نقائص سابقتها (الوظيفية) والعمل على وضع تصوري جديد قائم على أساس متكاملات إقليمية كمرحلة أساسية لتحقيق التكامل على المستوى الدولي من أهم مرتكزاتها الوظيفية الجديدة نجد:

- 1- البدء في العملية التكاملية يكون في مجالات السياسة الدنيا لكن يتم ذلك في ظل قيادات سياسية.
- 2- أداء المنظمات وتحقيقها لأهداف الأفراد هو شعور الفرد بالولاء للمنظمة ويتم هذا بعد انتقال مجالات التكامل لميادين السياسة العليا.
- 3- أي مستجدات تفرزها خطوة تكاملية لا يمكن حلها أو التعامل معها إلا في خطوة اندماجية متقدمة حتى نصل إلى الانصهار البنوي.
- 4- أهمية دور النقابات والجماعات التي تمثل مصالح إقتصادية وإجتماعية ضاغطة على الحكومة الوطنية.
- 5- ضرورة وجود مجتمعات ديمقراطية بالمفهوم الغربي.
- 6- الشعوب تعتمد على قاعدة الاستهلاك لا قاعدة القيم.

تتجسد الوظيفية الجديدة من خلال تقديم نماذج من طرف مجموعة من الباحثين وتركيزهم على متغيرات معينة في تحقيق التكامل و انطلق معظم الباحثين ونماذج واقعية وعملوا على مقارنتها ببعضها البعض من أمثال هؤلاء الباحثين نجد هاس hass الذي أكد على مجموعة من العوامل نذكر من بينها مايلي:

- أ- قيام العملية التكاملية أو رفضها قائم على توقعات الربح والخسارة (التكلفة).
- ب- التكامل ناتج عن عمل النخب المدفوعة بدوافع مصلحة.
- ت- ركز على القوة باعتبارها غير منفصلة عن الرغبة في تحقيق الرخاء
- ث- استخدام هاس مصطلح الانتشار ويعني أن تحقيق المنافع في قطاع معين من طرف المنظمات فوق القومية يدفع إلى تأييد التكامل في قطاعات أخرى. كما يوضح الشكل التالي :

الشكل رقم (01): التكامل عند HASSP



أما دوتش فركز على الاتصال بين الشعوب والنخب والدول والتقارب الجغرافي كلها من شأنها توطيد أوامر التكامل أما أمتيائي تزيوي ركز على دور النخب الخارجية ودفعها للنخب الداخلية وتوجيهها نحو التكامل.

ويعبر جوزيف ناي: «الوظيفة الجديدة ما هي إلا فيدرالية في ثياب وظيفية تسعى لتحقيق أهداف فيدرالية من خلال ما يبدو وبوسائل وظيفية».

تعرضت الوظيفة الجديدة لمجموعة من الانتقادات منها:

- 1- التكامل الوظيفي في أداء وظائفه لا يؤدي بالضرورة إلى قيام الشعوب بتحويل ولائها.
- 2- قد تتوقف عملية التكامل أو تتأثر في أي مرحلة نتيجة تحول في ميزان القوى السياسية في أي دولة باتجاه مضاد.
- 3- إعطاء أولوية للقيم المنفعية الاستهلاكية على القيم الرمزية كعوامل في تحفيز السلوك وهي فرضية خاطئة فالقيم الرمزية لها قدرة على استقطاب الولاء وتحديد المسار السلوكي أكثر.
- 4- إهمال موضوع الصراع الذي هو جزء من العلاقات الدولية.
- 5- غموض في بعض المفاهيم وتحديد البيئة الدولية.

4- مدرسة العمل الوطني المتماثل

تتعلق نظرية العمل الوطني المتماثل في ظل ظروف موضوعية تسم بغياب مدخل الانصهار الدستوري أو المؤسسات "ما فوق الدول" في عملية التكامل فهي تتسم بالإبقاء على البنى السياسية القائمة للدول الأعضاء وأيضاً على إبقاء مجالات السياسة العليا من شؤون الأمن القومي والتحالف العسكري والاستراتيجي.

✓ شددت هذه المدرسة على توسيع بناء أرضية مشتركة للعمل التكاملي الاندماجي في ضل شبكة من المنظمات الإقليمية تربط بين القطاعات السياسية والوظيفية المختلفة في الدول الأعضاء.

✓ تبدأ عملية التكامل بالتعاون المكثف والمستمر بين السلطات السياسية وإرادة سياسية يسهل تواجدها بعدم إضعاف السلطة السياسية بنتيجة المسار التعاوني والمردود النفعي في الوقت ذاته.

هذه المدرسة تركز على أهمية التوجه التغييري للسلوكية السياسية العملية من الدول الأعضاء بدل التركيز على التغيير السياسي البنيوي فالسلوكية السياسية لهذه الدول تحددها، إذن محاولات التكيف مع تنامي الترابط و التداخل الاقتصادي والاجتماعي بينها دون التخوف من أي انعكاسات سياسية على البنية السياسية للدول، فتنجح سياسات متماثلة بين هذه الدول وتنسيق في السلوكية السياسية في مجالات السياسة الدنيا.

وتعتبر التجربة الإسكندنافية فريدة في خصوصيتها نتيجة التجانس المجتمعي القائم بين هذه الدول ومستوى تطورها السياسي والتشابه بين أنظمتها السياسية بشكل عام وخاصة على المستويات الدنيا من التعاون والتشاور في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

وتقدم تجربة التكامل في الدول الاسكندنافية بين الدول الخمسة: النرويج، السويد، الدانمرك، فنلندا، أيسلندا نموذجا جديدا للتكامل يتم التركيز على مفهوم أساسي مختلف عن المفاهيم الأخرى وهو أهمية التوجه التغييري في السلوكية السياسية العملية بين الدول الأعضاء بذل التركيز على التغيير السياسي البنيوي.

5- كونسوسيائوناليزم (consociationalism)

المقصود به هو العلاقات العمودية بين الدول والجماعات هذا في شقه الأول Consociation أما في الشق الثاني من المصطلح Symbioses فيعني العلاقات النقية بين الدول، استعمل المصطلح لأول مرة من قبل أرند لجفار Arend Lijphart سنة 1963 ثم أعيد توظيفه من قبل هانس دولدر Hans Doalder سنة 1974.

جاء هذا التوجه كمسار من مسارات التكامل إذ يستخدم كل الخلافات ذات الطبيعة بين عرقية من خلال تقريب مصالح الأطراف المتنازعة.

كما يشير الكونسوسيونيون إلى نموذج من المجتمعات التي تتعرض أو تتميز بانقسام عميق وهو بالتالي يمثل أداة تأملية

(spéculative) لحل الخلافات ذات الطبيعة "بين عرقية" ويشكل من جهة أخرى نمطا لتكامل الدولي بناء على محاولة تطبيقه على مسار الاندماج الأوروبي، وكان ذلك موضوع الدراسة التي قام بها Paul Taylor سنة 1990 وتكمن ميزة هذه المقاربة في قدرتها على دمج تكامل إقليمي في مرحلة متقدمة ببقاء سيادات وطنية.

وتعتمد هذه المقاربة في تحقيق ذلك ليس على التركيز بتخفيف التناقضات والخلافات بين الأمم بل على محاولة بناء إطار من خلاله تستفيد الأقليات المنفصلة بدرجة معينة من الاستقلالية.

وبهذا للوحدات المشكلة من الدول والأقليات في إطار النموذج "الكونسوسيونيون" من اختبار مجهوداتها ضمن تفاعلات تعاونية هذا إلى جانب محاولة تقريب مصالحها المتنازعة بطريقة إجماعية عوض الدخول في منافسة ربما كون على حساب مصالح حيوية لطرف من أطراف اللعبة سواء الدولة أو الأقليات.

6- الليبرالية المؤسسية:

جاءت هذه النظرية نتيجة ثلاث أهم تحولات دولية أهمها :

- **تركيبة المجتمع الدولي** : كبروز المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية كفاعل مؤثر على حساب تراجع دور الدولة.

- **تغيير نمط التفاعل** : بتحول التنافس في العلاقات الدولية من تنافس عسكري إلى اقتصادي وتصاعد بنية التكنوقراط في اتخاذ القرار.

- **التغيير في قيم التعاون** : حيث تتعامل الدول مع الأزمات الدولية على أنها داخلية تخصها هي ذاتها، ومن خلال ذلك تقدم أحسن الطرق لحلها.

في هذا الصدد يقول الأستاذ هوفمان Hofman: " في وضع دولي كهذا قد لا تتشارك الدول في قيم واحدة، ولكن قد تتشارك في إجراء واحد وأنشغالات واحدة " .

ومن أهم أسس هذه النظرية :

1. التركيز على المؤسسات الدولية، باعتبارها أهم عامل لتحقيق المصالح المطلقة Obsolut Gains بالنسبة للدول.

2. يعتبر مبدأ التبادلية والذي جاء به أكسلور Axelord، من أهم مبادئ النظرية التي تؤكد على أن التعاون يمكن تحقيقه ما بين الدول ذات النزعة الأنانية، وذلك لعدم قدرتها على تحقيق مصالحها بمعزل عن الآخرين وقد عزز هذا المبدأ من أهمية الاتفاقيات التجارية.

3. طورت النظرية من مفهوم المجتمع المدني العالمي ، والذي تعني به مجموع الشركات المتعددة الجنسيات والمنظمات الدولية غير الحكومية، واعتبره جون كين John Ken أداة لنشر السلام.

🚩 **الطرف الفاعل (actor) :** يعتبر أنصار المذهب المؤسسي أنه من المسلّم به أن الدولة الفاعلة من غير الدول إلا أنه تدارك الأمر وافر بأن الأطراف الفاعلة من غير الدول تخضع للدول.

🚩 **البنية (structure) :** سلم الليبراليون بشكل عام بالوضع البنوي للفوضى في النظام الدولي لكن الأمر الحاسم هو أن الفوضى لا تعني أن التعاون بين الدول شيء متعذر.

🚩 **العملية (process) :** إن التكامل على الصعيدين الإقليمي والعالمي في ازدياد وهنا يعتبر الاتجاه المستقبلي للاتحاد الأوروبي حالة اختبار حاسمة بالنسبة لهذه النظرية.

🚩 **الحافز (motivation) :** تدخل الدول في علاقات تعاونية حتى لو كانت دولة أخرى ستكسب أكثر من التفاعل وبعبارة أخرى فإن المكاسب المطلقة هي الأكثر أهمية.

ويرى كيوهان أن النظام التجاري الحر يوفر الحوافز للتعاون لكنه لا يضمنه حيث يقول: «إلا أن التعاون ليس شيئاً تلقائياً بل يحتاج إلى التخطيط والمفاوضات»

وقد تعرضت لمجموعة من الانتقادات أهمها:

* للمؤسسات تأثير ضئيل على سلوك الدول وبالتالي ليس لها إلا تأثير ضئيل على ترقية الاستقرار في العالم ما بعد الحرب الباردة.

* إذا قلنا أن المؤسسات الدولية مكونة من دول فهي لا تعدو أن تكون وسائل لممارسة الدولة لسلطتها فهي ليس لها تأثير مستقل على سلوك الدول وإذا قلنا أنه من المحتمل أن بعض المؤسسات قد تخلق تعاوناً مهماً فإن الفواعل سيقومون مثل هذه الترتيبات فقط عندما يرغبون في تحقيق بعض النتائج.

✓ منظور متفائل أعطى التعاون في العلاقات الدولية أبعاد كبيرة تعبر دائماً عن رغبة الدول شعوباً وحكاماً في التعاون بل في تحقيق المصالح.

✓ اعتبرت نظرية السلام الديمقراطي النزاعات والحروب سببها الأول هي الديكتاتوريات غير أن الواقع أثبت العكس، فأغلب الحروب حالياً تقوم بها أكبر الدول الديمقراطية.

✓ ترى الليبرالية أن عولمة الاقتصاد والقيم عامل إيجابي، غير أن هذا الطرح لا يؤيده الكثير، وذلك من خلال سعي الدول أو التكتلات الإقليمية للمحافظة على ذاتها.

رغم ما تقدم من انتقادات يبقى المنظور الليبرالي أهم من المنظور الواقعي في ترسيخه لفكرة التكتلات الإقليمية، حيث ذهب الأستاذ تشمبيل E.Jempiel بأن إقرار السلام بين الدول الأوروبية بعد الحرب العالمية الثانية، جاء نتيجة لإنشاء منظمات على المستوى الإقليمي كحلف شمال الأطلسي (Nato) والمجموعة الاقتصادية الأوروبية (CEE) واعتبر أن تأثير هذه المؤسسات هو كتأثير الديمقراطية والاعتماد المتبادل في نشر السلام كما أكدت على هذا المعنى النظريات الوظيفية في التكامل والاندماج الدولي.

• **نظرية التنمية:** هي خليط من النظريات حول كيفية تحقيق تغيير مرغوب في المجتمع بأفضل السبل مثل هذه النظرية تعتمد على مجموعة متنوعة من التخصصات العلمية والمناهج الاجتماعية.

• **نظرية التبعية:** تعود هذه النظرية إلى الماركسيين الجدد وحسب هذا المذهب فإن تفسير الامبريالية من منطق الأطراف وليس من المركز فقط، فأساس تختلف دول العالم الثالث كونها تقع داخل منظومة عالمية واحدة بحيث تستغل الأطراف لحساب المركز، ومن أهم مفكرين هذه النظرية نجد كل من جون كالتونغ وفي العالم العربي سمير أمين. لقد لقيت هذه النظرية رواجاً كبيراً حيث أن هذا الطرح يقدم أفكار واقعية فالحامل التاريخي يؤثر بوضوح من حيث ربط الاقتصاديات النامية باقتصاديات الدول الاستعمارية أساساً وتعمل هذه الأخيرة على استنزاف الثروات حول الجنوب بأقل تكلفة. كما أن هذه التبعية لا تكون اقتصادية فقط إنما هي سياسية، اقتصادية اجتماعية ثقافية. ولهذه النظرية خاصية كبيرة على تقديم تحاليل قيمة عن العلاقات الدولية بشكل خاص، كما تتميز هذه النظرية بنوع من الشمولية والواقعية في تفسيراتها المختلفة. كما أن هذه النظرية تساعدنا كثيراً في موضوع الشراكة هذه حيث نحن أمام دول مركزية أوروبية وأخرى محيطية تابعة هي دول المغربية.

3 - الأدبيات السابقة:

من بين أهم الأبيات التي تناول موضوع الشراكة الأجنبية عامة وموضوع الشراكة والمؤسسات الاقتصادية في الجزائر.

وتتفق مع دراستنا نجد:

1- كتاب فاطمة الزهراء رقايقية بعنوان "الشراكة الأوروبية متوسطة ورهانات حصيلة وأفاق التجربة الجزائرية والعقبات المحيطة" دار النشر دار الزهران، هذا كتاب استناداً لموضوع الدراسة المتعلق بالشراكة الأوروبية متوسطة في إطار مسعى إقامة منطقة للتبادل الحر كأحد صور التكامل الاقتصادي إلى تحديد أهم الآفاق والتحديات المحيطة بالقطاع.

2- رجب محمد طاجن بعنوان عقود الشراكة (ppp)، دار النهضة العربية، القاهرة 2007 وقد تناول الكتاب دراسة مقارنة لبعض جوانبها في القانون الإداري الفرنسي.

و كما نجد:

1-مقالة لسمير عمير بعنوان " تكنولوجيا المعلومات والاتصال حافز أم عائق أمام تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، الملتقى الدولي حول: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، كلية العلوم الاقتصادية جامعة الشلف أبريل 2006.

2- مقالة لنصيرة قريش بعنوان "آليات وإجراءات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر" الملتقى الدولي حول: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، كلية العلوم الاقتصادية جامعة الشلف أبريل 2006.

ونجد أيضا:

1- خالد مدخل بعنوان "التأهيل كآلية لتطوير تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة حالة الجزائر 2005-2010 " رسالة الماجستير، جامعة الجزائر

2-عليواش أمين عبد القادر، بعنوان "أثر تأهيل المؤسسات الاقتصادية على الاقتصاد الوطني"، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر 2007.

كما هناك مجموعة من الدراسات باللغات الأجنبية نذكر منها على سبيل الذكر لا الحصر:

1- Marie Françoise Labouz, **Le Partenariat de L'union Européenne avec Les Pays, Conflits et convergences**, Bruyant, Bruxelles, 2000.

2-Nourddine Benferhat, Les multinationales et la mondialisation perspective et enjeux pour l'Algérie, Ed Dahleb Alger, 1999.

أما الجديد الذي نحاول دراستنا تقديمه في هذا الموضوع فيشمل كافة جوانب الشراكة الأجنبية من ماهيتها إلى إطارها القانوني ودورها في تنمية الاقتصاد وكذا أهميتها وفائدتها وانعكاساتها مع الجزائر.

الفصل الأول :

الإطار القانوني للشراكة

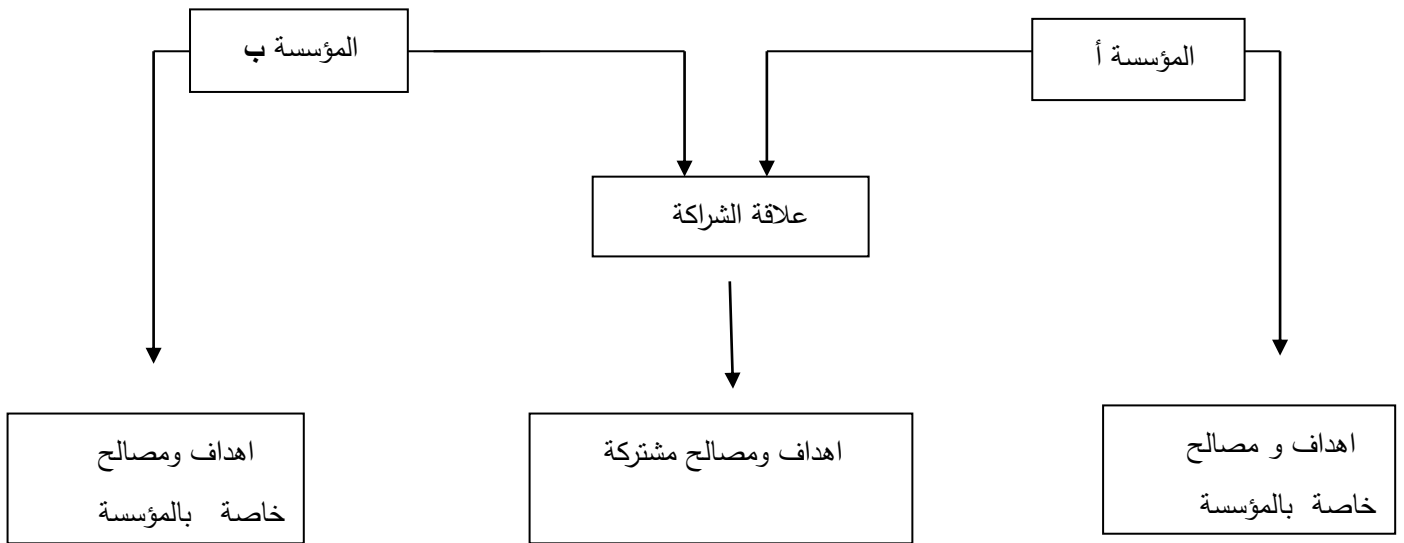
الأجنبية في الجزائر

تمهيد

على الجزائر في ظل التحولات العالمية الانسجام مع بعض المستجدات والمتغيرات التي تفرضها الساحة الدولية، لكن عملية الانسجام هذه تفرض تحضير أرضية متينة للتكفل بتطوير الاقتصاد الوطني، وتحسين الإنتاجية وجودة المنتجات، وهذا يتطلب البحث عن فرص للشراكة الأجنبية، التي تفسح مجالا للتعاون وتبادل الخبرات والتقنيات فهي الوسيلة التي تتيح فرصة الاندماج في الاقتصاد العالمي، فالشراكة أسلوب عمل جديد يعود بالنفع والفائدة على الطرفين .

المبحث الأول: ماهية الشراكة

نجد مصطلح الشراكة شائعا في العديد من المجالات، فيطلق على الشراكة الاجتماعية وعلى الشراكة الاقتصادية، والأورومتوسطية، رغم أن المصطلح لا يزال حديثا إلا أن المفهوم المهم هو الشراكة المتعاقد عليها بين المؤسسات الاقتصادية.



الشكل رقم (02): علاقة الشراكة بين المؤسسات الاقتصادية.¹

¹ B. Garrette ,P.Dussauge, **les stratégies d'alliance** (paris : Ed d'organisation, 1995), p.125.

المطلب الأول: أنواع وأهداف الشراكة

الفرع الأول: أنواع الشراكة

تعددت أنواع الشراكة الأجنبية حسب الحاجة إليها وحسب المزايا التي تتوفر فيها فتعددت بذلك تصنيفات الباحثين لها، لكن التصنيف الأكثر شيوعا هو التصنيف وفقا لطبيعة النشاط، التي تتخذها الشراكة الأجنبية فيه أربعة أشكال سنتطرق إليها بالتفصيل على النحو التالي:

1-أنواع الشراكة الاجنبية حسب القطاعات

أ. الشراكة التجارية:

من بين ما تصبوا إليه المؤسسات الاقتصادية في مرحلة نموها هو تمكنها من الحصول على المزيد من الحصة في اسواق جديدة مما يتيح لها افاقا توسعية، وتعتبر الشراكة التجارية الوسيلة الفعالة للحصول على حصة معتبرة في الاسواق الدولية، إذ يقوم الشريك المضيف من خلالها إما بشراء أو بيع وتسويق منتجات الشريك الاجنبي أهمها، تقليص تكاليف المعاملات التجارية للشركات عن طريق وضع منتجاتها في شبكة التوزيع المتخصصة لاسيما المتعلقة بالتصدير، وتسهيل اقتحام الشركات إلى أسواق دولية جديدة عن طريق وضع هياكل وشبكات توزيعية مختلفة في الأسواق الجديدة.¹

لهذا النوع من الشراكة أنواع عديدة منها:

أولاً: اتفاقية التوزيع L'accord de distribution

تتمثل هذه الاتفاقية في قيام شركة معينة، لديها الرغبة في تصدير منتجاتها إلى أسواق دولية بعقد اتفاقية شراكة مع شركات أخرى في الدول المضيفة، قصد قيام هذه الأخيرة بتصرف منتجات الشركة الأولى². وعليه يكون الشريك الاجنبي بموجب هذه الاتفاقية إما مستوردا أو موردا مكلفا بالقيام بنشاطات الشراء للمواد الأولية أو لبيع منتجات خاصة بالشركة المضيفة

¹أحمد مخلوف و آخرون، ادارة الاثار المالية لإستراتيجية الشراكة حالي مجمعين صناعيين بالجزائر(صيدال واسبات)، مداخلة مقدمة ضمن مؤتمر الشراكة بين القطاعين العام و الخاص (الاردن، جوان 2008)، ص.222.

² المكان نفسه.

في الأسواق المحلية أو الأجنبية. وتنقسم اتفاقية التوزيع إلى نوعين فهناك نوع قائم على الحصرية الإقليمية نجد فيه عقود الامتياز التي يقوم فيها مانح الامتياز بتقديم علامته التجارية وأنظمتها التشغيلية وسمعته إضافة إلى خدمات أخرى مساندة كالتدريب وبرامج الإعلان والترويج إلى الطرف الآخر مقابل أجور ورسوم يتفقان عليها مسبقاً¹ ويمكن أن تكون منح الامتياز على ثلاث حالات فإما أن تكون بالضرورة أو الاضطرارية في حالة عدم تمكن الشركات الأجنبية من التملك الكامل لمشروعات الاستثمار أو بالاختيار وهنا تفضل الشركات الأجنبية منح تراخيص الإنتاج أو التسويق كأسلوب غير مباشر للاستثمار وغزو السوق الأجنبية.²

ثانياً: اتفاقية التموين L'accord d'approvisionnement

عادة ما تقوم مجموعة من الشركات من مختلف دول العالم بتركيز منتجاتها في دولة مضيفة قصد توسيع أفاق التموين، فتلجأ بعض المؤسسات إلى شراء بعض المنتجات من أي شركة داخل المجموعة عن طريق الترخيص، إذ تعد هذه الأخيرة حالة شائعة في المبادلات التجارية.

كما قد تلجأ المؤسسة الطالبة للترخيص إلى ذلك نظراً لافتقارها للكفاءات العالية الخاصة بالمنتج، أو لارتفاع تكلفة إنتاجه مقارنة بإمكانية شرائه من المصدر الرئيسي، أو نظراً للسمعة والشهرة التجارية العالمية المميزة التي يمتاز بها المنتج من قبل المصدر الرئيسي. من الأمثلة التي تجسد ذلك نجد مثلاً الإستراتيجية المتبعة من طرف شركة (IBM) عند اختيارها لاتساع التعاون الأفقي للتموين مع شرك (Startus) التي تمتاز بالكفاءة العالية لبعض أجهزة الكمبيوتر، هذا لا يعني أن الشركة (IBM) غير قادرة على تطوير أجهزتها بنفسها لكنها فضلت اللجوء لاتفاقية التموين لتحقيق غايتها الآنية.³

¹ نادية يعقوبي، النظام القانوني لعقود التوزيع الدولية، مذكرة ماجستير غير منشورة (جامعة مولود معمري: كلية الحقوق، 2006)، ص. 36.

² عبد السلام أبو قحف، إقتصاديات الأعمال الإستثمار الدولي (القاهرة: دار الجامعة الجديدة، 2003)، ص. 494.

³ بريطل، مرجع سابق، ص. 48، 49.

ثالثا : اتفاقية التعاون

تتعاهد المؤسسات التي ترغب في اقتحام أسواق جديدة مع مؤسسة متواجدة في السوق المضيف لتضع تحت تصرفها المنتجات التي تريد تسويقها، فاتفاقية التعاون تمثل وساطة تجارية بين المؤسسة المنتجة والزبون عن طريق تدخل الطرف المسوق في البلد المضيف لهذه السلع أي المورد.

ب. الشراكة الصناعية

تتعلق الشراكة الصناعية بالمجال الصناعي، إذ يتم من خلالها قيام بين طرفين أجنبيين أو أكثر يتفقون على انجاز مشروع صناعي من خلال دمج ومشاركة التجهيزات والوسائل المختلفة وكل عناصر الإنتاج التي يمتلكها الشركاء نظرا لضخامة التكاليف المخصصة له. يأخذ هذا النوع من الشراكة عدة أشكال منها:

أولاً: عقود التصنيع

تعتبر عقود التصنيع اتفاقيات تبرم بين شركة أجنبية وإحدى الشركات بالدول المضيف، يتم بمقتضاها قيام الشركة الأجنبية بتصنيع وإنتاج منتجات شركة الدولة المضيف، عادة ما تكون هذه الاتفاقية طويلة الأجل، يتحكم فيها الطرف الأجنبي بإدارة المشروع. من الأمثلة الميدانية على ذلك، الشراكة بين شركة جنرال موتور باعتبارها أول مصنع للسيارات في العالم ومجموعة دايو الكورية لصناعة المعدات التقنية.¹

ثانيا: اتفاقية المقولة من الباطن

تعرف المقولة من الباطن على أنها عملية تتم حسب اتفاق بين مؤسسة رئيسية تسمى الأمرة ومؤسسة ثانوية تسمى المنفذة، ينص الاتفاق على أن المؤسسة الثانوية مطالبة بتنفيذ ما يطلب منها صنعه لحساب المؤسسة الرئيسية وحسب أوامرها.²

¹ ليلي اوشن، الشراكة الأجنبية والمؤسسات الاقتصادية الجزائرية، مذكرة ماجستير غير منشورة، (جامعة مولود معمري، كلية

الحقوق، 2011)، ص ص. 34، 35.

² ساسي بوغار، الشراكة الأجنبية في الجزائر في مجال المحروقات، مذكرة ماستر غير منشورة (جامعة الجلفة كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2008/2009)، ص. 07.

أي أنه تقوم شركة أجنبية (مؤسسة ثانوية) بتصنيع منتج معين لصالح إحدى شركات الدولة المضيفة انطلاقا من مواصفات وخطة محددة من قبل الشركة المضيفة (مؤسسة رئيسية).

ثالثا : عقود تقسيم الإنتاج

يتم في هذا الشكل من العقود التزام الشركات الأجنبية بالبحث عن المواد الأولية كالمناجم الضخمة لصالح شركة ثانية في دولة مضيفة، حيث تستخدم الشركة الأجنبية طاقاتها الخاصة من أجل استغلال هذه الموارد.

يمنح للطرف الأجنبي بموجب عقد تقسيم الإنتاج قيمة من المال وكذا جزء من الإنتاج المحقق مقابل ما يقدمه من الخدمات، وفي حالة عدم نجاح الاستثمار فهو لا يسترجع الأموال التي استثمرها في المشروع، ويتم بذلك بإلغاء اتفاق الشراكة.¹

رابعا: عقود المفتاح في اليد

هي تلك الاتفاقات التي يتعهد بموجبها طرف أجنبي بالقيام بعدة بناءات أو بعضها وكذا تجهيز مركب صناعي ثم تسليمه الى المشتري وهو في مرحلة عمل أو تشغيل وتحمل الشركة الأجنبية المسؤولية المترتبة عن عدم احترام المواصفات المتفق عليها. وهذا النوع من الاتفاقيات أو العقود تأخذ شكلين هما:

• عقود بسيطة:

تتمثل في تسليم الشراكة الأجنبية مصنعا كاملا من الآلات وكذا العلامات والدراسات المعدة سابقا للشراكة المضيفة مقابل الثمن الذي يحدد في العقد.

• عقود ثقيلة:

تلتزم بمقتضاها الشركة الأجنبية بتسليم المصنع مع تقديم المساعدة الفنية لتشغيله كتدريب العمال لتشغيل المصنع.²

¹ تلجون شومسية، الشراكة كوسيلة قانونية لتفعيل الاستثمار الاجنبي في الجزائر، مذكرة ماجستير غير منشورة (جامعة محمد بوقرة : كلية الحقوق والعلوم التجارية، 2006)، ص ص 21-23.

² أوشن، مرجع سابق، ص. 38.

خامسا: عقود الإنتاج في اليد

بمقتضى هذا العقد تلتزم الشركة الأجنبية بالقيام بمشروع شامل حتى مرحلة التشغيل لتسليمه للملك الذي هو الطرف الوطني، وفي بعض الاحيان تلتزم الشركة الأجنبية أيضا بتدريب العاملين لتشغيل المشروع وإمداده بمعدات اللازمة.¹

ج. الشراكة التقنية

تهدف الشراكة التقنية إلى تحويل وتبادل المعارف والخبرات والتقنيات الحديثة بين الشركاء من بين الاتفاقيات المخصصة للقيام بهذه الشراكة نجد:

أولا : اتفاقية التعاون في مجال البحث و التطور

تبرم الشركات المضيفة اتفاقية الشراكة للبحث والتطوير مع شركة أجنبية أو مكتب دراسات متخصص أجنبي لمدة زمنية معينة قصد تطوير مشروع محدد، فهي تعمل من خلال الاشتراك في ميزانيات البحوث وتبادل الخبرات.

ثانيا : اتفاقية التراخيص

هي عبارة عن اتفاق تقوم بمقتضاه شركة أجنبية بالتصريح لمستثمر أو أكثر عام أو خاص بالدولة المضيفة لاستخدام ملكيتها الفكرية أو التكنولوجية كبراءة الاختراع والعلامات التجارية ونتائج الأبحاث الإدارية والهندسية وغيرها، دون التنازل عنها مقابل أجر أو رسوم يتفق عليها الطرفين.

فالشراكة المرخص لها تكسب فقط حق الاستغلال، ويتعين على الشركة المرخصة أن تتمكن من استغلال تلك الحقوق بنفس الدرجة كما لو كانت هي التي تستخدمها.

د. الشراكة المالية

يظهر هذا الشكل من الشراكة في مساهمة شركة أجنبية في رأس مال الشركة المضيفة فهي بذلك تأخذ طابعا ماليا. تلجأ الشركات إلى هذا النوع من الشراكة عندما تعاني من

¹ شوميسة، مرجع سابق، ص.17.

صعوبات مالية تهدد استقرارها وبقائها وتعيق تحقيق أهدافها الاقتصادية، فالشراكة المالية إذن هي عبارة عن ارتباط الشركاء بحركة رأس مال لتحقيق استثمارات مشتركة.

هـ. الشراكة الخدماتية

تعد الشراكة الخدماتية إحدى القنوات الحديثة لتوظيف رؤوس أموال الشركات العالمية التي ميزت بداية القرن العشرين. من أشهر العقود المبرمة في هذا النوع من الشراكة هي عقود التسيير التي تقوم بموجبها الشركات الأجنبية بتسيير شركات وهيئات قطاع الخدمات في الدول المضيفة مقابل مبلغ من المال.¹

2- حسب نوع الأطراف المشاركة

إضافة إلى كل هذه الأنواع التي سبق ذكرها هناك أشكال أخرى للشراكة، إذ يمكن أن تقوم الشراكة بين أفراد أو شركات أو حكومات أو هيئات حكومية، كما يمكن أن تكون اتفاقية بين شركتين أو أكثر كما يمكن أن تكون المشاركة أما

أ. شراكة تعاقدية:

هي خلق محدد في موضوعه، لكن يمكن أن تتطور إلى خلق مالي وتجاري معطية بذلك حرية أكبر لحياة الشركة وهذا النوع من الشراكة يظهر كثيرا في مجال الاستغلال المشترك للموارد المنجمية والتعاون في مجال الطاقة.

ب. المشاركة بحصص رأس المال:

في هذه الحالة يملك كل طرف من الأطراف المتعاقدة حصة من رأس المال المصدر والمصرح به لتأسيس الشركة المشتركة وهذه الشراكة يمكن أن تأخذ شكل شراكة مساهمة أو شراكة أشخاص...

¹. بريتيل، مرجع سابق، ص ص. 51، 52.

3 -أنواع الشراكة الأجنبية حسب الأطراف المتعاقدة

يمكن ان تأخذ الشراكة الأجنبية ثلاثة أشكال بالنظر إلى الأطراف المتعاقدة فنجد:

- أ. الشراكة العمومية: هي التي تتم بين دولة وأخرى أو هيئات أو مؤسسات عمومية.
- ب. الشراكة الخاصة: والتي تتم بين شركات خاصة.
- ج. الشراكة المختلطة: تتم بين شركات خاصة و أخرى عمومية.¹

الفرع الثاني : أهداف الشراكة

تعتبر الشراكة وسيلة تنموية تحاول الدول من خلالها تحقيق جملة من الاهداف المتمثلة في:

- توسيع السوق : (l'expansion des marchés)

تلجأ بعض الشركات المصدرة إلى البحث عن شركاء لها في بلدان تراها مناسبة لاقتحام أسواقها الداخلية، وذلك لتوفر الأجواء المناسبة لتسويق منتجاتها لترخص البيع ومن ذلك تسويق منتجاتها.

- التقليل من حدة المنافسة:(la reduction de la concurrence)

في هذه الحالة يمكن الاتفاق حسب الاستراتيجية المشتركة على تحديد وحصر الشركات المنافسة والمتواجدة في السوق الواحد، وبالتالي تكون المؤسسة على دراية بنقاط القوة والضعف الاستراتيجيات التي يتبعها المنافسين فتقوم بإعداد استراتيجية خاصة بها.

- المصداقية والديمومة (la crédibilité et stabilité)

تستطيع الشركات الصغيرة الحجم تدعيم مكانتها ومصداقيتها باشتراكها مع المؤسسات الكبرى من ناحية لتوظيف وتثبيت السياسات الاستراتيجية المسطرة، وكذا تدعيم قدراتها المالية بارتباطها بالشركات الرائدة.²

¹ سهام عبد الكريم، الشراكة كأداة لتأهيل المؤسسات الجزائرية الصغيرة والمتوسطة (جامعة البليدة: كلية الحقوق والعلوم السياسية)، ص.6.

² منتدى تطور الاقتصاد الجزائري الموقع الالكتروني: <https://www.barcaloni20.olm.org/t1611-topic> ،

تاريخ الاطلاع: 2017/03/11.

المطلب الثاني: أسباب ودوافع الشراكة

الفرع الأول :أسباب الشراكة

تلعب الشراكة دورا هاما وأساسيا بالنسبة للمؤسسات وهذا راجع الأسباب التالية:

أ. دولية الأسواق : internationalisation des marches

شهدت تكاليف النقل والاتصال انخفاضا بارزا نتيجة وسائل الإعلام الألى وأجهزة المواصلات خاصة مع ظهور شبكة الانترنت والذي يعد قفزة في عالم الاتصال ووسيلة لتسهيل مهام المبادلات التجارية والتقنية بين الدول في إطار التعامل الدولي، علاوة على الدور الذي تلعبه في إحاطة المؤسسات الاقتصادية بكل المستجدات العالمية التي تؤثر فيها أو تتأثر بها.

✓ إن نظام دولية الأسواق في ظل هذا التطور اللامحدود من التطور للتكنولوجية يفرض على المؤسسات من جهة الاهتمام الدائم بهذا التطور ومحاولة التجاوب معه، ومن جهة ثانية انفتاحا أكبر على جميع الأسواق بغرض تسويق منتجاتها وترويجها وتطور كفاءتها بكل ما أوتيت من إمكانيات .

✓ إن المشكلة الدولية المعاصرة تؤثر بدون أدنى شك على الأولويات الإستراتيجية المختلفة للمؤسسات الاقتصادية لذلك فمن الواجب إيجاد وسيلة فعالة للمراقبة الدقيقة للتكاليف الخاصة بالإنتاج، وهذا ما يخلق محيطا مشجعا ودافعا على المدى الطويل لذلك فإن الشراكة تعد وسيلة للرد على هذه المتطلبات المتطورة لهذا المحيط المعقد والتنافسي وهذا كله يرجع للمؤسسة الاقتصادية بالنفع ضمانا لنجاحها وفي هذا الإطار ولكي يتم إنعاش المؤسسة الاقتصادية فإنه يلزم تحقيق وتنظيم سير استراتيجي وضروري للوصول إلى الأهداف المسطرة والتي يمكن إجمالها فيما يلي:

➤ معرفة السوق أو إدماج نشاطات حديثة في السوق ووضع الكفاءات والمصادر الضرورية المؤهلة للاستغلال الأمثل .

➤ الحصول على التكنولوجيا الحديثة وممارسة النشاطات التجارية بكل فعالية.

- العمل على ضمان وجود شبكة توزيع منظمة ومستقرة بغرض استغلال جميع المنتجات على المستوى العالمي .
- وضع برامج استراتيجية دائمة لتقليص التكاليف الافتتاحية والحصول على مكانة استراتيجية تنافسية.
- تطوير الامكانيات الاعلامية.¹

ب. التطور التكنولوجي l'évolution de la technologie

تمثل المؤسسات الاقتصادية نواة الاقتصاد في كل دول العالم²، لذا فهي مطالبة بمواكبة كل التغيرات والتطورات الحاصلة في المحيط الدولي، خاصة في ظل التطور التكنولوجي لوسائل الإعلام والاتصال وأن التطور التكنولوجي عامل أساسي في تطور المؤسسة الاقتصادية وعلى رواج متوجاتها وتفتحها على الأسواق العالمية ونظرا لكون التطور التكنولوجي عامل مستمر يوما بعد يوم فمن الصعب على المؤسسة الاقتصادية، أن تواكبه دائما نظرا لتكاليفه التي تشكل عائقا أما المؤسسة مما يستدعي اللجوء إلى سياسة الشراكة الاستراتيجية لتقليص تكاليف الأبحاث التكنولوجية.

ج. التغيرات المتواترة للمحيط أو النمط التغيير :

إن أنماط التغيير تشهد أنماط التغيير تطورا كبيرا نتيجة التغيرات المستجدة على المستويين الدولي والمحلي، ونظرا لكون الوقت عاملا أساسيا في سير المؤسسة وفي ديناميكيته على المستويين فإن هذا الأمر يستدعي أن تعمل المؤسسة ما في وسعها لتدارك النقص أو العجز الذي تعاني منه، فالتغيرات المتواترة للمحيط الدولي على كافة المستويات تستدعي اهتماما بالغا من المؤسسة وحافزا للدخول في مجال الشراكة والتعاون مع المؤسسات الأخرى لتفادي كل ما في شأنه أن يؤثر سلبا على مستقبل المؤسسة.

¹ يمينة بن لخضر، آسيا ظاهري، الشراكة الأجنبية في الجزائر كمؤشر للاندماج في الاقتصاد العالمي، مذكرة ماستر غير منشورة (جامعة الجلفة: كلية العلوم الاقتصادية، 2008 / 2009)، ص.33.

² رشيد واضح، المؤسسة في التشريح الجزائري بين النظرية و التطبيق (الجزائر: دار هومة، 2002)، ص.10.

د . المنافسة بين المؤسسات الاقتصادية:

إن نظام السوق يدفع المؤسسات الاقتصادية إلى استخدام كل طاقاتها في مواجهة المنافسة محليا ودوليا للشركة باعتبارها وسيلة للتعاون والاتحاد بين المؤسسات لإمكانياتها الاقتصادية التي بإمكانها مواجهة ظاهرة المنافسة باستغلال المؤسسة والتي تشكل ثقلا لا بأس به ومن أهم هذه الإمكانيات نجد:

1. التقدم وابتكارات التكنولوجيات
2. اقتحام السوق
3. السيطرة أو التحكم بواسطة التكاليف.¹

الفرع الثاني: دوافع الشراكة

لم تنشأ الشراكة من عدم بل هي نتيجة أوضاع ومشاكل تعاني منها المؤسسات في عالم يسوده تكتلات اقتصادية وتجارية كبيرة ويمكننا أن نميز بين دوافع داخلية تتمثل في مشاكل داخلية متعلقة بالمشاريع، مشاكل السياسات الاقتصادية وأخرى خارجية تدفع السلطات العمومية إلى جلب المؤسسات إلى الشراكة وهي:

➤ المشاكل الداخلية المتعلقة بالمشاريع:

يمكننا حصر المشاكل الداخلية التي عانت منها المؤسسات وخاصة العمومية فيما يلي:

- اختلال التوازن في الهيكل المالي للمؤسسات: وذلك أن نسبة الديون عالية جدا مقارنة مع رأس المال ومن ثم يجب رفع رأس المال من البحث عن اقل مستوى للديون لأن نسبة الديون رأس المال عالية جدا وبالتالي البحث عن الشراكة لتحقيق ذلك.

¹منتديات الشروق، "العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير"، في الموقع:

montada,achoroukoline.com/showthread.php?=87693، تاريخ الاطلاع: 20.02.2017

- الإفراط في التكاليف المتعلقة بتمويل مختلف المشاريع:

أي أن الدولة لم تمول المشاريع بشكل عقلاني ومنظم، ففي الوقت الذي كانت تعاني فيه بعض المؤسسات من نقص في التمويل نجد بعض المؤسسات الأخرى تفرط في الإنفاق على مشاريعها، ومن أجل تفادي ذلك تم اللجوء إلى الشراكة لتنظيم وضبط عملية الإنفاق.

- نقص في كفاءات والإطارات: مما استلزم البحث على مساعدة تقنية وكفاءات مهنية لتغطية العجز في هذا المجال.

- التكنولوجيا الحديثة أصبحت تهدد مستقبل المؤسسات القديمة النشأة والتي تدفعها إلى شراكة تقنية مدعمة للمؤسسة.

إذن كل هذه المشاكل أدت الى ضرورة الشراكة.

➤ مشاكل السياسات الاقتصادية:

- تباطأ في النمو الاقتصادي.

- عجز في ميزان المدفوعات.

- تدني مستوى القدرة التنافسية داخل الأسواق العالمية.

في الوقت الذي عرف العالم الأزمة البترولية خاصة بعد سنة 1986 انخفضت أسعار السلع الرئيسية، فأدى ذلك إلى ظهور مسألة الشراكة على السطح في إطار السياسات التصحيحية واستعادة معدلات النمو الاقتصادي.¹

➤ الدوافع الخارجية:

كان تطبيق الأنظمة الاقتصادية الاشتراكية في بعض الدول العربية قد أدى إلى تعاظم وتنامي القطاع الاقتصادي العام، فأصبحت الدولة هي المالك والمحرك الاقتصادي الأول للفعاليات الاقتصادية الرئيسية للبلد. ومع انهيار النظام الشيوعي وسقوط الاتحاد السوفيتي

¹ سامي سوف، "الشراكة الأوروبيةمتوسطة"، في الموقع: www.naudalg.7olm.org/t1412-topic، تاريخ الاطلاع:

كقوى عظمى وما صاحب ذلك من تغيرات جذرية على الخريطة السياسية والاقتصادية العالمية، وبروز فكرة النظام الاقتصادي الجديد وإفرازات أزمة الخليج وبزوغ النظام الاقتصادي الرأسمالي وجدت هذه الدول نفسها في مناخ مختلف وظروف متغيرة وإيديولوجية سياسية جديدة فرضها الواقع وجسدتها الأيام.

وفي ظل مثل هذه التغيرات الجذرية يكون الاقتصاد هو المجال الأكثر استجابة لتجسيد الشراكة للتخلص من النظام القديم¹.

المطلب الثالث: خصائص الشراكة

تتميز الشراكة الأجنبية بجملة من الخصائص، ومن أهم هذه الخصائص نذكر ما يلي:

• ثنائية أو تعدد مراكز القرار:

سواء كان المشروع مشترك يربط طرفين أو أكثر فإنه سيبقى مستقلا استراتيجيا، وكون هذا الأخير في حاجة الى التأقلم مع البيئة الخارجية فإنه يحتاج إلى الحصول على قرارات سلمية، وهنا تظهر ميزة تعدد مراكز القرار، فبرغم من العقد الذي يربط الأطراف المتعاقدة فإنها تحافظ على الوقت نفس على تعدد مراكز القرار والتي تدخل في الاختيارات والقرارات مما يعطي هذا المشروع طابعا أكثر تعقيدا في التسيير يختلف عن التسيير الكلاسيكي للمشروعات ذات مراكز القرار الواحد.

• استمرار المفاوضات بين الأطراف :

يتم التركيز على رضا الأطراف المتعاقدة في الشراكة من خلال التفاوض المستمر لأن عدم الاتفاق قد يؤدي إلى فشلها حيث يكون من الضروري توفير الإطار العام الذي يجسد الأفكار والأهداف ضمن الشراكة والمبني على أساس التفاوض عند اتخاذ أي قرار دون العودة إلى المركزية الخانقة والمقصود بالمفاوضات هو سعي الأطراف المتشاركة إلى التقاهم

¹ امجد بن عيسى، محمد كشود، انعكاسات الشراكة الأوروبيةمتوسطية على التجارة الخارجية للجزائر، مذكرة ماستر غير منشورة (جامعة تبسة: كلية العلوم الاقتصادية، 2015/2016)، ص ص. 24-26.

والاتصال بغية تبديد مخاطر البيئة المحيطة وذلك من خلال استمرار التفاوض للحصول على القرار الصائب الذي يقدم الجميع ويخدم الأهداف الاستراتيجية لهذا المشروع.

• عدم الاستقرار :

تعتبر الشراكة شكل من الأشكال التعاون والتقارب بين الأطراف المشتركة وتعرضها لعدم الاستقرار ولذلك لعدم استقرار الأهداف والمصالح هذه الأطراف.

• المصالح المتضاربة :

إن استقلالية الأطراف المتشاركة وسعيها للحفاظ على أهدافها ومصالحها الخاصة تجعل المشروع الجديد عرض لتضارب المصالح والأهداف التي يسعى كل طرف إلى تحقيقها وغالبا ما تكون خفية خاصة تلك التي تمتاز بالتخطيط الاستراتيجي طويل المدى. ففي عقود الشراكة التي يكون أحد أطرافها هو ردا للمشروع المشترك مثلا يحدث صراع بين أهداف ومصالح هذا الأخير والذي يسعى إلى رفع هامش فائدته وأهداف المصالح المشروع الذي يسعى إلى خفض تكلفة الشراء والتحكم فيها.

كذلك نجد طابع عدم الاستقرار الذي يسود مصالح الأطراف حيث أن مصالحها في أول العقد يمكن أن تتغير في وسط مدته الأمر الذي يزيد من احتمال تضارب المصالح.¹

¹ محمد بن مسعود، الشراكة الأجنبية ويقل التكنولوجيا حالة قطاع المحروقات بالجزائر، مذكرة ماجستير غير منشورة (جامعة ابي بكر بلقايد تلمسان: كلية العلوم الإقتصادية)، ص ص. 30، 31.

المبحث الثاني: العوامل المساعدة على الشراكة

المطلب الأول: مزايا الشراكة وسلبياتها

الشراكة هي علاقة تجمع ما بين اثنين أكثر من الأفراد الذين يقومون بإنجاح وإستمرارية العمل فهم الشركاء في الأسهم الأملاك توزيع العمل وبالطبع يتقاسمون الربح والخسارة على حد سواء ولذلك وجب معرفة الجوانب السلبية والايجابية التي تظهر جلية في وقت لاحق من الشراكة سندرج ذلك كالآتي :

الفرع الأول: مزايا الشراكة

عموما تقدم الشراكة الأجنبية لكل شريك فرصة للاستفادة من الميزات النسبية التي يمتلكها الشريك الآخر بإضافة إلى ذلك نجدها تقدم العديد من المزايا الدول المضيفة وللمشروع المشترك في حد ذاته توجزها في النقاط التالية :

1- لوحظ لأول مرة في العمل الكلاسيكي لـ benjamin word سنة 1958 أن المؤسسة تتخذ قرارات وفقا لنية تعظيم الأرباح في حين ان الشراكة الأجنبية من شأنها تحقيق أقصى قدر من الأرباح لكل شريك.

2- أكثر من مالك للمشروع يسهل السيولة المادية اللازمة لبدأ مشروع ناشئ بميزانية عالية¹

3- سرعة انتقال المعرفة والتكنولوجيا الحديثة بين مختلف الدول حيث تعتبر الشراكة الأجنبية أهم قناة لتبادل الخبرات والتكنولوجيا بين تلك الموجودة في دول المركز (الشركات الأم) وتلك الناشئة في مختلف الفروع للدول الأجنبية.²

4- اكتساب المزيد من الخبرة.

¹ إكرام اليعقوب، "مزايا وعيوب الشراكة في الأعمال"، في الموقع: www.hiamag.com، تاريخ الاطلاع: 2017/05/23.

² بريطل، مرجع سابق، ص. 38

5-زيادة فرصة التوظيف الاستثماري للمدخرات ورؤوس الأموال المحلية عند توظيفها المشروع الأجنبي.¹

6- في حال وقوع خسائر يشارك الأطراف في المسؤولية مما يجعل الدعم المعنوي أكبر.

الفرع الثاني: سلبات الشراكة

1-لقيت الشراكة الأجنبية نصيبها من الانتقادات لاسيما من قبل المؤلف M. Porter الذي اعتبرها عند حد قوله بأنها حركات انتقالية غير مستقرة عادة ما تنذر بالفشل.

2-نفس وجهة نظر وزير العمل في الحكومة الأمريكية ROBERT REICH بوصفه للشراكة في كتاباته عن الشراكة بين الأمريكيين واليابانيين كون أن اليابانيين يستخدمون الشراكة عن طبقة حسان الطراودة ويقصد بذلك ان اليابانيين يلتقطون خفية المؤهلات التكنولوجية والصناعية والتجارية لشريكهم الأمريكي.²

3-حالات السخط المتراكمة من العجز المالي الفارق العمري بين الشركاء الاختلاف الطبقي والسلوكي واختلاف الأهداف كلها أسباب لفسخ عقد الشراكة.

4-غلبة وهيمنة أحد الشركاء على الآخر يمحي مبدأ المساواة.

5-عدم القدرة على تسوية الخلافات البسيطة تؤدي في أغلب الأحيان إلى اشكاليات أكبر.

6-فقد الملكية في الإفلاس أو إخفاق أحد الأطراف بالالتزام بوعوده.³

بالرغم من كل هذه الانتقادات إلا أننا نجد الكثير من الكتاب يساندون الشراكة إجمالاً معتبرين أن أثر قويا في تقوية المنافسة لدى الشركات التي تلجأ إليها.⁴

¹ وردة شاوش، تحليل سوسيولوجي لوضعية العامل في اطار الشراكة الأجنبية، رسالة ماجيستر غير منشورة (جامعة منتوري قسنطينة: كلية العلوم الاجتماعية)، ص.141.

² B. Garette, Daussauge, Op.cit, p. 25 .

³ اليعقوب، مرجع سابق

⁴ بريطل، مرجع سابق، ص. 39.

المطلب الثاني: آثار الشراكة الأجنبية.

تتنافس معظم دول العالم على استقطاب الشركات الأجنبية نظرا لما تحققه من آثار تنعكس على كل من المؤسسة المحلية والأجنبية ونورد ذلك فيما يلي:

1-آثار الشراكة الأجنبية على المؤسسة المحلية.

تتمثل أهم آثار الشراكة الأجنبية والتي تنعكس على المؤسسات المحلية فيما يلي:

- الاستفادة من مصادر جديدة للتمويل بفضل تدفق رؤوس الأموال الأجنبية، مما يجعل المؤسسة في غنى عن طلب قروض تمويل طويلة الأجل وما يترتب عنها من مديونية وعدم القدرة على التسديد.
- تمثل الشراكة الأجنبية فرصة هامة للحصول على التكنولوجيا والاستفادة من التطور التكنولوجي الذي يؤدي إلى رفع الكفاءة الإنتاجية وتخفيض التكاليف وبالتالي رفع القدرة التنافسية للمؤسسة.
- ضمان الديمومة والمصداقية نتيجة لجودة المنتجات وقلة التكاليف وكذا احترام مواعيد التسليم، وهذا ما يؤدي إلى زيادة ثقة المستهلك ووفائه للمنتج.
- الاستفادة من التسهيلات التي تمنحها الدولة للشركاء الأجانب، إضافة إلى أن وجود شركات أجنبية في دول مضيفة يساعد على زيادة معدل تدفق المساعدات والمنح المالية من المنظمات الدولية إليها.
- تقوم الشركات الأجنبية بتنفيذ برامج للتدريب والتنمية الإدارية في الدول المضيفة مما يؤدي إلى خلق طبقة جديدة من رجال الأعمال إضافة إلى تنمية قدرات الطبقة الحالية كما تستفيد الشركات الوطنية من الأساليب الإدارية الحديثة من خلال الاحتكاك مع الشركات الأجنبية.

وتجدر الإشارة إلى أن الشراكة الأجنبية يمكنها تحقيق هذه الآثار للدول المضيفة لكن هذا يتوقف بدرجة كبيرة على مدى مرونة الدولة وفعاليتها في تطوير هذه الإستراتيجية عن

طريق تخفيف القواعد التنظيمية، تخفيف عامل الجباية وتسهيل المعاملة والإجراءات الإدارية والتنظيمية.

2- آثار الشراكة الأجنبية على المؤسسة الأجنبية.

تتمثل أهم الآثار التي تحققها المؤسسة الأجنبية في إطار الشراكة مع مؤسسة محلية في الآتي:

- في حالة نجاح مشروع الشراكة فإن المؤسسات الأجنبية وفي إطار الامتيازات الممنوحة من طرف الدول المضيفة يمكنها امتلاك تلك المشاريع.
- الاستفادة من نقص تكاليف اليد العاملة ووفرة المواد الأولية في الدول المضيفة.
- وفرة الأسواق وقلة المنافسين يتيح لها السيطرة على السوق وتحقيق مستويات أعلى من الأرباح.
- تساعد التسهيلات الممنوحة للشركات الأجنبية من معرفة السوق المحلية وإنشاء قنوات توزيع جديدة بأقل التكاليف ومن ثم الاستفادة من امتياز دخول السوق المحلية بتكاليف ومخاطر أقل.
- إزالة القيود البيروقراطية خاصة إذا كان الطرف الشريك حكومة أو مؤسسات محلية عمومية.¹

¹ عبد الكريم سهام، مرجع سابق، ص ص. 6،7

المبحث الثالث: ماهية الشراكة الأجنبية في الجزائر

المطلب الأول: العوامل المساعدة على دخول الجزائر في الشراكة

لقد سعت الجزائر منذ بداية الاستقلال الى تحسين مناخها الاستثماري من خلال سياسة الانتقال من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق والانفتاح على الشراكة الأجنبية ولقد ساعدها في ذلك جملة من العوامل الداخلية وأخرى خارجية نوضحها فيما يلي:

1-العوامل الداخلية.

تتمثل أهم العوامل الداخلية التي ساعدت الجزائر على اعتماد الشراكة الأجنبية في الآتي:

- الإصلاحات الاقتصادية.

لقد باشرت الجزائر جملة من الإصلاحات قصد التكيف مع المستجدات العالمية والدولية الجديدة حيث فتحت الباب على عمليات الخصخصة والشراكة والانفتاح على الأسواق العالمية، والانتقال من مرحلة الاقتصاد الاشتراكي إلى اقتصاد السوق وتحرير التجارة الخارجية وحركة رؤوس الأموال منذ سنة 1988 وذلك من أجل فتح فضاء معتبر للشركاء الأجانب، فضاء خال من العراقيل والبيروقراطية.

- المؤهلات الذاتية للجزائر.

لقد تميزت الجزائر في السنوات الأخيرة بالديناميكية وسرعة الحركة كما تميزت بالاستقرار والأمن والنمو الاقتصادي خاصة مع القوانين المتعاقبة التي تركزت تحرر السوق مما فسح المجال للمنافسة بين السلع سواء من حيث الجودة أو من حيث السعر مما انعكس إيجابا على مصلحة المستهلك، الأمر الذي جعل السوق الجزائري من أنشط الأسواق في المنطقة العربية والأورومتوسطية.¹

¹ حسام مبارك، " نحو توسيع نشاط المؤسسة و بناء مجمع ضخم (ملف الاستثمار و الخصخصة)"، دليل المستثمر العربي في الجزائر(الجزائر: ملتقى الاستثمار العربي، ع.2، نوفمبر 2006)، ص. 44.

وتتوفر الجزائر على شبكة كثيفة من المنشآت القاعدية، كما أنها تزخر بمصادر معتبرة في مجال الطاقة والمناجم والصيد البحري، كما أنها تتربع على مساحة شاسعة لا تحتاج سوى إلى توزيع السكان عليها على نحو أمثل، وتتوفر على منظومة قوية في حقل التعليم العالي والتكوين.

لذا فتعتبر الجزائر دولة غنية تتمتع بثروات مادية ومالية وبشرية هائلة تحتاج إلى الاستغلال الأمثل وهي توفر الجو الملائم لاستقطاب أنظار الشركاء الأجانب.

2- العوامل الخارجية.

تتمثل أهم العوامل الخارجية التي ساعدت الجزائر على اعتماد الشراكة الأجنبية في الآتي:

- العولمة:

إن تنامي ظاهرة العولمة يعتبر سببا رئيسيا لبروز فكرة الشراكة الأجنبية حيث أصبح التعامل يتم في عالم تلاشت فيه الحدود والحواجز بين الأسواق والدول، والجزائر وقصد اندماجها في الاقتصاد العالمي ومواكبة المستجدات ومواجهة التحديات التي أفرزتها ظاهرة العولمة فإنها فتحت الباب لتشجيع عمليات الشراكة الأجنبية باعتبارها ضرورة حتمية في ظل التغيرات والظروف الحالية.¹

- توقيع اتفاق الشراكة مع دول الاتحاد الأوروبي:

إن الجزائر وعلى غرار أغلب الدول المتوسطة هي دولة نامية تعاني من مشاكل الديون الخارجية ومن المشاكل الاجتماعية من فقر وبطالة وتخلف تكنولوجي وضالة معدلات الاستثمار، لذا فهي تنظر إلى الشراكة مع الاتحاد الأوروبي كطوق نجاة يساعدها في زيادة تنافسيتها واستغلال اقتصاديات الحجم بالشكل الأمثل ومن أجل جذب الشركات الأجنبية والاستفادة من التكنولوجيا.

¹ أحمد سيد مصطفى، تحديات العولمة و التخطيط الإستراتيجي (القاهرة: دار النهضة العربية، ط. 3 ، 2000)، ص.58.

- الانضمام المرتقب إلى المنظمة العالمية للتجارة:

إن رغبة الجزائر في الاندماج في الاقتصاد العالمي وبناءً على قناعتها الراسخة في ضرورة التحول من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق، فقد سعت جاهدة من أجل ضمان الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة وذلك من خلال تقديمها لطلب الانضمام ودخولها في مفاوضات عديدة.¹

المطلب الثاني : أنواع الشراكة الأجنبية في الجزائر

إن للشراكة فروعاً وأنواعاً، فمن حيث صفة الشريك نجد أن الشراكة تنقسم إلى نوعين :
الفرع الأول هو الشراكة الجزائرية الجزائرية، والفرع الثاني هو الشراكة الجزائرية الأجنبية

الفرع الأول : الشراكة الجزائرية الجزائرية

وينقسم بدوره إلى قسمين :

▪ شراكة بين مؤسستين عموميتين

هذه الشراكة عمومية أن صح التعبير وعلى سبيل المثال نأخذ الشراكة التي تمت بين المؤسسة الوطنية للصناعات الإلكترونية ENIE والمؤسسة الوطنية لتوزيع الأجهزة الإلكترونية EDIMEL

▪ شراكة بين مؤسستين إحداها عمومية والأخرى خاصة

تكون ذات منفعة مشتركة عامة وخاصة، فالدولة تستفيد من جهة والمستثمر الخاص يستفيد هو الآخر من جهة أخرى، فالمنفعة متبادلة.

ونأخذ على سبيل المثال: عقد الشراكة المبرم بين صيدال SAIDAL و FARMEGHREB في 1999/05/30 والذي ينص على الشراكة في صنع ثلاثة منتجات شبه طبية في مرحلة أولى من طرف شركة FARMEGHREB الموجودة بولاية تيارت.

¹ عبد الكريم، مرجع سابق، ص ص. 7، 8

الفرع لثاني : شراكة جزائرية أجنبية

■ شراكة جزائرية اجنبية (وطنية)

وهي عبارة عن شراكة بين الجزائر والدولة ما في مجال معين (البناء، الصناعة، الزراعة، المواصلات)

ونذكر على سبيل إبرام عدة عقود شراكة في سنة 1998 بمدير حول تصديرات المحروقات، بالإضافة إلى خلق شراكة مختلطة لاستغلال الرخام في آرزو وذلك بين المؤسسة الوطنية Gnamarbre والشركة الإسبانية Intercontinental maste وكذلك عقد شراكة مبرم في سنة 1999 بين سوناطراك وشركة الإسبانية Fertibinia بالإضافة الى عدة ميادين يستعد البلدين الاشتراك فيهما مثل: المناجم والتروكيماويات، السياحة، الصيد وصناعة الأقمشة. وفي هذا الموضوع سوف يبرم عقد شراكة بين Enaditex والمؤسسة الإسبانية Jackets لصناعة الأقمصة بالجزائر.

■ شراكة جزائرية – أجنبية (خاص)

وهي بين مؤسسة أو شركة عمومية وبين شركة أو مؤسسة أجنبية خاصة وهي قليلة حتى الآن نظرا لابتعاد الخواص عن الاستثمار في الجزائر، وهناك شراكة جزائرية عربية (وطنية)، وتتم بين شركة أو مؤسسة جزائرية عمومية وأخرى عربية لتوطيد العلاقات بين الدولتين وذلك بتدخل الحكومتين وتشمل ميادين: المحروقات، النقل الجوي، والبحري، المواصلات، الصناعة الحرفية، الإلكترونية.

كما أن هناك شراكة جزائرية عربية (خاصة) وتتم بين شركة أو مؤسسة عمومية جزائرية وأخرى عربية خاصة¹.

¹ بن حبيب، مرجع سابق، ص. 19.

خلاصة الفصل

في نهاية هذا الفصل نخلص إلى القول بأن الشراكة الأجنبية هي ضرورة حتمية أفرزها التقدم التكنولوجي وظاهرة العولمة، وتزايد حدة المنافسة في ظل المتغيرات الاقتصادية، ولذلك فإن الشراكة الأجنبية أو عقد الشراكة ما هو إلا شكل من أشكال التعاون والتقارب بين المؤسسات والدول وذلك قصد القيام بمشروع مشترك هدفه تحقيق الربح والمنفعة لكلا طرفي هذا العقد أو الإتفاق، والقائمة على أساس إقتسام الأرباح وتحمل الخسائر بطريقة عادلة، وكذا تبادل للخبرات الفنية والمعارف التكنولوجية والتقنية.

وتسعى الجزائر من وراء الشراكة الأجنبية إلى تعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني من خلال الاستفادة من المزايا التي يتمتع بها تلك الدول وتقليل المنافسة التي تهدد الاقتصاد الوطني، حيث تأتي الشراكة الجزائرية مع الاتحاد الأوروبي من أجل تحقيق عدة أهداف.

الفصل الثاني :

تأهيل المؤسسات الجزائرية الصغيرة
والمتوسطة من خلال الشراكة الأجنبية

تمهيد:

تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة اهمية بالغة نظرا لدورها في تحقيق التنمية وتوفير مناصب الشغل اضافة الى مرونتها وقدرتها على التكيف مع مختلف التغيرات، غير ان واقع هذه المؤسسات في الاقتصاد الجزائري يكشف العديد من النقائص والصعوبات التي تعيقها في تحقيق دورها بفعالية، وقناعة من الدولة الجزائرية بأهمية هذا القطاع فقد سعت جاهدة الى رفع العراقيل عنه من خلال تجسيد سياسة لتأهيل مؤسساته، وتعزيز مكانتها في الاسواق المحلية والدولية والخروج بها، من دائرة التقييد الى افاق الاحتراف.

بالإضافة الى التطور الحاصل في مجال التكنولوجيا الاعلام والاتصال حيث اصبحت الركيزة الاساسية التي تنطلق منها المؤسسة من اجل تحسين تنافسيتها، وعليه اصبحت برامج التأهيل اكثر تركيز على المتطلبات التكنولوجية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وفي هذا الاطار قامت الدولة الجزائرية بتجسيد برنامج خاص لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالاعتماد على ادماج تكنولوجيا الاعلام والاتصال في تسيير هذه المؤسسات كما قامت الجزائر بتجسيد مجموعة من البرامج في اطار سياسة تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومن بين هذه البرامج نجد البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الجزائرية الصغيرة والمتوسطة، برنامج ميدا لتأهيل المؤسسات الجزائرية الصغيرة والمتوسطة.

المبحث الأول: المفاهيم المرتبطة بالتأهيل المؤسساتاتي في الجزائر

أن هذه التطورات التي يشهدها المحيط الاقتصادي على المستوى الدولي اثرت على استراتيجيات تسيير المؤسسات الاقتصادية التي لا تستطيع مواجهة المنافسة لوحدها، لاسيما المؤسسات الاقتصادية الجزائرية التي فقدت مكانتها في السوق المحلية، وواجهت منافسة شديدة من قبل الشركات الاجنبية خاصة الأوروبية منها، لذا فقد اصبح من الضروري ادخال تغييرات عليها والبحث عن الوسائل الملائمة لمواجهة المنافسة الشديدة واكتساب مزايا وقدرات تنافسية لتدعيم الحصة السوقية، ومن هنا قامت الدولة الجزائرية بوضع برامج التأهيل الخاصة بالمؤسسات الاقتصادية الجزائرية لتحقيق التنمية الاقتصادية وضمان استمرار المؤسسات المحلية داخل السوق، من خلال اكتساب مقومات التنافسية الاساسية للبقاء في السوق، ومن هنا تظهر الحاجة الى تأهيل المؤسسة الاقتصادية بصفة عامة والمؤسسة الاقتصادية الجزائرية بصفة خاصة، والحد من العراقيل والصعوبات التي تواجهها، خاصة توفير الموارد المالية اللازمة لتنفيذها.

المطلب الأول: مفهوم التأهيل

لقد تعددت التعاريف التي اعطيت لمفهوم التأهيل لكن جلها تنصب في تحسين القدرة التنافسية للمؤسسات الاقتصادية لمواكبتها تغيرات السوق والتطورات التكنولوجية والتقنية لذا سنحاول تقديم أهمها:

* يرى الاقتصادي "دوجلاس نورث" "N.Douglass" : ان التأهيل هو عملية معقدة وتأخذ وقت طويل حيث انها تتضمن مؤسسات القطاعين العام والخاص، إضافة الى المؤسسات الحكومية المساعدة، وهو ما يتطلب تغيير في الافكار والسياسات والقوانين والمفاهيم والاجراءات وعلى الدولة ان تضع خطة متوازنة وواضحة وصريحة من اجل ايجاد السبل لتمويل هذا البرنامج¹

¹ محمد كنقوش، محمد الأمين عدلي، تأهيل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، واقع وأفاق، مذكرة الماستر (جامعة الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2003-2004)، ص.31.

* تعريف "عبد الحق لميري" "Abdelhak Lamiri" : يقول ان التأهيل يقتصر على "زيادة ورفع القيم، وتطبيقات الادارة والتسيير، وتحسين الاداء لبلوغ مستوى المنافسين المستقبليين وذلك ضمن أجال محدودة ودقيقة"¹

* التأهيل حسب تعريف منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية "إن التأهيل هو مجموعة من البرامج التي وضعت خصيصا لدول النامية التي تمر بمراحل انتقالية من اجل تسهيل اندماجها ضمن اقتصاد الدولي الجديد والتكيف مع مختلف التغيرات العالمية".²

* وأخيرا يمكن تعريف التأهيل على انه عبارة على نظام بتسيير يهتم، ويعتمد في نفس الان على الموازنة والمقارنة بين امكانيات المؤسسة وقدراتها التسييرية مع المؤسسات المنافسة لها في نفس القطاع الذي تنشط فيه، أو مع غيرها من المؤسسات الرائدة في القطاعات الأخرى، بمعنى انه مسار دائم ومستمر يهدف الى تكييف المؤسسة مع محيطها وترقية أدائها وزيادة من فعاليتها.

المطلب الثاني: مبادئ ودوافع التأهيل

الفرع الأول : مبادئ التأهيل

للتأهيل مجموعة من المبادئ التي يقوم من خلالها نجد:

- تحديث وعصرنة محيط المؤسسة الصناعي(سواء محيط مادي، قانوني، جبائي...).
- تعزيز قدرات هياكل وهيئات دعم المؤسسات.
- تحديث وسائل الانتاج وتحري النوعية بما يساير التطورات التكنولوجية.
- ايجاد اليات للمنافسة من اجل ترقية المؤسسات الاقتصادية والنهوض بها، ومن ثم العمل على تنمية هذه التنافسية ليس فقط لتشمل الاسواق المحلية بل ولتتمد أيضا إلى الاسواق الخارجية.

¹ Abdelhak LAMIRI, *Management de l'information, redressement et mise à niveau des entreprises* (Alger : OPU, 2003), p,171.

² قوريش، مرجع سابق، ص. 48.

- اصلاح المنظومة المصرفية وجعلها اكثر مرونة لتكيف بشكل احسن مع التشريعات والقوانين من جهة والتحولات العالمية من جهة اخرى.¹

الفرع الثاني: دوافع التأهيل

تتمثل أهم الدوافع والأسباب التي تحتم ضرورة انتهاج برامج لتأهيل المؤسسات الجزائرية الصغيرة والمتوسطة فيما يلي:

- * تحديات المنافسة الخارجية.
- * الصعوبات التمويلية والإدارية وارتفاع اسعار الفائدة على القروض اضافة الى قصر فترة سدادها وتعقد اجراءاتها.
- * ضعف التسيير وعدم اتباع الاساليب الحديثة في الادارة، وعدم ملائمة نظم التعليم والتدريب لمتطلبات التنمية.
- * عدم تنظيم اليات الحصول على العقار الصناعي اضافة الى الحالة السيئة التي تعيشها اغلب المناطق الصناعية.
- * ضعف الموقف التنافسي للمؤسسات الوطنية نظرا لتفضيل المستهلك المحلي للمنتجات الاجنبية المماثلة بدافع التقليد.²

المطلب الثالث: متطلبات التأهيل وأهدافه

الفرع الأول: متطلبات التأهيل

قصد ضمان نجاح عملية التأهيل لا بد من منح المؤسسة فترات انتقالية ضرورية من اجل السماح لها بامتلاك الوقت الكافي للتأقلم والتكيف مع الانفتاح الكلي على السوق.

1- تأهيل العنصر البشري:

يعتبر هذا العنصر اساس العملية الانتاجية في المؤسسة، لذلك يجب تكوينه وتدريبه قصد تطوير مهاراته وامكانيته الفنية، فكل النفقات التي تصرفها المؤسسة لتأهيل العنصر

¹ عليواش، مرجع سابق، ص.115.

² عبد الكريم، مرجع سابق، ص.9.

البشري تعتبر مداخلات الجهاز الانتاجي¹، والتأهيل يكون من خلال الاحتكاك مع المؤسسات الاجنبية الرائدة للاستفادة من خبراتها ومعارفها من ناحية كما يتم ايضا من خلال الاحتكاك بين المؤسسات الوطنية فيما بينها من ناحية اخرى يجب ايضا ترسيخ ثقافة التكفل بين افراد المؤسسة وتنمية الروح المبادرة والتبادل الحر للمعلومات فيما بينهم²، والقضاء على كل المظاهر السلبية في التعامل مع الكفاءات كالإقصاء، التهميش واللامساواة.

تتبع اذن ضرورة تأهيل العنصر البشري من النوعي بأهميته كأصل من اصول المؤسسة، خاصة بزيادة تأثير التكنولوجيا على اداء هذا الاخير مما يستدعي التركيز على تحسين انتاجيته وذلك من خلال تطوير نظام تقييم ادائه والحصول على ولائه³ فكل هذا يرفع من الانتاجية ويحسن المردودية.

2- تأهيل المحيط وتدعيم البنية التحتية:

إن تدعيم البنية التحتية يساعد على الداء الانتاجي المتميز، ويؤدي الى تخفيض تكاليف الانتاج وتحسين الوظيفة التسويقية للمؤسسة وفي هذا الاطار تبرز ضرورة الاسراع في استكمال المشاريع الكبرى كالطريق السريع (شرق-غرب)، واعتماد مخطط وطني للصيانة المستمرة للطرق والموانئ والمطارات وتجديد الحاضرة الوطنية للسكة الحديدية، بالإضافة الى فتح مجال امام الاقطاع الخاص لفتح ورشات لقطع الغيار ومؤسسات الاستثمار وزيادة الكفاءة الموجودة فيها.

ومن جهة اخرى يجب حل مشكلة العقار التي تشكل عائق امام اي المستثمر وتطهير المناطق الصناعية المنتشرة عبر مختلف مناطق الوطن والحسم في مسألة ملكيتها⁴.

¹ جمال باخباط، متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة، مداخلة للملتقى الدولي حول تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية (جامعة شلف، 18 أفريل 2006)، ص. 637.

² قوريش، مرجع سابق، ص. 50.

³ عثمان بوزيان، قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، متطلبات التكيف واليات التأهيل، مداخلة في الملتقى الدولي حول تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية (جامعة شلف، 18 افريل 2006)، ص. 776.

⁴ جمال بلخياط، جميلة معلم، قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر: متطلبات التكيف واليات التأهيل، بحث مقدم للملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، (جامعة شلف، 17 و 18 افريل 2006)، ص. 639.

3 - تأهيل النظام المالي والمصرفي:

تعتبر البنوك ومختلف المؤسسات المالية اهم شريك للمؤسسة لأنها في علاقة مستمرة معها، فهي مجبرة على طلب التمويل لنقص مواردها المالية¹، لكن الوضعية التي تتميز بها البنوك والمؤسسات المالية الاخرى تعيق انطلاق عملية التأهيل وتنمية المؤسسة لأنها لا تساعد على التكيف مع المتغيرات المحيط الجديد الذي تعيش فيه المؤسسة.² يجب اذا السعي الجاد والسريع من اجل تكييف المنظومة البنكية مع هذه التحديات التي يفرضها الواقع الاقتصادي الحالي، من خلال تحديث الجهاز المصرفي وتفعيل دوره في تمويل النشاط الاقتصادي.³ عن طريق تحسين نوعية خدماته ومستوى موظفيه واطاراته وايضا ارساء قواعد التسيير شفافة وواضحة تعتمد على معايير موضوعية وتجارية، وبعث البورصة وتنشيط السوق المالية.⁴

4-الاهتمام بالبحث العلمي والحصول على التكنولوجيا:

تعتبر وظيفة البحث والتطوير وظيفة محورية في نشاط المؤسسة باعتبارها تضمن استمراريته وقدرتها على المنافسة في السوق، لان الابتكار والتجديد يمكن المؤسسة من تلبية رغبات مستهلكيها، والاستجابة لأذواقهم، فأى منتج مهما كانت تقنية انتاجه فانه، بعد مدة تتراجع جودة المنتج ويصبح قديماً⁵، لهذا اصبح من الضروري على المؤسسات الاقتصادية مواكبة هذا التحول ومضاعفة الاستثمار في مجال البحث والتطوير والتحكم التكنولوجي، باعتباره اساس بناء قدراتها التنافسية، والعمل على تفعيل دور المخابر والجامعات ومراكز

¹ Habib AMIAR, **restriction des entreprises Algériennes stratégie d'adaptation à l'économie de marché**, mémoire de magister non publier (Universités Mouloud Mammeri : faculté du sciences economiques, 2001), p, 113.

² محمد يعقوبي، لخضر عزي، "الشراكة الأورومتوسطية وآثارها على المؤسسات الاقتصادية"، مجلة العلوم الانسانية، ع.14 (2004)، ص.19.

³ ميلود تومي، مستلزمات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، بحث مقدم للملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية (جامعة شلف، 18 أفريل 2006)، ص.10.

⁴ عبد القادر بريش، "جودة الخدمات المصرفية كمدخل لزيادة القدرة التنافسية للبنوك"، مجلة اقتصادية شمال افريقيا، (ع.03 2005)، ص ص.263- 267.

⁵ Lamiri, **Op.cit.**, p55.

البحث، ووضع كل الآليات المناسبة لجعل المؤسسة حاضنة للأعمال التكنولوجية¹، وتوطيد الصلة بين المحيط العلمي والمحيط المؤسساتي. (*)

الفرع الثاني: أهداف التأهيل

تتمثل اهداف التأهيل فيما يلي:

أ-ترقية وتطوير محيط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: يعتبر المحيط الوسط الذي تمارس فيه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نشاطاتها وتسعى للتأقلم مع جميع متغيراته وتأثيراته فهو يعبر عن المؤشر الاساسي الذي يبين الوضعية التي تعمل فيها هذه المؤسسات، لذلك وجب العمل على تأهيله وترقيته بالشكل الذي يساعدها على تحقيق اهدافها والنجاح في استمرارها وبقائها.

ب- تحسين تسيير المؤسسات: تسعى الجزائر من خلال برامج التأهيل إلى رفع الكفاءة الانتاجية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حتى تستطيع الحفاظ على حصتها في السوق المحلي في مرحلة والبحث عن أسواق خارجية في مرحلة مواءمة (الانفتاح الاقتصادي)، وذلك بإدخال مجموعة من المتغيرات في طرق واساليب التسيير والانفتاح بغية الاستخدام الامثل للقدرات الانتاجية المتاحة، وتنمية الكفاءات البشرية والتنمية والبحث في وظيفة التسويق.²

ج- تعزيز وتدعيم مؤسسات الدعم: تسعى الجزائر الى تعزيز الدعم وهذا على مستوى القطاعي لأن نجاح أي برنامج للتأهيل مرتبط بمدى قدرة وفعالية هذه المؤسسات، فهذا البرنامج يهدف بالضرورة الى تحديد اهم المتعاملين مع المؤسسة من حيث امكانياتها ومهامها، بالإضافة الى تطويرها حسب المتطلبات العالمية الجديدة.³

¹ Chaib BAGHDAD, « l'économie Algérienne entre les défis internes et les perspectives internationales », le 1^{er} Colloque national sur l'économie algérienne à l'air de 3^{em} décennie Université Saad Dahleb, Blida, 2002), p.335.

(*) تم الاخذ بالشروط الموضوعية من قبل منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية ONUDI

² Ministère de l'industrie et de la restructuration, **Fonds de promotion de la compétitivité industrielle dispositif de mise à niveau des entreprises**, 2000., p10.

³ قوريش، مرجع سابق، ص. 51.

د- تحسين تنافسية المؤسسات: عن طريق الخضوع لمعايير الجودة وتحسين نوعية المنتجات، فالرجوع الى المادة 18 من القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، نجد ان عملية التأهيل تهدف اساسا الى زيادة القدرة التنافسية للمؤسسات لان عنصر التنافسية ضروري لأي مؤسسة في وقتنا الحالي للحفاظ على مكانتها وتطورها.¹

هـ- توفير مناصب الشغل: تعاني الجزائر كبقية الدول النامية من مشكل البطالة لذا تحاول الحكومة أن تهئ جميع الظروف المواتية للاحتفاظ بالعمالة وايضا العمل على تحسينها وخلق مناصب شغل جديدة للمساهمة في الحد من البطالة.²

يمكن القول ان الحاجة للتأهيل هي وليدة هذه الظروف وما على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجزائرية إلا ان ترفع التحدي وتمضي قدما بغية تحقيق مكانتها الاقتصادية العالمية.

¹ تقرير التنمية الانسانية العربية، 2002، ص.97.

² عروب، ربحي، مرجع سابق، ص.7.

المبحث الثاني : البرنامج الجزائري للتأهيل

لقد قامت الجزائر بتجسيد مجموعة من البرامج في إطار سياسة لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومن هذه البرامج ما وجه للمؤسسات الصناعية بصفة خاصة إضافة إلى برنامج آخر يتم بالتعاون بين وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والإتحاد الأوروبي وهو ما يعرف ببرنامج ميداء، كما تصميم برنامج وطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المطلب الأول: برنامج تأهيل المؤسسات الصناعية

إن برنامج تأهيل المؤسسات الصناعية جاء في تطلعات الدولة الجزائرية من أجل تطوير المؤسسات الوطنية حتى تكتسب قدرة تنافسية تؤهلها لمنافسة المؤسسات الأجنبية بعد الانفتاح الاقتصادي وفتح أبواب التجارة الحرة، ويتضمن هذا البرنامج عدة أهداف على المستويات الثلاث الكلي والقطاعي والجزئي، ويتم تنفيذ برنامج تأهيل المؤسسات الصناعية تحت إشراف هيئات تعمل على السير الحسن لبرنامج كما سيأتي فيما يلي¹:

الفرع الأول: مضمون وأهداف البرنامج

بادرت الحكومة الجزائرية انطلاقا من سنة 1996 بإيجاد برنامج لتأهيل المؤسسات الصناعية الجزائرية تزامنا مع بداية التفاوض بين الجزائر والاتحاد الأوروبي،² كانت أول انطلاقة لتأهيل المؤسسات الصناعية سنة 2000 في إطار التعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، ويسعى برنامج التأهيل الصناعي إلى دعم ومرافقة المؤسسات الصناعية، العمومية والخاصة، لترقية التنافسية الصناعية وذلك بتحسين كفاءات المؤسسات الصناعية وتهيئة المحيط المباشر لها بتكليف جميع مكوناته (من أنشطة مالية، ومصرفية، إدارية، جبائية، اجتماعية ... الخ). تم تطبيق البرنامج من خلال 03 عمليات للدعم التقني إلى 50 مؤسسة عمومية وخاصة . ولتطبيق ومتابعة البرنامج تم تأسيس لجنة وطنية للتنافسية الصناعية التي يرأسها الوزير المكلف بالقطاع الصناعي وتتكون من الأعضاء الممثلين لمختلف القطاعات الأخرى. أما فيما يتعلق بالجانب المالي، فلقد تم إنشاء "صندوق ترقية

¹ مدخل، مرجع سابق، ص. 101.

² بوشريط، مرجع سابق، ص. 35.

التنافسية الصناعية لتمويل مخططات تأهيل وفق الصيغ المنصوص عليها"، ويضع البرنامج الشروط التالية للاستفادة من التأهيل :

✚ أن تكون المؤسسة جزائرية

✚ أن تنتمي إلى قطاع النتاج الصناعي أو تكون ممونة للخدمات المرتبطة بالصناعة

✚ أن تكون مسجلة ضمن السجل التجاري.

✚ أن تشغل على الأقل 20 عاملا بصفة دائمة.

✚ تحقق نتيجة استغلال موجبة

✚ أنا تمارس نشاطها منذ ثلاثة سنوات على الأقل .

إن إجراءات تنفيذ برنامج التأهيل الصناعي تتمثل في القيام بمجموعة من الأعمال على مستوى المؤسسة وعلى مستوى المحيط المباشر لها.¹

وقدر المبلغ المخصص لتمويل هذا البرنامج ب 04 مليار دج، خصص منه مبلغ 02 مليار دج، لتأهيل المؤسسات أما المبلغ المتبقي فخصص لتحديث وإعادة تأهيل المناطق الصناعية².

لا يتعلق برنامج التأهيل فقط بالجانب الخاص بالمؤسسة من إدارة أو تسيير للموارد بل يتعداه إلى مجموعة الهيئات المؤسساتية المحيطة والمتعاملة مع المؤسسة، وتأهيل المحيط يشمل الجانب القانوني، التنظيمي، إصلاح المنظومة المصرفية، تطوير شبكة الاتصالات، المناطق الصناعية والنشاط... الخ .

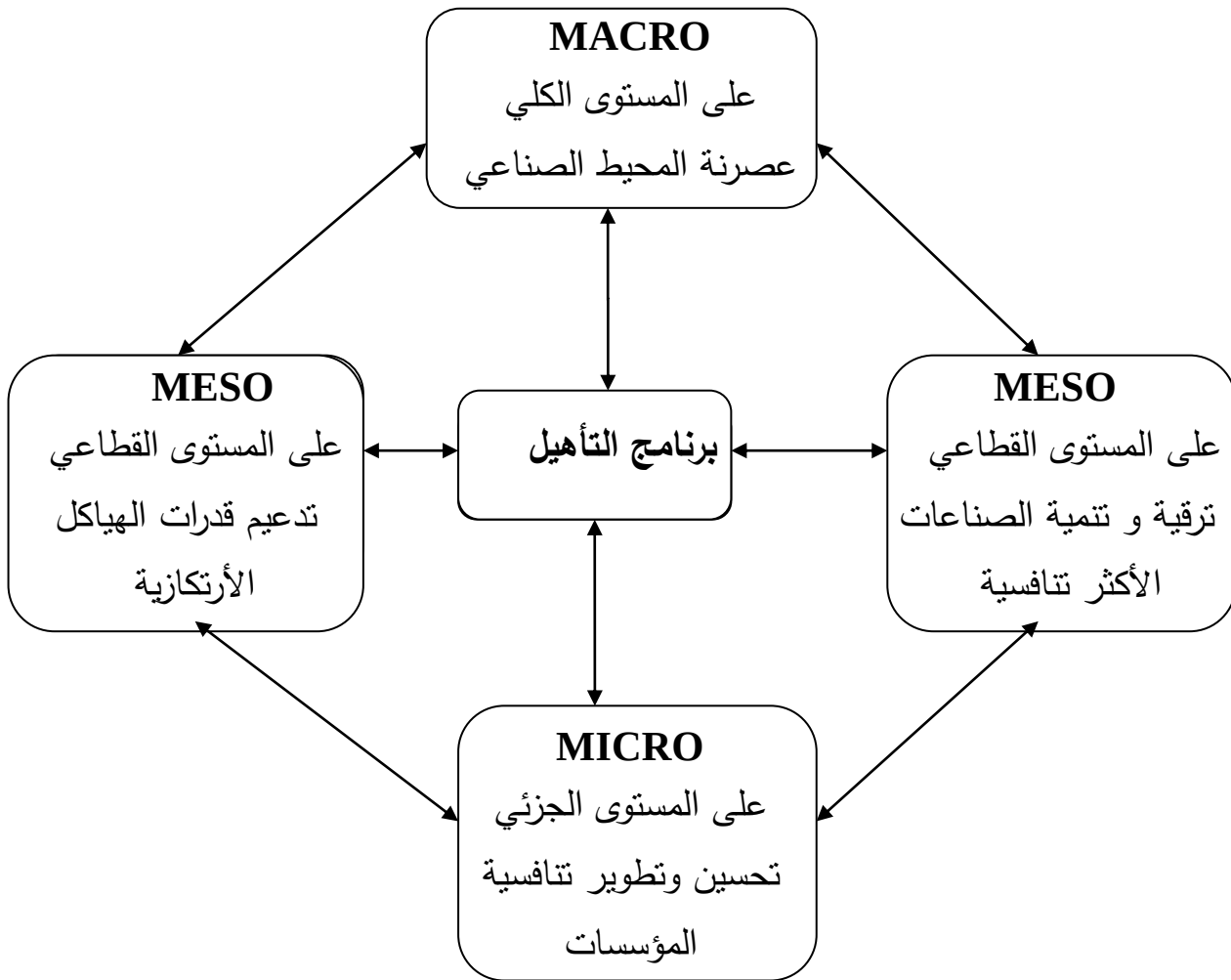
ويمكن توضيح الأهداف الرئيسية لتأهيل المؤسسات الجزائرية في الشكل التالي³:

¹ قوريش، مرجع سابق، ص 53.

² عبد الكريم، مرجع سابق، ص 144.

³ محمد أبوبكر، "تقييم برنامجي تأهيل المؤسسة الاقتصادية الجزائرية المعد من قبل وزارة الصناعة الجزائرية والمفوضية الأوروبية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، مجلة الباحث، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة مستغانم، ص 356.

الشكل رقم 03 : أهداف برنامج التأهيل



المصدر: وزارة الصناعة وإعادة الهيكلة

نلاحظ من خلال الشكل رقم (03) ما يلي:

🚩 على المستوى الكلي MACRO :عصرنة المحيط الصناعي بما يتناسب والمطلوب دوليا

يمكن تلخيص توجهات السياسة العامة لوزارة الصناعة في إطار برنامج تأهيل المؤسسات الصناعية والتي تهدف إلى البحث عن مصادر القدرة التنافسية على المستوى الكلي، في النقاط الرئيسية التالية¹:

- إعداد سياسات صناعية تكون أساسا لبرامج الدعم والحث وهذا طبعا بالتعاون مع الأقسام القطاعية الأخرى مع الأخذ بالحسبان الفرص المتاحة من القدرات الوطنية والدولية.
- وضع قيد التنفيذ آليات وتوجيهات تسمح للمؤسسات والهيئات الحكومية الخوض في العمليات الاقتصادية على المستوى القطاعي والجزئي.
- وضع قيد التنفيذ برنامجا لتأهيل المؤسسات ومحيطها.
- وضع قيد التنفيذ برنامجا تحسيسيا واتصاليا من أجل جعل تسهيل عملية تأهيل المؤسسات الصناعية وجعلها مفهومة بالنسبة للمتعاملين الاقتصاديين مع الإشارة بوضوح إلى الممثلين والوسائل المتوفرة للمؤسسات².

🚩 على المستوى القطاعي MESO : تدعيم وتقوية قدرات هياكل الدعم ودفع الصناعات المنافسة

إن نجاح برنامج تأهيل المؤسسات الصناعية مرهونا بمدى قوة وقدرة هياكل الأطراف المشاركة والمساهمة في تقديم الدعم عند التنفيذ من أجل ضمان ترقية وتطوير صناعة تنافسية قوية، من هذا المنطلق نجد بأن برنامج تأهيل المؤسسات يهدف إلى تحديد الهيئات المتعاملة مع المؤسسة، من حيث مهامها وإمكاناتها وتأكيد مدى كفاءتها في دعم عملية التأهيل للمؤسسات وترقيتها، وهذا نستنتج بأن الهدف الأساسي على المستوى القطاعي يكمن في تدعيم إمكانات الهيئات المساعدة للمؤسسة ومحيطها بما يسمح بتحسين المنافسة بين المؤسسات، ويتعلق الأمر أساسا بـ:

¹ بوشريط، مرجع سابق، ص. 36.

² المكان نفسه.

- جمعيات أرباب العمل والمهنيين في القطاع الصناعي.
- الهيئات الشبه عمومية " تقنين، مكاتب استشارية والدراسات في الجودة، مدارس، معاهد التكوين في الإدارة."
- هيئات التكوين والتخصص.
- البنوك والمؤسسات المالية، تعتبر المرافق المالي للمؤسسات، حيث يجب أن تكون مسخرة لمساعدة ومرافقة المؤسسات المعنية بالتأهيل.
- هيئات تسير المناطق الصناعية، حيث تعتبر المناطق الصناعية مكانا لتنفيذ المشاريع والاستثمارات خاصة وأنها تواجه العديد من العراقيل الصعوبات
- معاهد و مراكز الموارد التكنولوجية والتجارية.¹

إذا علمنا بأن هدف تأهيل محيط المؤسسة هو تدعيم قدرات هيئات الدعم للمساهمة في تحسين تنافسية المؤسسات، من خلال مجموعة من النشاطات التي تقوم بها والتي يمكن ذكر البعض منها فيما يلي:

- التكوين في منهجية تقييم المشاريع.
- منهجية تقييم ومتابعة مخططات التأهيل.
- تشخيص ودراسات الجدوى لإمكانية إنجاز هياكل جديدة.
- المساعدة في إنشاء وتنفيذ الهياكل الجديدة.²

📌 على المستوى الجزئي: تحسين القدرات التنافسية للمؤسسات الصناعية

يعبر برنامج التأهيل عن "مجموعة الإجراءات التي تخص تحسين تنافسية المؤسسة الاقتصادية، لهذا فإن أهداف برنامج التأهيل على هذا المستوى تتجسد في ذلك المسار الذي يعمل على إجراء تحسين دائم يسمح للمؤسسة بتشخيص وتحليل أهم النقائص أو الصعوبات التي تعبر عن نقاط قوة وضعف المؤسسة، وهذا ما يوضح بأن هذا البرنامج لا يعتبر إجراء قانونيا تفرضه الدولة على المؤسسات، وإنما هو عبارة عن إجراء طوعي يهدف إلى مساعدة

¹ عبد الرحمن بابنات وناصر دادي عدون، التدقيق الإداري وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر (الجزائر: دار المحمدي العامة، 2008)، ص. 102.

² بوشريط، مرجع سابق، ص. 37.

المؤسسة التي تكون لها إرادة الانخراط في هذا البرنامج، والدولة هنا تلعب دور المدعم لمساعدة تلك المؤسسة التي تستجيب لشروط الاستفادة من برنامج التأهيل¹.

فالمؤسسات الاقتصادية من خلال انخراطها في هذا البرنامج يمكنها تحقيق الأهداف التالية :

- تطوير نظم الإنتاج والتحكم في نوعية المنتجات والخدمات.
- تطوير نظم الإدارة و تكيف المؤسسات مع الطرق الحديثة للتسيير والتنظيم.
- الرفع من الكفاءة الإنتاجية للمؤسسات من خلال التحكم في تكاليف الإنتاج.
- تحسين الجودة والحصول على الشهادة الإيزو بإخضاع المؤسسة للمقاييس الدولية للجودة.

- تطوير مهارات العاملين وإرساء ثقافة المؤسسة.
- تطوير التسويق وبحوث التسويق للحفاظ على حصة المؤسسة في السوق الداخلية كمرحلة أولى، واقتحام الأسواق الخارجية في المرحلة الثانية.
- خلق مناصب شغل جديدة والحفاظ على مناصب الشغل الحالية.

ولإنجاح برنامج التأهيل يجب على المؤسسة تنبيه من خلال القيام بالإجراءات وإصلاحات داخلية على المستويات التنظيمية الإنتاجية والاستثمارية والتسويقية، ثم لتشمل مجموع الهيئات المؤسساتية المحيطة أو المتعاملة مع المؤسسة².

الفرع الثاني: الهيئات المشرفة على البرنامج

يلاحظ من خلال برنامج تأهيل المؤسسات الصناعية بأن هناك عدة هيئات ومؤسسات تسهر على تنفيذه بطريقة منظمة ومنسقة وفقا للأهداف المسطرة له، يمكن حصر هذه الهيئات فيما يلي:

¹ المكان نفسه.

² مدخل، مرجع سابق، ص. 104.

1. وزارة الصناعة (المديرية العامة لإعادة الهيكلة الصناعية).

2. اللجنة الوطنية للتنافسية الصناعية.

3. صندوق ترقية التنافسية الصناعية.

1. وزارة الصناعة (المديرية العامة لإعادة الهيكلة الصناعية)

تابعة لوزارة الصناعة وإعادة الهيكلة وهي مكلفة بتسيير برنامج التأهيل وتتمثل مهامها فيما يلي:

- تنسيق بين الأدوات التشريعية والمالية لصندوق ترقية المنافسة الصناعية.
 - تحديد الإجراءات والشروط التقنية المالية والتنظيمية.
 - توجد على مستواها الأمانة التقنية التي تقوم بدراسة ملفات التأهيل المقدمة من طرف المؤسسات الراغبة في الاستفادة من البرنامج قبل إرسالها للجنة الوطنية للتنافسية الصناعية.
 - وضع برنامج إعلامي وتحسيني للمؤسسات والهيئات المعنية ببرنامج التأهيل.
 - اقتراح تعديلات فيما يخص النصوص بإصلاحها.
 - تحديد الاحتياجات من المعلومات بالنسبة للمؤسسات والإدارات المستعملة لها.
 - تطوير وترقية برنامج التكوين للأفراد المعنيين بالإشراف على برنامج التأهيل.¹
- ## 2. اللجنة الوطنية للتنافسية الصناعية:

تأسست اللجنة بموجب مرسوم تنفيذي 192/2000 وهي تنشط "اللجنة الوطنية للتنافسية الصناعية تحت رئاسة وزير الصناعة بصفته الميسر والامر بالصرف لصندوق ترقية التنافسية الصناعية".² وتضم ممثلي عدة وزارات أهمها:

¹ Fonds de promotion de la compétitivité, Op.cit. P 15.

² الجريدة الرسمية، مرسوم تنفيذي رقم 192/2000 مؤرخ في 16/07/2000 يحدد كفاءات تسيير حساب التخصيص الخاص رقم 102-302 الذي عنوانه صندوق ترقية التنافسية الصناعية ج.ر عدد 43 الصادر في 19/07/2000.

- ممثل عن وزارة المالية.
- ممثل عن وزارة الصناعة وإعادة الهيكلة.
- ممثل عن وزارة المساهمة وتنسيق الإصلاحات.
- ممثل عن وزارة التجارة.
- ممثل عن وزارة الخارجية.
- ممثل عن وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.
- ممثل عن وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- ممثل عن الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة.¹

وتتمثل بعض مهامها في:

- ❖ إعداد إجراءات تقديم ملفات المؤسسات والهيئات من أجل الاستفادة من المساعدات المقررة في صندوق ترقية التنافسية الصناعية.
 - ❖ تحديد شروط قابلية الحصول على مساعدات صندوق ترقية التنافسية الصناعية.
 - ❖ تحديد طبيعة ومبالغ المساعدات التي يمكن منحها للمؤسسات.
- 3. صندوق ترقية التنافسية:**

شهد قانون المالية لسنة 2000 خلق صندوق ترقية التنافسية الصناعية بهدف مساعدة المؤسسات والهيئات المرافقة لها ماليا في عملية تأهيلها، ويمكن تقسيم المساعدات المالية المقدمة من طرف الصندوق إلى:

أ- مساعدات مالية مقدمة للمؤسسات:

هذه المساعدات المالية المقدمة للمؤسسات لتغطي جزء من نفقاتها في التشخيص الاستراتيجي العام ومخطط التأهيل والاستثمارات غير المادية وكذلك الاستثمارات المادية.

¹ فاروق تشام و كمال تشام، "دور وأهمية في رفع القدرة التنافسية للمؤسسات دراسة مقارنة الجزائر وتونس المغرب"، مداخلتة مقدمة للملتقى الدولي: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية (الشلف يومي 17 و 18 أفريل 2006)، ص. 67.

ب- مساعدات مالية مقدمة لهيئات الدعم:

تقدم المساعدات المالية لهيئات الدعم والهيئات المرافقة للمؤسسات من أجل تغطية المصاريف المرتبطة بعمليات الموجهة لتحسين محيط المؤسسة خاصة في مجال الإنتاج أو الخدمات المتعلقة بالقطاع الصناعي، وكذلك جميع العمليات المرتبطة ببرامج تحديث المناطق الصناعية ومناطق النشاطات الكبرى، كما لها علاقة بكل العمليات الأخرى المنجزة من طرف وزارة الوصية قصد تطوير و تنمية التنافسية الصناعية.¹

وهناك صناديق أخرى مرتبطة بتأهيل المؤسسة إلى جانب صندوق ترقية التنافسية الصناعية، نذكر منها :

- ❖ صندوق التهيئة العمرانية.
- ❖ صندوق تنمية المناطق الجنوبية.
- ❖ الصندوق الوطني للبيئة.
- ❖ صندوق الضبط والتنمية الفلاحية.
- ❖ الصندوق الوطني للتحكم في الطاقة.
- ❖ صندوق ترقية التكوين المهني المتواصل.
- ❖ صندوق ترقية التدريب.
- ❖ الصندوق الوطني للحفاظ على مناصب الشغل.
- ❖ الصندوق الخاص بترقية الصادرات.
- ❖ الصندوق الوطني للبحث العلمي والتطور التكنولوجي.

وتسعى المديرية العامة لإعادة الهيكلة الصناعية مع مسيري هذه الصناديق إلى البحث عن الوسائل التي تجعل المؤسسات تستفيد من الأموال المخصصة في إطار هذا البرنامج وذلك بعد استيفائها الشروط المطلوبة².

¹ عبد الكريم، مرجع سابق، ص. 111.

² Fonds de promotion de la compétitivité industrielle, Op.Cit. p.18.

الفرع الثالث: إجراءات تأهيل المؤسسات الصناعية:

إن إجراءات تأهيل المؤسسات التي تقوم بها الوزارة تعمل على تسهيل حصول المؤسسات على مساعدات صندوق ترقية التنافسية الصناعية، نلخصها في:

1. معايير قبول المؤسسات في برنامج التأهيل

هناك مجموعة من الشروط لابد أن تتمتع بها المؤسسة المرشحة للتأهيل من أجل الحصول والاستفادة من المساعدات المالية المقدمة من قبل صندوق ترقية التنافسية الصناعية للمؤسسات الصناعية ويتم قبول ملفات المؤسسات التي تكون :

- خاضعة للقانون الجزائري.
- تنتمي للقطاع الإنتاجي الصناعي أو القطاعي الخدماتي الموجه للقطاع الصناعي مهما كان وضعها القانوني (Statut Juridique)
- مسجلة في السجل التجاري ولها رقم الضريبي (N° d'Identification Fiscale)
- ثلاث سنوات على الأقل من النشاط.
- تستخدم 20 عامل أو أكثر بالنسبة للمؤسسات الإنتاجية و 10 عمال أو أكثر لمؤسسات الخدمات الموجهة للصناعة.

تقديم معايير الأداء المالي التالية:

- صافي الأصول موجب للسنة الحالية أو السابقة.
- نتيجة الاستغلال موجبة لسنتين على الأقل من السنوات الثلاثة الأخيرة.

إضافة إلى هذا يجب على المؤسسة أن تجيب على دفتر المساءلة الذي تتسلمه من طرف الوزارة ووزارة الصناعة وإعادة الهيكلة، حيث يحتوي على مجموعة من الأسئلة المتعلقة بوضعيتها العامة¹.

¹ أحمد بوشارب، تأهيل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية في ظل منطق التبادل الحر الأورومتوسطية، رسالة ماجستير غير منشورة (جامعة الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية)، ص. 147.

2. معلومات المؤسسة:

تلتزم المؤسسة ترغب في الاستفادة من برنامج التأهيل وكذا من المساعدات المالية من طرف صندوق ترقية التنافسية الصناعية، وأن تتقدم بملف لمديرية تأهيل المؤسسات الصناعية و يتكون من الوثائق التالية:

- رسالة النية التي تعبر عن رغبة المؤسسة في تبني برنامج التأهيل مع تحديد نوع الحالة إذا كانت دراسة شاملة أو غير معمقة.
- وثيقة معايير الأهلة مملوءة من طرف المؤسسة.
- استثمار المعلومات الأولية للمؤسسة المعينة.
- نسخة من الوضعية المحاسبة للثلاث سنوات الأخيرة مبررة من طرف خبير محاسب معتمد.
- نسخة من السجل التجاري.
- نسخة من بطاقة التعريف الجنائية.
- نسخة من التصريح الأخير للصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية¹.

3. مراحل التأهيل:

تطلب المؤسسة مساعدة مالية في إطار صندوق ترقية التنافسية الصناعية بتقديم الملف المتكون من الوثائق المذكورة سابقا إلى مديرية تأهيل المؤسسات الاقتصادية التي تعالج هذا الملف مباشرة بعد استقباله وتكون هذه المعالجة ضمن معايير قبول المؤسسات في برنامج التأهيل. وتقوم هذه الأخيرة بدراسة الملف عن طريق نوعين من الدراسة وهما:

***دراسة عامة (شاملة)**

وتشمل المساعدات المالية المتعلقة بالاستثمارات المادية وغير المادية وتحقق هذا في أجل أقصاه ثمانية أسابيع ويقوم بهذه الدراسة مكتب دراسات تختاره المؤسسة بكل حرية.

¹ Fonds de promotion de la compétitivité industrielle, op.cit.p.03.

*دراسة مخففة (غير معمقة)

يكون برنامج التأهيل قصير أو محدود يقتصر على الاستثمارات غير المادية فقط (تكوين، دراسات، مساعدات تقنية، برمجيات) وتتم هذه الدراسة في أجل أقصاه أربعة أسابيع¹.

4. المساعدات المالية

تقدم المساعدات المالية مباشرة للمؤسسات الصناعية على أن تنفيذ مخطط التأهيل يبقى على عاتق المؤسسة مع إحترام الإجراءات المرافقة لبرنامج التأهيل، هذه المساعدات المالية التي للمؤسسة الحق من الإستفادة منها هي منح تحفيزية موجهة لتطوير التنافسية الصناعية وليست برنامج عادي وبسيط يتم من خلاله تمويل المؤسسة ومساندتها ماليا، هذه المنح لابد أن تتبع بسلسلة من الأعمال لدعم وتجسيد الإستراتيجية الهادفة إلى تحقيق تنافسية دائمة على مستوى الإقتصاد الكلي².

فالمساعدات المالية المتعلقة بتكاليف الدراسة (عامة أو مخففة) تكون كالآتي

80% من التكاليف خارج رسوم الدراسة (الشاملة أو غير معمقة) في حدود:

الحالة الأولى :الدراسة الشاملة : مليون وخمسمائة ألف دينار جزائري (1500000)

الحالة الثانية : الدراسة غير معمقة : ثمانمائة ألف دينار جزائري(800000)

أما الوضع برنامج التأهيل حيز التنفيذ:

الحالة الأولى والحالة الثانية 80% : من الإجمالي الاستثمارات غير المادية خارج الرسوم.

¹ أوشن، مرجع سابق، ص. 127.

² حسين يحي، قياس فعالية برنامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دول المغرب العربي، أطروحة دكتوراه غير منشورة (جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان: كلية العلوم الإقتصادية، 2012-2013)، ص ص. 204، 205.

الحالة الأولى 10% : من الإجمالي الاستثمارات المادية خارج الرسوم في حدود عشرين مليون (20000000) دينار جزائري مهما كانت طريقة التمويل¹.

المطلب الثاني: برنامجي التأهيل المؤسسات الجزائرية الصغيرة والمتوسطة

في سبيل النهوض بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قامت الجزائر بتجسيد برنامجين أساسيين لتأهيل هذا النوع من المؤسسات، الأول تحت الإشراف المباشر لوزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية أما الثاني فهو نتيجة التعاون مع الاتحاد الأوروبي ويعرف ببرنامج ميدا MIDA.

الفرع الأول :البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

1. مضمون البرنامج

هو برنامج موجه للمؤسسات التي تشغل أقل من 20 عامل، وتمت الموافقة عليه من طرف مجلس الحكومة يوم 10 ديسمبر 2003، كما وافق عليه مجلس الوزراء يوم 08 مارس 2004، وهذا البرنامج يغطي 6 سنوات وبدأ تنفيذه في سنة 2006 ويتم تمويله من طرف صندوق تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث تقدر الميزانية المخصصة له ب 6مليار دج.²

يندرج هذا البرنامج في إطار القانون التوجيهي لترقية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لاسيما المادة 18 من القانون 01-18 المؤرخ في 12-12-2001 التي تنص على أنه "في إطار تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تقوم الوزارة المكلفة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بوضع برامج التأهيل المناسبة من أجل تطوير تنافسية المؤسسات وذلك بغرض ترقية المنتج الوطني ليستجيب للمقاييس العالمية."³

¹ عليواش، مرجع سابق، ص. 97.

² المرجع نفسه، ص 109.

³ الجريدة الرسمية، المادة 18 من المرسوم 19/01 المؤرخ في 2001/12/12 المتعلق بتوجيه وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ع. رقم 77، ص 04.

2. دوافع تطبيق البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

-برنامج التأهيل السابق لا تشمل قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تشغل أقل من 20 عامل حيث تمثل % 97 من إجمالي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أي أن جزء كبير منها غير معني ببرامج التأهيل المطبقة سابقا.

-إن انتهاء الجزائر لسياسة الانفتاح على الأسواق الخارجية و تحرير التجارة الخارجية وتفكيك الحواجز الجمركية يحتم على المؤسسات الجزائرية وخاصة الصغيرة والمتوسطة منها الارتقاء بمستواها التكنولوجي، التسييري والتنظيمي وهذا ما يتطلب برامج خاصة لتأهيلها.

-تشكل تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر الركن الثاني للإصلاحات الاقتصادية، وتشغل حوالي 924746 عامل مصرح بهم لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لغير الأجراء CASNOS وتساهم بأكثر من %47 في الناتج الداخلي الإجمالي¹.

3. أهداف البرنامج

لبرنامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أهداف عامة وخاصة كما يلي:

أ -الأهداف العامة:

يهدف هذا البرنامج إلى مواجهة متطلبات تحرير المبادلات وحركة السلع والخدمات بين الاتحاد الأوروبي والجزائر، وذلك بجعل المؤسسات قادرة على مواكبة التطور التكنولوجي في الأسواق، وكذا تحسين تنافسيتها على مستوى الأسعار والجودة والإبداع... الخ

ولتحقيق هذه الأهداف يجب على المؤسسات التكيف مع التغيرات ومواكبة الطرق والسياسات التنظيمية خاصة فيما يتعلق بتسيير الجودة وتكاليف وتأهيل الموارد البشرية والحصول على التقنيات الجديدة والمعرفة التقنية.

¹ عليواش، مرجع سابق، ص. 110.

ب-الأهداف الخاصة

تتمثل الأهداف الخاصة للبرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في التالي:

- ✓ تحليل ووضع مخطط أعمال لتطوير تنافسية المؤسسات الجزائرية الصغيرة والمتوسطة
- ✓ إعداد وتنفيذ سياسة وطنية لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحسين تنافسياتها.
- ✓ التفاوض حول مخططات ومصادر تمويل البرنامج.
- ✓ تحضير وتنفيذ ومتابعة برنامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- ✓ وضع بنك للمعلومات يخص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل تحسين وتطوير تنافسياتها¹.

4. شروط الاستفادة من البرنامج

للاستفادة من البرنامج على المؤسسة إيفاء مجموعة من الشروط نذكرها في النقاط التالية :

- أن تكون المؤسسة جزائرية، ولها نشاط على الأقل لمدة سنتين.
- انتماءها إلى قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- أن يكون لها هيكل مالي متوازن.
- المؤسسات التي لها القدرة على تصدير منتجاتها وخدماتها.
- المؤسسات التي تمتلك قدرات تنموية أو لها معايير التنمية التكنولوجية².

5. أجهزة البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

هي في العموم، أربع أجهزة تم استحداثها بالتشاور مع جمعية أرباب العمل ومختلف الجمعيات المهنية، نوضحها فيما يلي:

- ✓ صندوق ضمان القروض.
- ✓ صندوق ضمان قروض استثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

¹ عبد الكريم، مرجع سابق، ص 122.

² عبد القادر بابا، مقومات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومعوقاتها في الجزائر، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية (جامعة الشلف يومي 17 و 18 افريل 2006)، ص. 149.

✓ الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

✓ الصندوق الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

أ. صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة FGAR

أنشئ الصندوق بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 02-373 المؤرخ في 2002/11/11 للقيام بالمهمة الأساسية المتمثلة في تسهيل الحصول على القروض البنكية لفائدة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.¹ كما أن صندوق ضمان القروض (FGAR) هو مؤسسة عمومية تحت وصاية وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وحتى تستفيد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من ضمانات هذا الصندوق فإنه يجب أن تستوفي معايير الأهلية للقروض البنكية ويحدد المستوى الأدنى للقروض القابلة للضمان ب 50 مليون دج.²

إن كل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الإنتاجية الجزائرية مؤهلة للاستفادة من ضمانات الصندوق وتعطى الأولوية إلى المؤسسات التي تعرض مشاريع تتجاوز مع أحد هذه المعايير:

- المؤسسات التي تساهم بالإنتاج أو التي تقدم خدمات غير موجودة في الجزائر.
- المؤسسات التي تعطي قيمة مضافة معتبرة للمنتوجات المصنعة.
- المؤسسات التي تساهم في تخفيض الواردات.
- المؤسسات التي تساهم في رفع الصادرات
- المشاريع التي تسمح بإستخدام المواد الأولية الموجودة في الجزائر.
- المشاريع التي تحتاج إلى تمويل قليل بالمقارنة بعدد مناصب الشغل التي ستخلقها.
- المشاريع التي توظف يد عاملة مؤهلة.
- المشاريع التي تنشأ في مناطق بها نسبة بطالة كبيرة.
- المشاريع التي تسمح بتطوير التكنولوجيا الحديثة.

¹ الجريدة الرسمية، المرسوم التنفيذي رقم 373/02 المؤرخ في 2002/11/11 يتضمن إنشاء صندوق ضمان القروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ع. 74 بتاريخ 2002/11/13.

² مدخل، مرجع سابق، ص. 114.

المؤسسات التي لا يمكنها الإستفادة من ضمانات الصندوق هي

- المؤسسات التي لا ينطبق عليها تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- المؤسسات التي إستفادت من دعم مالي من الدولة.
- المؤسسات المسعرة في البورصة.
- شركات التأمين.
- الوكالات العقارية.
- الشركات التي تنشط في مجال التجارة فقط.
- القروض التي تهدف إلى إعادة تمويل قروض قديمة.
- المشاريع التي تحدث تلوث كبير للبيئة.¹

ب. صندوق ضمان قروض استثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة CGCI/ PME

إن صناديق الضمان هي آلية تمويلية تسهل المؤسسات الطريق للوصول لخطوط القروض المحلية أو الأجنبية لتمويل إستثماراتها ولهذا الغرض فقد تم إنشاء الصندوق الوطني لضمان قروض إستثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة CGCI/PME بأمر رئاسي رقم 04-134 مؤرخ في 2004/04/19.² فإن هذا الصندوق هو شركة ذات أسهم برأس مال قدره 30مليار دج، تساهم فيه البنوك بنسبة % 40 من رأس المال وتساهم الخزينة بنسبة % 60 ويهدف إلى ضمان تسديد القروض البنكية التي تستفيد منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتمويل الاستثمارات والتي تقدمها البنوك والمؤسسات المالية المساهمة في الصندوق، ويحدد المستوى الأقصى للقروض القابلة للضمان ب % 50 مليون دج، ولا تستفيد من ضمانات هذا الصندوق القروض الاستهلاكية، وتكون مدة الضمان 07 سنوات.³

¹ يحي، مرجع سابق، ص ص. 209، 210.

² الجريدة الرسمية، المرسوم الرئاسي رقم 134/04 المؤرخ في 2004/04/19 يتضمن الأساسي الصندوق ضمان قروض إستثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بتاريخ 2004/04/28، ع. 27، ص 30.

³ مدخل مرجع سابق، ص. 115.

ج. الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ANDPME

تم إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ANDPME بموجب المرسوم التنفيذي رقم 05-165 الصادر في 03 مايو 2005¹ هي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وهي تحت وصاية وزير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تتولى المهام التالي:

- وضع إستراتيجية قطاعية لترقية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- وضع البرنامج الوطني للتأهيل حيز التنفيذ وضمان متابعته.
- ترقية الخبرة والإستشارة فيما يخص إدارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- تقييم فعالية تنفيذ البرنامج وإقتراح التعديلات اللازمة.
- متابعة المؤسسة من حيث الإنشاء التخلي وتغيير النشاط.
- ترقية البحث في مجال الإعلام والإتصال.
- جمع إستغلال ونشر المعلومات المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- التنسيق مع الهيئات المعنية فيما يخص مختلف برامج التأهيل لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- تقديم الدعم التقني والتكنولوجي للمستثمرين والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.²

د. الصندوق الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

أنشئ بموجب قانون المالية لسنة 2006 يكون تحت وصاية وزير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وحسب نص المادة 04 من المرسوم التنفيذي 06-204³، فإن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المؤهلة التي تستفيد من هذا الصندوق هي المؤسسات الخاضعة للقانون

¹ الجريدة الرسمية، المرسوم التنفيذي 165/05 المؤرخ في 03/05/2005 المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتنظيمها وسيرها، ع.47، بتاريخ 2005/05/04.

² Ahmed .G, Agence nationale pour le développement de la PME, PME-magazine Algérie N°31 (juillet- Aout 2005), P. 11.

³ الجريدة الرسمية، المرسوم التنفيذي رقم 06/240 المؤرخ في 04/07/2006 يحدد كفاءات سير حساب التخصيص الخاص 124-302 الذي عنوانه الصندوق الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ع. 45 الصادر في 2006/07/09.

الجزائري وتنشط في القطاع منذ سنتين (02) والمؤسسات التي تعترضها صعوبات مالية،¹ وحسب هذا الصندوق فإنه يقوم بتمويل نشاطات التأهيل المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة إضافة إلى المحيط الذي تنشط فيه كما يلي:

➤ نشاطات التأهيل لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: تتمثل نشاطات التأهيل الموجهة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في العناصر التالية:

- الدراسات المتعلقة بالتشخيص الاستراتيجي.
- إعداد مخططات تأهيل المؤسسات المقبولة.
- تنفيذ مخططات تأهيل المؤسسات المقبولة.
- إعداد دراسات السوق.
- المرافقة قصد الحصول على الإشهاد على مطابقة الجودة .
- دعم مخططات تكوين موظفي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- أنشطة الدعم في مجال التقييس والقياسة والملكية الصناعية.
- دعم الابتكار التكنولوجي والبحث والتطوير على مستوى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

➤ نشاطات التأهيل لفائدة محيط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: تتعلق نشاطات المحيط بالمجالات التالية:

- إنجاز الدراسات عن شعب النشاطات.
- إعداد الدراسات حول الموقع الاستراتيجي لشعب النشاطات .
- إنجاز دراسات عامة لكل ولاية .
- تدعيم قدرات الجمعيات المهنية قصد تعميم فهم وتأطير برنامج التأهيل.
- تطوير الوساطة المالية بين المؤسسات المالية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة قصد تسهيل.
- الحصول على القروض البنكية.

¹ بوشارب، مرجع سابق، ص. 155.

- إعداد وتنفيذ مخطط إعلامي تحسيبي حول البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- متابعة وتقييم آثار ونتائج البرنامج¹

6. إجراءات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

لا تختلف إجراءات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن تلك الإجراءات المعتمدة في تأهيل المؤسسات الصناعية، وتتمثل أهم هذه الإجراءات في المراحل التالية:

- التشخيص الاستراتيجي العام لوضعية المؤسسة الصغيرة والمتوسطة وإعداد خطة التأهيل ومخطط التمويل.
- تبني برنامج التأهيل من طرف الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة.
- تنفيذ ومتابعة خطة التأهيل.
- منح المساعدات المالية، وتتمثل في الآتي:
 - 100% من تكلفة التشخيص الاستراتيجي في حدود 600000 دينار جزائري.
 - 100% من تكلفة الاستثمارات غير المادية.
 - 20% من تكلفة الاستثمارات المادية.

ويقدر المبلغ الأقصى لتمويل خطة التأهيل بـ 05 مليون دينار جزائري (استثمارات مادية وغير مادية)، كما تقوم وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بتحمل تكلفة أجر عامل متخصص لمدة سنتين من أجل تحسين تنافسية المؤسسة وهذا الإجراء يشمل بعض المؤسسات التي تحددها الوزارة.

وتجدر الإشارة إلى أن هذا البرنامج هو في مراحله الأولى من التنفيذ لذا لا يوجد أي نتائج محققة متعلقة بهذا البرنامج².

¹ الجريدة الرسمية، قرار وزاري مشترك مؤرخ في 2007/02/07 يحدد إيراداته ونفقات الصندوق الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ع. 18، بتاريخ 2007/03/18.

² عبد الكريم، مرجع سابق، ص. 112.

الفرع الثاني : برنامج ميدا MEDA

1. مضمون برنامج ميدا

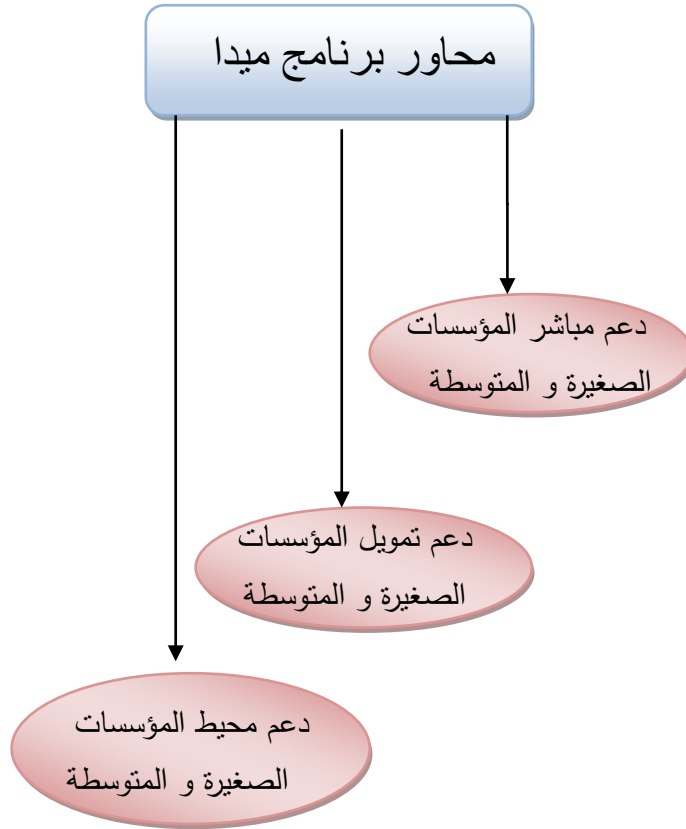
هو برنامج يجسد التعاون والتنسيق الجزائري الأوروبي في إطار تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تشغل أكثر من عشرين 20 عاملا، يمتد على 05 سنوات (2006/2002) ورصدت له ميزانية تقدر بـ 62,9 مليون أورو (57 مليون أورو مساهمة الاتحاد الأوروبي، 3,4 مليون أورو مساهمة وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية، 2,5 مليون أورو مساهمة المؤسسات المستفيدة)، يسيره فريق مختلط يجمع بين خبراء جزائريين وأوروبيين، يتوفر على خمس وحدات جهوية الجزائر، عنابة، غرداية، وهران، سطيف.¹

2. أهداف ومحاور برنامج ميدا:

الهدف الرئيسي للبرنامج وهو الرفع من القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية بهدف المساهمة أكثر في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر، كما يهدف هذا البرنامج إلى زيادة فاعلية ومردودية أكبر من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ووضع الشروط الملائمة لتطورها وعلى هذا الأساس يركز برنامج الدعم ميدا في ثلاث محاور الموضحة في الشكل التالي:²

¹ عليواش مرجع سابق، ص. 142.

² منير نوري، أثر الشراكة الأوروبية على تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مداخله للملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية (جامعة الشلف: كلية العلوم الاقتصادية، 18 أفريل 2006)، ص. 874.



الشكل رقم 04 :محاور برنامج ميذا

- **الدعم المباشر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة :** من خلال المساعدة في القيام بالتشخيص الإستراتيجي والنشاطات المرتبطة بالتأهيل وتقوية تنافسية المؤسسات وتكوين الإطارات والمسيرين ورؤساء المؤسسات.
- **دعم تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة :** من خلال وضع تسهيلات للتمويل البنكي للمؤسسات المعنية بوجود هيئات المساندة والمرافقة للمؤسسات مثل صندوق الضمان (FGAR أو CGCI/PME).
- **دعم محيط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:** من خلال قيام وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية الجزائرية بتنظيم ملتقيات لجمعية أرياب العمل والجمعيات المهنية والحرفية وغرف التجارة والصناعة الجزائرية بهدف تهيئة المحيط المؤسسي¹.

¹ يحي، مرجع سابق، ص. 221.

3. وسائل التنفيذ:

- التشخيص وعمليات التأهيل.
- التكوين والحصول على المعلومات.
- مخطط للأعمال والبحث عن شركاء.
- إعداد مخطط للتمويل ومساعدة المؤسسات في تعاملاتها مع البنوك.
- العمل مع صندوق ضمان القروض وتسهيل عملية تغطية القرض¹.

4. ميادينه:

- التطور الاستراتيجي.
- التجارة والتسويق.
- إدارة الأعمال والتنظيم.
- تسيير الموارد البشرية.
- المالية والمحاسبة.
- مراقبة التسيير.
- الإنتاج(التحكم في التكاليف،التنظيم،الجودة،الصيانة،المؤونات والمخزون²).

¹ عليواش، مرجع سابق، ص. 143.

² المكان نفسه.

المبحث الثالث: آفاق تطبيق الشراكة الأجنبية في الجزائر

المطلب الأول: مستقبلية الشراكة الأجنبية في الجزائر

في تصريح لأحد المسؤولين في الحكومة: إن ما نريده من الشراكة هو الحصول على تكنولوجيات جديدة، رفع الإنتاج، تحسين جودة المنتجات، الحفاظ على مناصب الشغل وتوفير المزيد منها، وإحتمال كسب حصص في الأسواق الدولية. حيث أن العناصر التي تقوم عليها التنافسية لا ترتبط حاليا فقط بالتكاليف المالية لعوامل الإنتاج بل إنها ترتبط أكثر فأكثر بنوعية الهياكل القاعدية والأدوات وفعالية مصادر الابتكار والقدرات التقنية والتنظيمية والتسيير للمؤسسات لاكتساب التكنولوجيات الجديدة والتحكم فيها وملائمة إستراتيجياتها للسوق.

وتقدر الإستثمارات الواجب تنفيذها من أجل تطوير قدرات الصناعة الجزائرية في آفاق 2012 بحوالي 520 مليون دينار، حتى نضمن نموا بنسبة 4.1 % و نحافظ على 600000 منصب شغل، لذلك تم تصور ما يلي:

✓ تطوير الصناعات ضمن شراكة الإستثمارات المباشرة الأجنبية مع المجموعات الصناعية الكبرى والأمر يتعلق بفروع الإسمنت، الميكانيك، الصيدلة (بإستثمار 498 مليون أورو)، الإلكترونيك وبعض الصناعات المتعاملة مع قطاع الطاقة والمحروقات.

✓ ترقية الفروع الصناعية ذات الطابع الجهوي، والمتمثلة في فروع الصناعات الغذائية (بإستثمار 2870 مليون أورو)، المواد الحديدية الطويلة، الأسمدة ومبيدات الأعشاب.

كل هذا من أجل الاستعداد لإقامة منطقة التبادل الحر، وكذا الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، حيث تعتبر منطقة البحر الأبيض المتوسط منطقة تجارية إستراتيجية خاصة بالنسبة للدول الأوروبية حيث يمثل التبادل التجاري عن طريق المناطق الحرة أحد الأهداف الإستراتيجية للاقتصاديات المتقدمة نظرا للامتيازات المتحصل عليها من هذه المعاملات، ولذلك تسعى المؤسسات الكبرى إلى توسيع نطاق نشاطها مع دول الضفة

الجنوبية والشرقية للبحر الأبيض المتوسط، حيث تلعب اتفاقية الشراكة الأوروبية المتوسطية دورا هاما في إنشاء منطقة التبادل الحر التي تمت مع تونس المغرب و الأردن لكن تأخرت مع الجزائر، حيث لم يفض إتمام البروتوكول مع الجزائر إلا في نهاية 2001، وسيتم بموجبه إنشاء منطقة تجارية إقليمية أوروبية متوسطية تستثمر في مختلف الأنشطة الاقتصادية ولا تقتصر على المجال الصناعي فقط كما هو الحال عليه الآن، فالمدة المحددة لتجسيد هذه التعاملات تبتدى من سنة 2010.

اعتمدت الجزائر في تمويل مشاريعها الاستثمارية على الشراكة الاقتصادية الأجنبية مما أدى إلى فتح رأس مال مؤسساتها العمومية للأجانب والمساهمة فيه من الناحية الإنتاجية والتسييرية، مما أدى إلى تهافت المستثمر الأجنبي على الجزائر، لكن في أنشطة وقطاعات خاصة ذات مزايا نسبية (قطاع المحروقات وبعض الفروع الصناعية) إن إستراتيجية الجزائر في إطار الشراكة الأوروبية الجزائرية تهدف إلى تعدي هذين القطاعين لمحاولة إنعاش قطاعات أخرى محركة للتشغيل عموما كالقطاع الزراعي مثلا.¹

المطلب الثاني: الشراكة الأجنبية كوسيلة هامة لتأهيل المؤسسات الجزائرية الصغيرة والمتوسطة.

إن واقع المؤسسات الجزائرية الصغيرة والمتوسطة يبرز عدم قدرتها على تلبية الاحتياجات الضرورية للسوق المحلية من سلع وخدمات سواء من حيث الجودة أو الكمية أو السعر فمعظمها غير قادرة على استيفاء الشروط الموضوعية واكتساب مواصفات الجودة التي أصبحت من العوامل الأساسية لاكتساب قدرات تنافسية في السوق المحلية أو عند نفاذها إلى الأسواق الدولية، يضاف إلى ذلك ارتفاع تكاليف إنتاجها وأسعار منتجاتها مما يحرمها من اكتساب مزايا نسبية تسمح لها بالتخصص في إنتاجها لذا فإن رفع القدرات التنافسية لهذه المؤسسات يتوقف على مدى قدرتها على إحداث التغيير والتجديد على مستوى

¹ "الشراكة الأوروبية في الجزائر"، الموقع الإلكتروني: <https://www.alg17.com/vb/threads/thread-6823>، تاريخ الاطلاع، 25/06/2017.

هياكلها الإنتاجية وطرقها التنظيمية والتسييرية وفترات التسليم وطرح منتجاتها في السوق وتخفيض تكاليف الإنتاج وتحسين مستوى الجودة والبحث والتطوير والإبداع وتكنولوجيا الإنتاج والتسويق.¹

وفي هذا الاطار تعتبر الشراكة الأجنبية وسيلة هامة لتأهيل المؤسسات الجزائرية الصغيرة والمتوسطة خاصة في ظل تحرير التجارة الخارجية وتوقيع اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي كونها تساهم في تحسين تنافسية هذه المؤسسات من خلال ما يلي:

- الحصول على المعرفة والاستفادة من التكنولوجيا المتطورة التي تحوزها المؤسسات الأجنبية وتوظيفها في العمليات الإنتاجية مما يؤثر إيجابا على جودة المنتجات وبالتالي زيادة درجة ولاء المستهلكين.

- اكتساب المسيرين الجزائريين للخبرة والتقنيات الجديدة من خلال الاحتكاك مع المؤسسات الأجنبية التي تمتلك وسائل تسييرية حديثة من شأنها إضافة قيمة للمؤسسات الجزائرية إضافة إلى مشاركتها في عمليات الإدارة والتنظيم.

- تخفيض التكاليف نتيجة للاستفادة من اقتصاديات الحجم الكبير حيث تلعب التكاليف دورا هاما في قياس تنافسية المؤسسة ومدى تأهيلها نظرا لتأثيرها على الأسعار مما يؤثر على الطلب على المنتجات وبالتالي التأثير على حجم المبيعات والإيرادات.

- رفع معدلات الربح حيث أن تخفيض التكاليف نتيجة لزيادة حجم الإنتاج سيؤدي إلى ارتفاع معدلات الأرباح كما أن تحقيق معدلات عالية من الأرباح وبصورة مستمرة يؤدي إلى ضمان بقاء المؤسسة ضمن قطاع نشاطها وتوسيع مجال تواجدتها في الأسواق الدولية.

- ارتفاع المبيعات المحلية وتوسيع نطاق تواجد هذه المؤسسات على مستوى الأسواق العالمية نظرا لزيادة حجم الإنتاج وارتفاع جودة المنتجات نتيجة لاستعمال أحدث التكنولوجيا

¹ ذهبية لطرش، استراتيجيات ترقية وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على المستويين الكلي والجزئي لتعظيم مكاسب الشراكة الأورو جزائرية، مداخلة للملتقى الدولي حول آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (جامعة سطيف، 13-14 نوفمبر 2006)، ص. 09.

وبالتالي زيادة درجة رضا المستهلكين عن المنتجات التي تتميز بجودتها العالية وأسعارها المنخفضة.

- تحسين الإنتاجية من خلال ارتفاع حجم الإنتاج الكلي وانخفاض حجم عوامل الإنتاج المستعملة نتيجة للتقدم التكنولوجي.

- الحصول على مصادر جديدة للتمويل مما يساعدها على متابعة نشاطاتها بصفة مستمرة وتوسيع مجالات نشاطاتها نظرا لتوفرها على الأموال اللازمة لذلك.

لذا فتعتبر الشراكة مع المؤسسات الأجنبية وسيلة فعالة من شأنها المساهمة في تعزيز قدرات المؤسسات الجزائرية الصغيرة والمتوسطة من خلال ما تملكه المؤسسات الأجنبية من مزايا إضافية لا تتوفر عليها المؤسسات الجزائرية وبتضافر الجهود والإمكانيات والمؤهلات بين المؤسسات الجزائرية والأجنبية يكون الأداء المحقق أكثر تميزا ويستفيد كل طرف من أثر تآزر الموارد والإمكانيات.¹

¹ عبد الكريم، مرجع سابق، ص. 128، 127.

خلاصة الفصل

كان واضحا اهتمام الجزائر بتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال تسطير برامج تأهيل هذه المؤسسات وشحن مجهودات كبيرة في هذا المسار مدعوما بتعاون دولي من مختلف هيئات ودول متعددة كل ذلك بهدف الرفع من قدرة التنافسية للمؤسسات الجزائرية التي ستواجه المؤسسات الأجنبية في أسواقها جراء الانفتاح الاقتصادي من خلال فتح أبواب التجارة الحرة والآثار المختلفة للعولمة الاقتصادية، بحيث انقسمت البرامج الجزائرية لتأهيل المؤسسات الوطنية إلى برامج خاصة بالمؤسسات الصناعية حيث استفادت منه المؤسسات التي تعمل في مجال الصناعة أو الخدمات المتصلة بالصناعة.

أما الشق الثاني من برامج التأهيل كان مخصصا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي لم يشملها البرنامج الأول وهي تمثل نسبة كبيرة من المؤسسات الاقتصادية في الجزائر.

الخاتمة

خلصت الدراسة بعد إستعراض مختلف فصولها ومباحثها كنتيجة عامة إلى أن خيار الشراكة لا بديل عنه ذلك وأنها تكتسي أهمية بالغة في انعاش الاقتصاد الوطني من جلب لرؤوس الاموال الاجنبية وخلق مناصب وتوفير العملة الصعبة وتحويل التكنولوجيا والمنافسة الدولية كما انها عبارة عن فكرة استراتيجية لتنمية بين المؤسسات، نظرا لزيادة معدل التبادلات التي تقوم بها المؤسسة أو المؤسسات في اطار تعاوني المبني على علاقات مميزة عمادها البحث المشترك في المدى المتوسط والطويل الاجل والموجه الى خلق وتوسيع المتطلبات الضرورية، وهي العلاقة المشتركة والقائمة على تحقيق المصالح المشتركة من جهة وتحديد مدى قدرات ومساهمات كل طرف من جهة اخرى للوصول الى الغايات المنشودة والخاصة كما تفتح الأبواب للمؤسسة على أسواق جديدة.

لكن تظل هذه المكاسب رهينة بقدرات المؤسسة الاقتصادية في الاستفادة من فرص الشراكة، حيث أن الشراكة رغم أثارها الإيجابية، لكنها لا تعتبر الحل المثالي لكل الصعوبات التي تواجهها هذه المؤسسات فهي ايضا تخلق أثار سلبية تنعكس على المؤسسات الاقتصادية، حيث ان المؤسسة تتخذ قرارات وفقا لنية تعظيم الأرباح لكل شريك كما تؤدي الى غلبة وهيمنة احد شركاء على الآخر يحى مبدأ المساواة، كما نجد ايضا عدم القدرة على تسوية الخلافات البسيطة تؤدي في أغلب الاحيان الى إشكاليات اكبر، إضافة إلى فقد الملكية في الإفلاس او اخفاق احد الاطراف بالالتزام بوعوده، لكن بالرغم من كل هذه الانتقادات إلا اننا نجد الكثير من الكتاب يساندون الشراكة اجمالا معتبرين ان اثر قويا في تقوية المنافسة لدى الشركات التي تلجا اليها خاصة الدول النامية، ونجد الجزائر التي سعت الى تحسين مناخها الاستثماري من خلال سياسة الانتقال من الاقتصاد المخطط الى اقتصاد السوق والانفتاح على الشراكة الاجنبية ولقد ساعدها في ذلك جملة من العوامل الداخلية

وأخرى الخارجية بالإضافة الى التطور الحاصل في مجال التكنولوجيا،حيث اصبح التأهيل الركيزة الاساسية التي تنطلق منها المؤسسة من اجل تحسين تنافسيتها.

لذا أصبح التأهيل اكثر تركيز على المتطلبات التكنولوجية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة فهو يرمى الى تحسين تنافسية المؤسسات الجزائرية والمحافظة حصتها في السوق المحلية لتصبح قادرة على المنافسة من ناحية الجودة كضمان للبقاء وتحقيق المردودية الاقتصادية.

نستنتج من خلال ذلك ان الشراكة تلعب دور هام في تحقيق التنمية وتتيح الفرصة لدول العالم الثالث للدخول كشريك للاستفادة من المميزات النسبية التي يمتلكها الشريك الاجنبي حتى تتمكن المؤسسات الاقتصادية من اكتساب الخبرة وجلب التكنولوجيا الى دول المضيفة

كما نجد رغبة الجزائر في الاندماج في الاقتصاد العالمي نظرا للإصلاحات التي باشرتها من خلال تعديل قوانين الاستثمار من فترة لأخرى وقيامها بمنح التحفيزات و ضمانات وتسهيلات للمستثمرين سواء في قطاع المحروقات او خارجية، وكل هذا لا يمكن ان يتحقق إلا من خلال تحسين المحيط الاقتصادي عن طريق عملية التأهيل وقد سطرت الحكومة الجزائرية عدة برامج لتأهيل المؤسسات الاقتصادية خاصة الصغيرة والمتوسطة، لكن رغم هذه التطورات والتحفيزات إلا ان المؤسسات الوطنية مازالت مطالبة بأداء جيد اكثر مما هي عليه، ينبغي اذن المواصلة في هذه الإصلاحات المحفزة في كافة الميادين والاهتمام اكثر بالمجال الاقتصادي بالأخص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لأنها تشكل قطاعا هاما نظرا للدور الذي تلعبه في تحقيق التنمية الاقتصادية وذلك من خلال الاهتمام جديا بعمليات التأهيل.

قائمة المراجع النهائية

قائمة المراجع باللغة العربية:

❖ الكتب:

1. أبو قحف عبد السلام، إقتصاديات الأعمال الإستثمار الدولي (القاهرة: دار الجامعة الجديدة، 2003).
2. بابنات عبد الرحمن ودادي عدون ناصر، التدقيق الإداري وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر (الجزائر: دار المحمدي العامة، 2008).
3. بدوي عبد الرحمن، مناهج البحث العلمي، (الناشر وكالة المطبوعات، الكويت، ط 03، 1977).
4. بريزات موسى، التحديات الخارجية للنظام العربي، في أسامة الغزالي حرب وآخرون (محررون)، النظام العربي في بيئة دولية متغيرة، أعمال المؤتمر الإستراتيجي العربي الثاني (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بمؤسسة الأهرام، 1989).
5. رقايقية فاطمة الزهراء، الشراكة الأوروبية المتوسطية ورهانات حصيلة وأفاق التجربة الجزائرية والعقبات المحيطة، (دار الزهران).
6. سيد مصطفى أحمد، تحديات العولمة والتخطيط الإستراتيجي (القاهرة: دار النهضة العربية، ط. 3، 2000).
7. طاجن رجب محمد، عقود الشراكة، (القاهرة: دار النهضة العربية، 2007).
8. عبد الكريم سهام، الشراكة كأداة لتأهيل المؤسسات الجزائرية الصغيرة والمتوسطة (جامعة البليدة: كلية الحقوق والعلوم السياسية).
9. العوض حاج أحمد الأمين، الطاهر حسن كمال، المحينة رباب، الأطر المؤسسية للمجتمع المحلي والشراكة في تحقيق التنمية، أغسطس 2007.
10. واضح رشيد، المؤسسة في التشريح الجزائري بين النظرية والتطبيق (الجزائر: دار هومة، 2002).

❖ المقالات:

11. باخباط جمال، متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة، مداخلة للملتقى الدولي حول تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية (جامعة شلف، 18 أفريل 2006).
12. بلخياط جمال، معلم جميلة، قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر: متطلبات التكيف واليات التأهيل، بحث مقدم للملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، (جامعة شلف، 17 و 18 افريل 2006).
13. لطرش ذهبية، استراتيجيات ترقية وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على المستويين الكلي والجزئي لتعظيم مكاسب الشراكة الأوروبية، مداخلة للملتقى الدولي حول آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (جامعة سطيف، 13-14 نوفمبر 2006).
14. عروب رتيبة، وريحي كريمة، تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مداخلة للملتقى الدولي حول: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية (جامعة الشلف: كلية العلوم الإقتصادية، أفريل 2006).
15. عمير سمير، تكنولوجيا المعلومات والاتصال حافز أم عائق أمام تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مداخلة للملتقى الدولي حول: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية (جامعة الشلف: كلية العلوم الإقتصادية، أفريل 2006).
16. بابا عبد القادر، مقومات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومعوقاتها في الجزائر، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية (جامعة الشلف يومي 17 و 18 افريل 2006).
17. بريس عبد القادر، "جودة الخدمات المصرفية كمدخل لزيادة القدرة التنافسية للبنوك"، مجلة اقتصادية شمال افريقيا، (ع.03 2005)
18. بوزيان عثمان، قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، متطلبات التكيف واليات التأهيل، مداخلة في الملتقى الدولي حول تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية (جامعة شلف، 18 افريل 2006).

19. تشام فاروق و تشام كمال، "دور وأهمية في رقع القدرة التنافسية للمؤسسات دراسة مقارنة الجزائر وتونس المغرب"، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية (الشلف يومي 17 و 18 أفريل 2006).
20. أوصيف لخضر، علماوي أحمد، ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (PME/PMI) كأداة للحد من معدلات البطالة في الجزائر، (جامعة المسيلة، 2016).
21. أبوبكر محمد، "تقييم برنامجي تأهيل المؤسسة الاقتصادية الجزائرية المعد من قبل وزارة الصناعة الجزائرية والمفوضية الأوروبية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، مجلة الباحث، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة مستغانم.
22. يعقوبي محمد، عزي لخضر، "الشراكة الأوروبية ومتوسطة وآثارها على المؤسسات الاقتصادية"، مجلة العلوم الإنسانية، ع. 14 (2004).
23. الملتقى الاقتصادي الثامن، الجزائر والشراكة الأجنبية، (الجزائر: معهد العلوم الاقتصادية الخروية، أيام 9، 10 ماي 1999).
24. نوري منير، أثر الشراكة الأوروبية الجزائرية على تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مداخلة للملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية (جامعة الشلف: كلية العلوم الاقتصادية، 18 أفريل 2006).
25. تومي ميلود، مستلزمات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، بحث مقدم للملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية (جامعة شلف، 18 أفريل 2006).
26. قریش نصيرة، آليات وإجراءات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، الملتقى الدولي حول: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية (جامعة الشلف: كلية العلوم الاقتصادية، أفريل 2006).
27. مبارك حسام، "نحو توسيع نشاط المؤسسة وبناء مجمع ضخم (ملف الاستثمار والخصوصية)"، (دليل المستثمر العربي في الجزائر) الجزائر: ملتقى الاستثمار العربي، ع. 2، نوفمبر 2006.
28. جبار محفوظ، المؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة ومشاكل تمويلها، مجلة العلوم الإنسانية، ع. 05 (فيفري 2004).

29. تقرير التنمية الانسانية العربية، 2002
30. مخلوف أحمد و آخرون، ادارة الاثار المالية لإستراتيجية الشراكة حالتي مجمعين صناعيين بالجزائر(صيدال واسبات)، مداخلة مقدمة ضمن مؤتمر الشراكة بين القطاعين العام و الخاص (الاردن، جوان 2008).

❖ الوثائق الرسمية:

31. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، العدد 77، ديسمبر 2001.
32. الجريدة الرسمية، مرسوم تنفيذي رقم 192/2000 مؤرخ في 16/07/2000 يحدد كفايات تسيير حساب التخصيص الخاص رقم 102-302 الذي عنوانه صندوق ترقية التنافسية الصناعية ج.ر عدد 43 الصادر في 19/07/2000.
33. الجريدة الرسمية، المادة 18 من المرسوم 19/01 المؤرخ في 12/12/2001 المتعلق بتوجيه و ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ع. رقم 77.
34. الجريدة الرسمية، المرسوم التنفيذي رقم 373/02 المؤرخ في 11/11/2002 يتضمن إنشاء صندوق ضمان القروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ع. 74 بتاريخ 13/11/2002.
35. الجريدة الرسمية، المرسوم الرئاسي رقم 134/04 المؤرخ في 19/04/2004 يتضمن الأساسي الصندوق ضمان قروض إستثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بتاريخ 28/04/2004، ع. 27.
36. الجريدة الرسمية، المرسوم التنفيذي 165/05 المؤرخ في 03/05/2005 المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتنظيمها وسيرها، ع. 47، بتاريخ 04/05/2005.

37. الجريدة الرسمية، المرسوم التنفيذي رقم 240/06 المؤرخ في 2006/07/04 يحدد كيفية سير حساب التخصيص الخاص 302-124 الذي عنوانه الصندوق الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ، ع. 45 الصادر في 2006/07/09.
38. الجريدة الرسمية، قرار وزاري مشترك مؤرخ في 2007/02/07 يحدد إرادته ونفقات الصندوق الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ع.18، بتاريخ 2007/03/18.

❖ المذكرات

39. اوشن ليلي، الشراكة الاجنبية والمؤسسات الاقتصادية الجزائرية، مذكرة ماجستير غير منشورة، (جامعة مولود معمري، كلية الحقوق، 2011).
40. بريطل هاجر، دور الشراكة الجزائرية الأجنبية في تمويل وتطوير الطاقات المتجددة في الجزائر دراسة حالة الشراكة الجزائرية الاسبانية، اطروحة دكتوراه غير منشورة (جامعة محمد خيضر -بسكرة: كلية العلوم الاقتصادية، 2009).
41. بن عيسى امجد، كشرود محمد، انعكاسات الشراكة الأوروبيةمتوسطة على التجارة الخارجية للجزائر، مذكرة ماستر غير منشورة (جامعة تبسة: كلية العلوم الاقتصادية، 2016/2015).
42. بن لخضر يمينه، ظاهري آسيا، الشراكة الاجنبية في الجزائر كمؤشر للاندماج في الاقتصاد العالمي، مذكرة ماستر غير منشورة (جامعة الجلفة: كلية العلوم الاقتصادية، 2009/ 2008).
43. بن مسعود محمد، الشراكة الأجنبية ويقل التكنولوجيا حالة قطاع المحروقات بالجزائر، مذكرة ماجستير غير منشورة (جامعة ابي بكر بلقايد تلمسان: كلية العلوم الاقتصادية).
44. بوشارب أحمد، تأهيل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية في ظل منطق التبادل الحر الأوروبيةمتوسطة، رسالة ماجستير غير منشورة (جامعة الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية).
45. بوغار ساسي، الشراكة الاجنبية في الجزائر في مجال المحروقات، مذكرة ماستر غير منشورة (جامعة الجلفة كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2009/2008).

46. شاوش وردة، تحليل سوسيولوجي لوضعية العامل في اطار الشراكة الأجنبية، رسالة ماجستير غير منشورة (جامعة منتوري قسنطينة: كلية العلوم الاجتماعية).
47. شومسية ثلجون، الشراكة كوسيلة قانونية لتفعيل الاستثمار الاجنبي في الجزائر، مذكرة ماجستير غير منشورة (جامعة محمد بوقرة: كلية الحقوق والعلوم التجارية، 2006).
48. عليواش أمين عبد القادر، أثر تأهيل المؤسسات الاقتصادية على الإقتصاد الوطني، رسالة ماجستير غير منشورة (جامعة الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية، 2007).
49. كنفوش محمد، عدلي محمد الأمين، تأهيل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، واقع وأفاق، مذكرة الماستر (جامعة الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2003-2004).
50. مدخل خالد، التأهيل كآلية لتطوير تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة حالة الجزائر 2005-2010، رسالة الماجستير غير منشورة (جامعة الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية، 2006).
51. يحي حسين، قياس فعالية برنامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دول المغرب العربي، أطروحة دكتوراه غير منشورة (جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان: كلية العلوم الاقتصادية، 2012-2013).
52. يعقوبي نادية، النظام القانوني لعقود التوزيع الدولية، مذكرة ماجستير غير منشورة (جامعة مولود معمري: كلية الحقوق، 2006).

قائمة المراجع باللغات الأجنبية:

❖ Livres :

53. Abdelhak Lamiri, **Management de l'information, redressement et mise à niveau des entreprises** (Alger : OPU, 2003).
54. Ahmed .G, Agence nationale pour le développement de la PME, **PME-magazine Algérie N°31** ,(juillet- Aout 2005).

55. AMIAR Habib, **restriction des entreprises Algériennes stratégie d'adaptation à l'économie de marché**, mémoire de magister non publier (Universités Mouloud Mammeri : faculté du sciences économiques, 2001).
56. Aomar Baghzouz, **les relations Europr-pays du meghreb, Mutation, enjeux et implications, Bilan d'un demi siecle (1956-2006)**, thèse doctorat non publier (université d'alger : faculté des sciences politiques et des relations internationales, 2006-2007).
57. B. Garrette ,P.Dussauge, **les stratégies d'alliance** (paris : Ed d'organisation, 1995).
58. BAGHDAD Chaib, **«l'économie Algérienne entre les défis internes et les perspectives internationales»**, le 1^{er} Colloque national sur l'économie algérienne à l'air de 3em décennie Université Saad Dahleb, Blida, 2002).
59. Bruno Ponson, George Hersh, **Partenariat et mondialisation** (Paris : Edition Khartala, PUF, 1999).
60. Laura Neack and Jeanne Hey, **Generational change in Foreign Policy Analysis**, in Laura Neack and al. (eds), **Foreign Policy Analysis** (New jersey: Prentice Hall, 1995).
61. Marie Françoise Labouz, **Le Partenariat de L'union Européenne avec Les Pays**, Conflits et convergences (Bruxelles : Bruyant, 2000).
62. Ministère de l'industrie et de la restructuration, **Fonds de promotion de la compétitivité industrielle dispositif de mise à niveau des entreprises**, 2000.
63. Nourddine Benferhat, **Les multinationales et la mondialisation perspective et enjeux pour l'Algérie** (Alger : Ed Dahleb,1999).
64. Timothy .M, **Les alliances stratégique** (paris :Ed organisation, 1993).

❖ المواقع الالكترونية:

65. الموقع الرسمية للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، في:
[http :www. Andi .dz /index.php/Ar./ déclaration- d’investissement](http://www.Andi.dz/index.php/Ar./d%C3%A9claration-d%27investissement).
66. منتدى تطور الاقتصاد الجزائري الموقع الالكتروني:
[https /www.barcaloni20.olm.org/t1611-topic](https://www.barcaloni20.olm.org/t1611-topic)
67. منتديات الشروق، " العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، " في الموقع:
[montada,achoroukoline.com/showthread.php?n=87693](http://montada.achoroukoline.com/showthread.php?n=87693)
68. سامي سوف، "الشراكة الأوروبيةمتوسطة"، في الموقع:
[www.naudalg.7olm.org /t1412-topic](http://www.naudalg.7olm.org/t1412-topic)
69. إكرام اليعقوب، " مزايا وعيوب الشراكة في الأعمال، " في الموقع:
www.hiamag.com
70. "الشراكة الأوروبية في الجزائر "، الموقع الالكتروني:
<https://www.alg17.com/vb/threads/thread-6823>

ملخص

ان الشراكة الاجنبية متنوعة ومتعددة لكنها تظل دائما خيارا استراتيجيا لمواجهة التحديات التي تفرضها العولمة، لأنها تعتبر محركا اساسيا لتطوير المؤسسات الاقتصادية نظرا لما تحققة من مزايا لهذه المؤسسات، فهي تضمن لها النقل الفعلي للتكنولوجية فتحسن ادائها وتمكنها من المنافسة في الاسواق العالمية، فالشراكة بدأت كنمط للتعاون بين المؤسسات الاقتصادية للحد من السياسات الاحتكارية التي تعاني منها، حاليا اصبحت تمثل الاطار العالم لعلاقات التعاون فيما بين الدول، فمعظم الدول ومنها الجزائر نجدها تعمل على ترقية هذه الاستراتيجية للعمل بها في كل الميادين، وذلك بوضع برامج تأهيل خاصة بالمؤسسات الاقتصادية لتحقيق التنمية الاقتصادية ومن هذه البرامج نجد، برنامج تأهيل المؤسسات الصناعية من اجل تطوير المؤسسات الوطنية حتى تكتسب قدرة تنافسية تؤهلها لمنافسة المؤسسات الاجنبية بعد الانفتاح الاقتصادي وفتح ابواب التجارة الحرة، كما نجد البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الجزائرية الصغيرة والمتوسطة، وهو برنامج يندرج في اطار القانوني التوجيهي لترقية وتطوير المؤسسات، اضافة الى برنامج ميدا الذي يهدف الى رفع من القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، وكذا زيادة فعالية ومردودية اكبر ووضع الشروط الملائمة لتطويرها.

فالتأهيل وسيلة لإخراجها من دائرة التقييد الى افاق الاحترافية وتحسين موقعه في

اطار الاقتصاد التنافسي ورفع ادائها من خلال الاحتكاك مع المؤسسة الاجنبية.

الكلمات المفتاحية :

الشراكة الأجنبية، المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، التأهيل.

Résumé

Le partenariat étranger est diversifié, mais c'est toujours une option stratégique pour faire face aux défis posés par la mondialisation, car il est un moteur clé pour le développement des institutions économiques en raison des avantages de ces institutions. Il garantit le transfert efficace de technologie et améliore ses performances et lui permet de concurrencer sur les marchés internationaux. La coopération entre les institutions économiques pour réduire les politiques monopolistiques qui en souffrent constitue actuellement le cadre du monde des relations de coopération entre les pays, la plupart des pays, y compris l'Algérie, travaillent à promouvoir cette stratégie pour travailler dans tous les domaines, Développer des programmes spéciaux pour les institutions économiques pour réaliser le développement économique Ces programmes comprennent la réhabilitation des entreprises industrielles afin de développer des institutions nationales afin d'obtenir une capacité concurrentielle à concurrencer les institutions étrangères après ouverture économique et ouvrir les portes du libre-échange. Le programme national de réhabilitation des petites et moyennes entreprises algériennes, En plus du programme MEDA, qui vise à accroître la compétitivité des petites et moyennes entreprises algériennes, ainsi qu'à accroître l'efficacité et la convivialité et mettre en place des conditions appropriées pour leur développement.

Adéquat et d'améliorer sa position dans le cadre d'une économie compétitive et augmenter ses performances par frottement avec l'institution étrangère.

Mots-clés:

Partenariat étranger, institutions économiques algériennes, réhabilitation.

Abstract

The foreign partnership is diverse and multifaceted, but it is always a strategic option to face the challenges posed by globalization, because it is a key engine for the development of economic institutions because of the advantages of these institutions. It ensures the effective transfer of technology and improves its performance and enables it to compete in international markets. Cooperation between economic institutions to reduce monopolistic policies that suffer from them, currently constitute the framework of the world of cooperation relations among countries, most countries, including Algeria, are working to upgrade this strategy to work in all fields By developing special programs for economic institutions to achieve economic development. These programs include the rehabilitation program of industrial institutions for the development of national institutions so as to gain competitive ability to compete with foreign institutions after opening the economy and opening the doors of free trade. The MEDA program, which aims to raise the competitiveness of Algerian small and medium enterprises, as well as increase the effectiveness and the greater friendly and the status of evil Appropriate to develop them.

Rehabilitation is a means to remove it from the restriction department to the prospects of professionalism and improve its position within the competitive economy and raise its performance through contact with the foreign institution.

key words :

Foreign partnership, Algerian economic institutions, rehabilitation.

University of mouloud mammeri
Faculty of law and political sciences
Department of political science

Foreign partnership and Algerian economic institutions

**Submission complement to the requirements of Masters in
political science**

Option : Mediterranean Studies

Realization by:

DJEBARA Yamina

BRAHIMI Yamina

supervised by:

KEBIR sid Ahmed